الأمم المتحدة

A/63/841

الجمعية العامة

Distr.: General
1 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها، وتقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/63/702). ٤

ثالثا – حساب دعم عمليات حفظ السلام. ١٢

ألف – تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ..... ١٣

باء – المعلومات المالية المستكملة فيما يتعلق بالفترة الحالية ١٥

120509 080509 09-32134 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

جيم – تقديرات التكاليف المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ..... ١٦
١ – الشكل وطريقة العرض ١٦
٢ – تطور حساب الدعم ١٦
٣ – لمحة عامة ١٨
٤ – التوصيات التفصيلية ٢٤
(أ) إدارة عمليات حفظ السلام ٢٤
'١' مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ٢٥
'٢' مكتب العمليات ٢٦
'٣' مكتب الشؤون العسكرية ٢٧
'٤' مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ٢٨
'٥' شعبة السياسات والتقييم والتدريب ٣٥
(ب) إدارة الدعم الميداني ٣٧
'١' مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني ٣٧
'٢' شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية ٣٨
'٣' شعبة الموظفين الميدانيين ٣٩
'٤' شعبة الدعم اللوجستي ٤١
'٥' شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٤٤
(ج) إدارة الشؤون الإدارية ٤٦
'١' مكتب وكيل الأمين العام ٤٦
'٢' مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ٤٨
'٣' مكتب إدارة الموارد البشرية ٥٢
'٤' مكتب خدمات الدعم المركزية ٦٠

(د) مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٦٥
(هـ) مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة ٧٠
(و) مكتب الأخلاقيات ٧١
(ز) مكتب الشؤون القانونية ٧٢
(ح) إدارة شؤون الإعلام ٧٣
(ط) إدارة شؤون السلامة والأمن ٧٣
(ي) مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٧٥
٥ - الخلاصة ٧٨
الوثائق ٨١
المرفقات
الأول - الملاك المقترح لمكتب العمليات، إدارة عمليات حفظ السلام، للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ..... ٨٢
الثاني - موجز التحسينات التي أدخلت على عمليات التسيير والإدارة ٨٦
الثالث - النفقات الحالية والمتوقعة لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، (في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩) ٩١
الرابع - الخريطة التنظيمية - إدارة عمليات حفظ السلام - مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، شعبة الشرطة ٩٢
الخامس - الخريطة التنظيمية - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٩٣

أولا – مقدمة

١ – سيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تخفيض في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويرد بيان أسباب ذلك في الفقرات ٤٦ إلى ١٩٩ أدناه. وتقدم اللجنة الاستشارية أيضا عددا من الملاحظات والتوصيات بشأن إدارة وتنظيم موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام والمجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها.

٢ – ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام (A/63/746) آراءها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير تعليقات اللجنة وملاحظاتها على تقرير الأمين العام عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/63/702 و Corr.1)، الذي قُدم استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قراريها ٦١/٢٧٩ و ٦٢/٢٥٠. أما الفرع الثالث فيتضمن ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن تقرير الأداء المالي لميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وبشأن الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣ – وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في الميزانية المقترحة لحساب الدعم.

ثانيا – تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/63/702)

٤ – تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٦٧ من قرارها ٦١/٢٧٩، أن يوافيها في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة بتقرير شامل عن أثر الهيكل الجديد لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تنفيذ ولايات البعثات، وعن كفاءة وفعالية إنجاز البرامج. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٤ من قرارها ٦٢/٢٥٠، أن يقدم في سياق ذلك التقرير معلومات مفصلة عن الآليات القائمة والتدابير المتخذة لمعالجة التحديات الإدارية التي يفرضها الهيكل التنظيمي الجديد، وعن التحسينات التي أتى بها الهيكل الجديد لضمان الكفاءة والفعالية في دعم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية.

٥ – وبخصوص الطلب الوارد في الفقرة ٦٧ من قرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٩، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقا لما ذكره الأمين العام، فإن الأشهر الـ ١٨ التي انقضت منذ موافقة

الجمعية العامة على إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ليست كافية لتنفيذ الإصلاح التنظيمي المتعمق بصفة كاملة. وبدلا من ذلك، فإن الأمين العام يسعى في تقريره إلى تسليط الضوء على المجالات التي تحققت فيها بالفعل فوائد استراتيجية وتشغيلية هامة. ووفقا لما قاله ممثلو الأمين العام، سيتطلب الأمر مدة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات لتنفيذ عملية إعادة الهيكلة بصفة كاملة وتقييم أثرها بطريقة مجدية. **وتدرك اللجنة أن مدة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات يمكن أن تكون إطارا زمنيا معقولا لتنفيذ عملية إعادة الهيكلة بصفة كاملة وتقييم أثرها بطريقة مجدية. غير أنها ترى أن الفوائد الاستراتيجية والتشغيلية الهامة التي تحققت حتى الآن لم تُوضح في التقرير ومن ثم يجب إبرازها بشكل أوضح في التقارير المقبلة.**

٦ - ويحدد الأمين العام، في الفقرات من ٨ إلى ٢١ من تقريره (A/63/702)، إطار إعادة الهيكلة، بما في ذلك الإصلاحات السابقة، كتلك التي أعقبت تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، وبرنامج السنوات الخمس (٢٠٠٥-٢٠١٠) الإصلاحي المشار إليه باسم ''عمليات السلام ٢٠١٠''، والتي بلغت ذروتها بموجز لمقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح التي تتضمنها تقاريره (انظر A/61/749، و A/61/858 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2، و A/62/752)، وكذلك المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد، الواردة في قراريها ٦١/٢٧٩ و ٦٢/٢٥٠. **وتدرك اللجنة أن عملية إعادة الهيكلة قد حققت بعض الأهداف المبيّنة في الفقرتين ١٦ و ١٧ من التقرير. وتوصي بأن يضع الأمين العام مقاييس مرجعية واضحة لتحقيق الأهداف الواردة في هاتين الفقرتين. وتؤكد اللجنة أيضا أن تقييم نجاح عملية إعادة الهيكلة سيظل يُقاس طبقا لهذه الأهداف العامة.**

٧ - ويتناول الفرع الخامس من تقرير الأمين العام التقدم المحرز في عملية إعادة الهيكلة وتأثيرها الأولي. ويلاحظ الأمين العام أن معظم القدرات المعتمدة بموجب القرار ٦١/٢٧٩ قد استُحدثت وأن تعزيز القدرات المتعلقة بالقيادة والإدارة والموظفين قد تحقق أيضا في جزء كبير منه: فبعض المناصب الرئيسية يجري استقدام الموظفين لها نظرا لانتقال موظفيها (مثلا الوظائف على مستوى المدير في إدارة الدعم الميداني، التي هي في طور شغلها)؛ وتمت مواجهة بعض التحديات في شغل بعض الوظائف المتخصصة في الأفرقة التنفيذية المتكاملة، وتجري معالجتها (انظر الفقرة ١٥ أدناه)؛ ولم يتحقق بعد الأثر الكامل لتعزيز مكتب الشؤون العسكرية، إذ أن عملية استقدام الموظفين فيه لا تزال جارية (فحتى ٢٨ شباط/فبراير، كانت ٤٩ وظيفة شاغرة من أصل ما مجموعه ١٣٢ وظيفة جديدة معتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع ملاك موظفي إدارة عمليات حفظ

السلام قبل إعادة الهيكلة كان يشمل ٦٧٩ وظيفة (٦٢ وظيفة مموَّلة من الميزانية العادية و ٦١٧ وظيفة مموَّلة من حساب الدعم). ويشمل الملاك الوظيفي الحالي (بعد إعادة الهيكلة) ٤٥٣ وظيفة لإدارة عمليات حفظ السلام (٢٨ وظيفة مموَّلة من الميزانية العادية و ٤٢٥ وظيفة مموَّلة من حساب الدعم) و ٤٥٤ وظائف لإدارة الدعم الميداني (٣٠ وظيفة مموَّلة من الميزانية العادية و ٤٢٤ وظيفة مموَّلة من حساب الدعم). وتلاحظ اللجنة أن بعض الوظائف الرئيسية لا تزال شاغرة وأن انتقالات الموظفين، وخصوصا في الوظائف القيادية الرئيسية، يمكن أن تعرقل عملية إعادة الهيكلة. **وأشارت اللجنة إلى أهمية الاستقرار في الهيكل الوظيفي لضمان الاستمرارية والكفاءة في الأداء وتحث على استقدام الموظفين وتعيينهم على الفور.**

٨ - وبخصوص وحدة القيادة وتكامل الجهود، يشير الأمين العام إلى أن سياسة بشأن السلطة والقيادة والسيطرة قد صدرت لتوضيح الترتيبات وتقديم التوجيهات الشاملة لمناصب القيادة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئ عدد من محافل صنع القرار المشتركة على مستوى الاستراتيجيات والسياسات والعمليات لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ومع أن اللجنة الاستشارية أُبلغت بأن علاقة العمل بين وكيلي الأمين العام للإدارتين كانت سلسة ولا تشوبها شائبة، فإن اللجنة ترى أن التقرير لم يتناول بشكل تام الفقرة ٥٨ من القرار ٢٧٩/٦١. ويشير الأمين العام إلى أن إحداث موارد مشتركة في الإدارتين ساهم في تيسير الاندماج وتحقيق وفورات الحجم وتعزيز وضع وتطبيق معايير ونُظم موحدة على صعيد الإدارتين. ومن المزايا الرئيسية المشار إليها ظهور مجالات تخصص، وهو ما شجع إدارات أخرى على التماس هذه الخبرة والدعم في مجالات مثل تقديم الدعم للبعثات، وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والشؤون العسكرية، والتخطيط للبعثات. **ومع ذلك، فإن اللجنة تشدد على أن هذا الأمر لا ينبغي أن يؤدي إلى ازدواجية وتداخل في الموارد.** وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن اتفاقا على مستوى الخدمات بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني سيُوضع في صيغته النهائية في عام ٢٠٠٩.

٩ - وفي موضوع ذي صلة، تطرقت الفقرة ٧٩ من تقرير الأمين العام إلى مسألة تقسيم العمل بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وحسبما ورد فيها، فإن الإدارتين تقومان بصقل مجموعة مشتركة من مبادئ التعاون لتأمين وحدة القيادة وتكامل الجهود وفعالية الاستعانة بالخبرات الخاصة التي تكمن في الإدارتين، وسترد هذه المبادئ في نشرتي الأمين العام اللتين يجري حاليا وضعهما في صيغتهما النهائية. **وبالنظر إلى الدور النشط الذي تقوم به في البعثات في آن واحد كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن عملية إعادة الهيكلة ينبغي اعتبارها**

فرصة لإعادة النظر في ما يمكن أن تقوم به كل إدارة منهما بمزيد من الفعالية والكفاءة ولاستكشاف أفضل وسيلة لتنظيم الوظائف السياسية للأمانة العامة لتعزيز الكفاءة والفعالية من خلال توحيد ما يمكن توحيده، واضعة في اعتبارها ولاية كل منها.

١٠ - وفي الفقرات من ٢٩ إلى ٤٩ من التقرير، تناول الأمين العام بالتفصيل سبل تعزيز التوجيه والدعم. **وبينما تشكك اللجنة الاستشارية في القول بأن كل ذلك ما هو إلا نتيجة مباشرة لإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، فإنه تجدر الإشارة مع ذلك إلى تعزيز مختلف القدرات، والتحسينات التي أُجريت أو الجاري تنفيذها، والمسائل التي تتطلب أن تولى لها العناية.**

١١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من المتوقع أن تضع الإدارتان مشروعي نشرتي الأمين العام عن تنظيم ومهام إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في صيغتهما النهائية في أيار/مايو ٢٠٠٩ ويُقدما إلى إدارة الشؤون الإدارية ليخضعا لعملية الاستعراض الرسمية المعتادة قبل أن يصدرهما الأمين العام. ولذلك فإنه من المتوقع أن تتم الموافقة عليهما ويصدرا في آب/أغسطس ٢٠٠٩. **وتؤكد اللجنة على أهمية أن تصدر في الوقت المناسب جميع المواد التوجيهية التي لا بد منها لبلوغ الهدف المتمثل في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها.**

١٢ - ووفقا لما قاله الأمين العام، فإن من أولى الفوائد المتأتية من إعادة الهيكلة المشار إليها هو ظهور إدارة الدعم الميداني كعامل تمكين استراتيجي وتشغيلي، مع زيادة التركيز على مسائل الدعم وتعزيز القدرات دعماً للمساعي الحميدة والوساطة وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وحسبما يشير الأمين العام في تقريره، فإن إدارة الدعم الميداني تشرف حاليا على وضع استراتيجية دعم شاملة لتقديم الخدمات، وذلك استنادا إلى دراسة استقصائية لقياس نوعية الدعم في جميع العمليات الميدانية أُجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وحلقة عمل نُظمت للمديرين والرؤساء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعضا من المجالات الرئيسية لهذه الاستراتيجية تتضمن تحديد السبل الكفيلة بتحسين (أ) تقديم خدمات الدعم للعمليات الميدانية طوال مدة البعثة (من خلال استخدام أفضل للتكنولوجيا، وعناصر الدعم المشتركة بين البعثات، والاستعانة بالمواقع الإقليمية لتوفير خدمات الدعم لبعثات متعددة)، وإيلاء اهتمام خاص لمرحلة بدء تشغيل البعثة، لكن مع السعي لتحويل نهج الدعم العام إلى ''عملية دعم عالمي'' من ''مجموعة من البعثات المراد دعمها''؛ و (ب) الوسائل اللازمة لضمان توفر أفضل الموارد البشرية لتقديم خدمات الدعم للعمليات الميدانية (من خلال بث ثقافة الخدمة، وتدريب وتطوير نواة من الخبراء الداخليين، وإيفاد

الخبراء التقنيين، وإقامة الشراكات والتعاقد من الباطن، والقدرات الدائمة الداخلية والخارجية)؛ و (ج) الوسائل اللازمة لتعزيز تنظيم الدعم في المدى الطويل من خلال استخدام نظم الإدارة، والمعايير، وزيادة تفويض السلطة؛ و (د) الوسائل اللازمة لتحقيق الأثر الأمثل على البيئات المحلية (من خلال الشراء المحلي، وتعيين المهنيين والموظفين المحليين، وإقامة الشراكات مع المؤسسات المحلية).

١٣ - وفضلا عن ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الافتراضات التالية روعيت في وضع استراتيجية الدعم: الضغط من أجل تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد من الموظفين ومن غير الموظفين نتيجة لآثار الأزمة المالية؛ والشواغل البيئية، التي تؤثر على السياسات المتعلقة بالعمليات والمعدات؛ وشواغل السلامة والأمن؛ والحاجة إلى زيادة الرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر؛ والحاجة إلى وجود أُطُر عملية من أجل تنفيذ العمليات والبرامج والأنشطة المشتركة، وتلبية احتياجات البلدان المساهمة بقوات من الدعم والمعدات. **وتلاحظ اللجنة أن بعض عناصر الاستراتيجية ترد في ميزانيات حفظ السلام وميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وترحب بالتدابير المتخذة من أجل تحسين مهام الدعم. وتتوقع اللجنة أن تُزَوَّد الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والستين المستأنفة بالمعلومات المتعلقة بالاستراتيجية في صياغتها الكاملة.**

١٤ - وتلاحظ الاستشارية كذلك اللجنة أن الأمين العام أطلق ''دراسة الأفق الجديد'' من أجل توفير أساس لصياغة واضحة للأهداف المستقبلية الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما يحدد النُهُج الكفيلة بخفض المخاطر إلى الحد الأدنى وزيادة الفعالية إلى الحد الأقصى. وفيما يتعلق بالأسئلة المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه، تلاحظ اللجنة أيضا جهودا مماثلة يبذلها الأمين العام في مجال الوساطة (إدارة الشؤون السياسية) وبناء السلام (مكتب دعم بناء السلام).

١٥ - وفيما يتعلق بالتوجيه والدعم على صعيد العمليات، يشير الأمين العام إلى أنه تبين أن قيمة الأفرقة التنفيذية المتكاملة أكثر وضوحا خلال مرحلة التخطيط للبعثات الجديدة والبعثات التي تمر بمراحل انتقالية ومراحل بدء البعثات، ولكنها ليست ملموسة بالقدر نفسه في دعم العمليات الأكثر استقرارا. وتشمل بعض المشاكل المحددة التصور غير المتسق للتسلسل الإداري، نتيجة للقرار القاضي بتوظيف أخصائيي الأفرقة وإدراجهم في الميزانية في إطار مجالاتهم الوظيفية، بينما وُضع هيكل الأفرقة في مكتب العمليات؛ ونقص الاتساق في المهام والتمكين والسلطة في العمل وإنجازه من قِبَل موظفي الأفرقة، إلى جانب وجود آليات متباينة بين المجالات الوظيفية والأفرقة من حيث كفالة الإدارة الفعالة بأسلوب المصفوفة؛

وحالات التأخر المتراكمة في شغل بعض وظائف الأخصائيين بسبب نقص الخبرة السابقة في الأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة للمتقدمين لوظائف الانتداب العسكرية والشُرطية، مما أدى إلى توفير التدريب أثناء العمل، وتقرير السماح للموظفين المنتدبين حاليا في إدارة عمليات حفظ السلام بالتقدم لوظائف الأفرقة التي يفون بشروطها وتمديد فترة خدمتهم لعام أو اثنين.

١٦ - ووفقا لما ذكره الأمين العام، فقد شملت أوجه الاستجابة للتقييمات الأولية لأداء الأفرقة التنفيذية المتكاملة وضع المبادئ التوجيهية، والتعريفات، ومصفوفة منقحة موحدة لتقسيم العمل بين الأفرقة والمجالات الوظيفية في كلتا الإدارتين. وقد أدى الإقرار بأن ''النهج الواحد لا يناسب الجميع'' إلى تمكين مكتب العمليات من تعيين أخصائيي الأفرقة عبر البعثات، حسب الحاجة، من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية وإصدار اختصاصات منقحة أو جديدة، بما يوضح مهام قادة الأفرقة، والأخصائيين والمديرين في المكتب.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه حتى تاريخه، أُنشئت سبعة أفرقة تنفيذية متكاملة، استنادا إلى النماذج الثلاثة (فريق واحد مكرس لبعثة واحدة؛ وفريقان مكرسان يدعمان أكثر من بعثة واحدة؛ وأربعة أفرقة يشارك فيها أخصائيون وتركز على عدة بعثات) المبين تشكيلها في الخرائط التنظيمية الواردة في هذا التقرير (انظر المرفق الأول). بالإضافة إلى ذلك، سيُجرى بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تقييم لمتابعة أداء الأفرقة التنفيذية المتكاملة وأثرها. **وتلاحظ اللجنة أن بعض أوجه النقص المحددة تبرز الحاجة إلى مرونة هيكلية أكبر، على النحو الذي أوصت به اللجنة في بادئ الأمر (انظر A/61/937). وتتطلع قدما إلى التقييم المقبل، وتتوقع أن يجري، على ذلك الأساس، تنفيذ المزيد من التحسينات من أجل معالجة أية أوجه قصور، بهدف كفالة مستوى أفضل في تقديم الخدمات وتحقيق الفعالية في عمليات الأفرقة التنفيذية المتكاملة.**

١٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها الواردة في الفقرة ١٣ من تقريرها (A/62/855). فقد أعربت اللجنة في ذلك التقرير عن قلقها فيما يتعلق بنقص الشفافية في الميزانية فيما يخص الترتيبات الإدارية للأفرقة التنفيذية المتكاملة. وزُوِّدَت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالأفرقة التنفيذية المتكاملة، التي تنص على أن تقدم الأفرقة التنفيذية المتكاملة توصياتها للإدارة العليا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن المسائل الاستراتيجية، وتتلقى من الإدارتين السياسات المتخصصة والمشورة التقنية. **وترى اللجنة أن الهيكل المقترح (انظر المرفق الأول) يبدو غير متوافق مع المبادئ التوجيهية. وتتوقع اللجنة أن توضَّح العوامل السالفة في عملية التقييم المشار إليها أعلاه وأن تُدخَل التحسينات، حسب الاقتضاء.**

١٩ - ويشار إلى تعزيز التعلم المؤسسي وتحسينه، ولا سيما من خلال التدريب والتقييم (انظر A/63/702، الفقرات ٥٦-٦٥). وعلى النحو المشار إليه، هناك عدد من التقييمات قد أُجري أو من المقرر إجراؤه، كما أستُعين بالتوصيات فيما جرى تنقيحه من توجيهات أو تحسينات أو مبادرات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك الاقتراح بنقل قدرات التقييم من القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام إلى مكتب مدير شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب، من أجل تجنب تضارب المصالح وكفالة الاستقلال (انظر الفقرة ٨٩ أدناه). وفيما يتعلق بالتدريب، قدم الأمين العام تقريرا عن التقدم المحرز في التدريب على حفظ السلام (A/63/680). وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بهذا الخصوص في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام (A/63/746).

٢٠ - ويوجز الأمين العام التحسينات في عمليات الإدارة والتنظيم الإداري في الفقرات من ٦٦ إلى ٧٨ من تقريره (A/63/702). وتشمل هذه التحسينات مبادرات تحسين أساليب العمل التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالمشاركة مع إدارة الشؤون الإدارية، مدعومة بمنهجية الجودة مع السرعة ''Lean Six Sigma''، من أجل تبسيط تدفق العمل وتحقيق المستوى الأمثل من الجودة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بتحديد ثلاثة مجالات عامة ذات أولوية (التخطيط والأفراد والمشتريات)، وبإقرار إكمال ١١ مشروعا بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩ (المرحلة الأولى)، وبأنه يُعتزم قيام المرحلة الثانية التي تبدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بإكمال ٢٠ مشروعا إضافيا. وتشمل مبادرات التحسين الأخرى إنشاء أفرقة العد الحسابي ''أباكوس'' وإطلاق برنامج لمجمع متقدم من المتدربين من أجل تغيير النهج المتبع في عملية إعداد الميزانية وتحسين توقيت وجودة مشاريع الميزانيات (انظر A/63/746). وتشمل التحسينات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية تحسينات على العمليات، مثل تفويض صلاحيات من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني في اتخاذ قرارات تقديرية تتعلق بتصنيفات الوظائف الميدانية حتى الرتبة مد-١، ومنح صلاحيات للبعثات الميدانية بشأن إدارة ملاك الموظفين واختيارهم ودمجهم في العمل، وإطلاق خطط عمل الموارد البشرية في الميدان، والسماح لشعبة الموظفين الميدانيين أن تركز على بناء قدرات الموارد البشرية (انظر A/63/702، الفقرتان ٦٩ و٧٠). وفي مجال اللوجستيات، يشير التقرير إلى تنفيذ الوحدات المستضافة العاملة حاليا في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، من أجل توفير خدمات تتسم بالكفاءة والاقتصاد للبعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة (انظر A/63/702، الفقرة ٧٦). وتشمل مبادرات أخرى تدابير ترمي إلى تحسين المشتريات على الصعيد الميداني من قِبل إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية، وذلك

عن طريق تحسين الرقابة والعمليات الداخلية، وتدريب موظفي المشتريات، وأدوات تتبع ورصد تفويض الصلاحيات الخاصة بالمشتريات في الميدان.

٢١ - وزُوِّدَت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بقائمة لمبادرات تحسين عمليات الإدارة والتنظيم الإداري، تتضمن تفاصيل المكاتب المسؤولة عن تنفيذها وحالة التنفيذ والأُطُر الزمنية للإكمال (انظر المرفق الثاني). وكانت اللجنة قد أشارت إلى بعض تلك المسائل في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام (انظر A/63/746). **وتتوقع اللجنة أن يُرصَد ويُقَيَّم تطور العمل في تلك المبادرات، وأن يتمكن الأمين العام من توفير المعلومات عن أثرها وما تحققه من مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في المشروع المقبل لميزانية حساب الدعم.**

٢٢ - ويشير الأمين العام إلى أن تعزيز قدرات شرطة الأمم المتحدة، وكذلك منصب رئيس الديوان قد حُددا باعتبارهما من المجالات موضع المزيد من الإصلاح. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المقترحات المتعلقة بقدرات الشرطة، عقب الاستعراض الذي أُجري عام ٢٠٠٨، معروضة في ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتبين الفقرات ٧٥ إلى ٨١ الواردة أدناه توصيات اللجنة. وكان الأمين العام يتوخى أصلا أن تشمل مهام رئيس الديوان أساسا الإشراف على الإدارة الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام بالنيابة عن وكيل الأمين العام، وكفالة التكامل الفعال لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويذكر الأمين العام أن رئيس الديوان قد عمل بفعالية في توفير الخدمات والدعم لوكيلي الأمين العام باعتباره موردا مشتركا، وسيواصل القيام بذلك، بينما يدير في الوقت نفسه الموارد المشتركة الأخرى لكلتا الإدارتين (المكتب التنفيذي، ومركز العمليات، وإدارة المعلومات، والسجل).

٢٣ - وتطرق الفرع السابع من تقرير الأمين العام (A/63/702) إلى التحديات المستمرة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويذكر الأمين العام الصعوبات القائمة أمام تنفيذ إجراءات الإصلاح وفي الوقت ذاته تنظيم وتعديل وتعهد أعمال التوجيه والدعم المقدمة للبعثات الجديدة والقائمة، وكذلك استقدام الموظفين المدنيين من ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم، وهو ما تدل عليه معدلات الشواغر والدوران العالية. ومن المتوقع أن تتحسن هذه الحالة وتحقق مكاسب نظرا لتدابير الإصلاح التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٥٠، واستحداث أساليب عمل محسنة ونظام إدارة المواهب ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

٢٤ - وأشار الأمين العام إلى تحد رئيسي آخر يتمثل في ضرورة زيادة تبسيط إدارة سلسلة الإمدادات، بما في ذلك حسن إدارة المشتريات وعملياتها. ويجري حاليا الاضطلاع بعملية

مشتركة وشاملة مع إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني من أجل استعراض إطار الرقابة، بما في ذلك تفويض أعمال المشتريات للميدان، وآليات الرقابة على المشتريات. ويُعتزم أن يقترن النظام المنقح لحسن إدارة المشتريات ببرنامج للتدريب ومنح الشهادات. وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى الطلبات التي لم يبت فيها بعد التي قدمتها الجمعية العامة في قراريها ٦١/٢٤٦ و ٦١/٢٧٩ بشأن التقرير الشامل عن حسن إدارة المشتريات.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى القيود الحالية على قدرات مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية باعتباره تحديا إضافيا، كما يُدرج مقترحات من أجل تعزيز القدرات في ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (انظر الفقرات ٧٤-٨٧ أدناه).

٢٦ - وتشجع اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على مواصلة تحسين ما يتعلق بعمليات حفظ السلام من تخطيط وتوجيه وإدارة ودعم، استنادا إلى القدر الكبير من الزيادة والتعزيز في الموارد من الموظفين ومن غير الموظفين التي قُدمت في الإصلاحات المتعاقبة. غير أن اللجنة توصي بالإبقاء على هياكل العمل الحالية قيد الاستعراض من أجل تحقيق المزيد من التبسيط والترشيد في المهام، ومن ثم تجنب الازدواج والتداخل. ويتعين أن يُطلب إلى الأمين العام أن يواصل كفالة تسلسل واضح في القيادة والمساءلة والتنسيق. وينبغي للتغييرات الهيكلية أن تسمح بتوطيد الإجراءات الماضية والمكاسب المستمدة من الخبرات. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين المستأنفة تقريرا يبرهن فيه على المكاسب الاستراتيجية والتنفيذية المحققة من خلال إعادة الهيكلة، والإصلاح، وأساليب العمل.

ثالثا - حساب دعم عمليات حفظ السلام

المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	٩٠٠ ٥٠٩ ٢٣٠ دولار
النفقات في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨٠٠ ٤٥٠ ٢٢٢ دولار
الرصيد الحر	١٠٠ ٠٥٩ ٨ دولار
المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩٠٠ ٤٠١ ٢٨٢ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩*	٢٠٠ ١٦١ ٢٦٠ دولار
المبلغ الذي يقترحه الأمين العام للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/63/767)	١٠٠ ٤٤٧ ٣٢٤ دولار
توصية اللجنة الاستشارية	٣٠٠ ٦٢٩ ٣٠٤ دولار

* حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر المرفق الثالث).

ألف – تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٧ – تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أقرت، في قراراتها ٢٧٩/٦١ و ٢٣٢/٦٢ و ٢٣٨/٦٢، الجزء العشرون، موارد إجمالية لحساب الدعم قدرها ٩٠٠ ٥٠٩ ٢٣٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بما في ذلك ١ ١٢٢ وظيفة مؤقتة (٨١٩ وظيفة مستمرة و ٣٠٣ وظائف مؤقتة جديدة) وما يتصل بها من احتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف. وتعكس الفترة المعنية إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني والأثر الأولي للتعزيز الفني للموارد من الموظفين ومن غير الموظفين دعماً لعمليات حفظ السلام، حسبما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١.

٢٨ – وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/63/698)، بلغت النفقات للفترة ما إجماليه ٨٠٠ ٤٥٠ ٢٢٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٨٦ ٢٠٠ دولار)، مما نتج عنه رصيد حر إجماليه ١٠٠ ٠٥٩ ٨ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٤٥ ٨ دولار)، أي ٣,٦ في المائة، بالقيمة الإجمالية، من الموارد المعتمدة للفترة. ويرد في تقرير الأمين العام (انظر A/63/698، الجدول ١ والفقرات ٦-١١) موجز لأداء الموارد حسب الفئة ومع التفسير ذي الصلة. وبلغ متوسط معدلات الشغور للفترة المشمولة بالتقرير ١٧,٨ لوظائف الفئة الفنية و ١٢,٥ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة.

٢٩ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد الحر يُعزى أساساً للنقص في الإنفاق فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الموارد المتعلقة بالوظائف (٢٠٠ ١٨١ ١٢ دولار أو ٨,٧ في المائة) نظراً للتأخيرات في استقدام الموظفين لشغل الوظائف المعتمدة، مما أدى إلى معدلات شغور أعلى مما أُدرج في الميزانية في إدارة عمليات حفظ السلام (٢٢ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ١٢,٢ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة) وفي إدارة الشؤون الإدارية (١٣,٦ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ١٠,٢ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة)، فضلاً عن تعليق استقدام المحققين المقيمين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظراً لاستعراض مهمة التحقيقات وإعادة هيكلتها المقترحة؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٤٨٣ ١ دولار، أو ٧,٧ في المائة) المتصلة باقتناء أثاث المكاتب للوظائف الجديدة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، نظراً لنقص الحيز المكاني والافتقار لقدرات التخزين في الأمانة العامة؛

(ج) الخبراء الاستشاريون (٤٠٠ ٤٩١ دولار، أو ١١,٦ في المائة) والاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٤٨١ دولار، أو ٢,٦ في المائة) والمساعدة المؤقتة العامة (٠٠٠ ٤٠ دولار، أو ٠,٢ في المائة).

٣٠ - وقوبل هذا النقص في الإنفاق أساساً باحتياجات إضافية فيما يتعلق بما يلي:

(أ) خدمات ولوازم ومعدات أخرى (٥٠٠ ٤٤٦ ٦ دولار، أو ٦٩,٦ في المائة) تعزى أساسا إلى الخدمات المقدمة إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خلال اجتماع عقده الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في المقر في شباط/فبراير ٢٠٠٨، التي لم تخصص لها أي اعتمادات في الميزانية، والمبالغ المدفوعة للمتقاعدين من عمليات حفظ السلام للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي لم تدرج لها أيضاً اعتمادات في الميزانية؛

(ب) السفر (٧٠٠ ٢٣ دولار، أو ٠,٢ في المائة) والاحتياجات الطبية (٩٠٠ ٣ دولار، أو ١,٢ في المائة).

٣١ - **وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى حساب محدد للإنجازات الفعلية، كما ورد وصفها في إطار الميزنة القائمة على النتائج، والنفقات الفعلية في تقارير الأداء، لضمان التقيد باعتمادات الميزانية.**

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه جرى، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نشر ''أفرقة النمور'' في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من أجل اختيار الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة استخدام ''أفرقة النمور'' للتطوير الوظيفي وإسهامها في تنسيب الموظفين من البعثات التي توجد في مرحلة التقليص/المنتهية في البعثات القائمة و/أو الآخذة في التوسع (نشرت أربع أفرقة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في نيبال وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا). وأُخبرت اللجنة بأن هذا كان له أثر إيجابي في معالجة إدارة شؤون استقدام الموظفين وإدارة الموارد البشرية الإدارية والتقنية في البعثات التي تمت زيارتها (انظر أيضاً A/63/698/Add.1، إدارة الدعم الميداني، ومكتب الدعم الإداري الميداني، وشعبة الموظفين الميدانيين، الإنجاز المتوقع ٣). **وتتوقع اللجنة أن تعكس تقارير الأداء في المستقبل المزيد من التفاصيل عن أنشطة "أفرقة النمور" وأثر كل منها في مجاله الوظيفي.**

٣٣ - وفيما يتعلق بوجه خاص بمؤشر الإنجاز المتصل بالإنجاز المتوقع ١ لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في تقرير الأداء (A/63/698)، توجه اللجنة الاستشارية الانتباه إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أصدر رأياً معدلاً لمراجعي الحسابات مع تنبيهين بشأن البيان المالي للمنظمة للمرة الثالثة على التوالي، حسب ما ورد في الفصل الثاني من تقرير المجلس (انظر A/63/5). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام أشار إلى أن الإدارة/الأمانة العامة بصدد استعراض ذلك مع المجلس. **وإذ تضع اللجنة في اعتبارها أهمية تنبيه المجلس، فإنها توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يسعى إلى إنجاز مراجعة حسابات غير مشفوعة بتحفظات ودون تنبيه في البيان المالي المقبل.**

٣٤ - ويمكن، عند الاقتضاء، الاطلاع على التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن المعلومات الواردة في تقرير الأداء عن أوجه الإنفاق المختلفة في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الواردة في الجزء الثالث أدناه.

٣٥ - **ويشار إلى الإجراءات التي اقترحها الأمين العام في الفرع الرابع من تقرير الأداء (A/63/698)، في الفقرة ٢٠٣ أدناه.**

باء - المعلومات المالية المستكملة فيما يتعلق بالفترة الحالية

٣٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قراريها ٦٢/٢٥٠ و ٦٣/٢٦٢، على مبلغ إجماليه ٩٠٠ ٤٠١ ٢٨٢ دولار (صافيه ٧٠٠ ١٨٠ ٢٥٦ دولار) لموارد حساب الدعم المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وملاك دائم من الموظفين مجموعه ٢٢٠ ١ وظيفة مؤقتة لحساب الدعم.

٣٧ - وقد أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن النفقات المتوقعة، حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تقدر بمبلغ ٢٠٠ ١٦١ ٢٦٠ دولار (انظر المرفق الثالث). وسينتج عن ذلك رصيد حر قدره ٧٠٠ ٢٤٠ ٢٢ دولار، أو ٧,٩ في المائة من مجموع الاعتمادات في نهاية الفترة المالية.

٣٨ - ومن مجموع ٢٢٠ ١ وظيفة من الوظائف المعتمدة حالياً (٨١٦ وظيفة من الفئة الفنية، و ٤٠١ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٣ وظائف من خدمات الأمن)، كان مجموع ٠٦٠ ١ منها مشغولاً حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (٦٩٧ وظيفة من الفئة الفنية، و ٣٦٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٣ وظائف من خدمات الأمن)، مما يشير إلى معدلات شغور قدرها ١٥ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ١٠ في المائة لموظفي الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها.

جيم – تقديرات التكاليف المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

١ – الشكل وطريقة العرض

٣٩ – ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين وتبسيط طريقة عرض ميزانية حساب الدعم. وعلى الخصوص، تشمل طلبات الوظائف الجديدة في العديد من الحالات أوصافا طويلة أقرب إلى إعلان عن شواغر منه إلى تبرير للوظائف المقترحة. وتحقيقا للشفافية وسهولة الرجوع إلى المعلومات، وبغية السماح للجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن الاحتياجات من الموظفين، ينبغي أن تبرر طلبات المهام الجديدة بشكل مختصر الحاجة إلى المهام الجديدة أو الممددة التي يجب أداؤها، مع وصف مقتضب للقدرات القائمة، وتقديم ما يثبت بأن هناك حاجة إلى القدرات المضافة، وأنه تم النظر في إعادة النشر.

٤٠ – وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد غير المتعلقة بالوظائف لا تقدم في كثير من الحالات سوى قوائم من الإجراءات أو الأنشطة دون الإشارة إلى الأمور المتوقع إنجازها أو التغييرات بالمقارنة مع الطلبات السابقة أو أسباب الاختلافات ذات الصلة. **وينبغي أن تشكل الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز النقطة المرجعية الرئيسية والربط الذي يبرر الموارد المقترحة. وينبغي أن تشمل مبادرات التغيير التنظيمي، وإنهاء حجم العمل المتراكم، وإعداد المبادئ التوجيهية، والإجراءات التشغيلية الموحدة إطاراً زمنياً للإنهاء وإشارة واضحة إلى المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بأن يكون استخدام الجداول والرسوم البيانية والخرائط التي تبين التغييرات في الموارد، ومؤشرات حجم العمل والبيانات الكمية معياراً لكل الإدارات. وينبغي أن تشكل الخرائط التنظيمية للإدارات جزءاً من وثيقة الميزانية، بما فيها مستويات رتب الوظائف ومصدر التمويل، والتمييز بين الوظائف الجديدة أو القائمة، فضلاً عن حالات إعادة التوزيع.**

٢ – تطور حساب الدعم

٤١ – تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كررت في قرارها ٢٥٠/٦٢ التأكيد على الطلب المقدم إلى الأمين العام في القرار ٢٧٩/٦١ ليقدم تقريراً شاملاً عن تطور حساب الدعم في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين، في سياق مقترح الميزانية لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وكما ورد في الميزانية المقترحة (انظر A/63/767)، كلف الأمين العام خبراء استشاريين خارجيين في مجال الإدارة بإجراء دراسة عن تطور حساب الدعم قُدّمت

نتائجها في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويرد موجز للمجالات التي جرى تحليلها والاستنتاجات المستخلصة في الفقرات من ٥٤ إلى ٦٢ من تقرير الميزانية المقترحة. وكما أشار الأمين العام، سعت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحركة للنمو التاريخي لميزانية حساب الدعم، وخلصت، على أساس تحليل انحداري إحصائي تم إجراؤه، إلى أن تطورها مترابط مع زيادة تعقيد ولايات حفظ السلام والزيادة الهامة في نشر أفراد حفظ السلام في الميدان.

٤٢ - ولاحظت الدراسة أيضاً أنه، مع مرور الوقت، تغير الدور الأساسي لحساب الدعم من المساندة إلى مركز لخدمات الدعم، مع تطور طبيعة البعثات والطلبات المقدمة بشأن أفراد عمليات حفظ السلام، إلا أن الوظائف، رغم زيادة عامة في وظائف حساب الدعم مع مرور الوقت، لم تساير الزيادات في حجم وتعقيد المعاملات. وعلاوة على ذلك، لاحظت الدراسة ضآلة فرص تحسين الكفاءة والاقتصاد من تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتنقيح تفويض الصلاحيات، وغير ذلك من التحسينات، التي يمكن أن تُستخدم على نحو أفضل لمواجهة الطلب المتزايد بدلاً من تحقيق تخفيض المصروفات.

٤٣ - وفيما يتعلق بملاك الموظفين، اقترحت الدراسة تحديد الاحتياجات من الموظفين على أساس ثلاثة مستويات من الأدوار: المستوى الأساسي (متعدد السنوات ومتعدد المهام ويعدل عندما تكون هناك حاجة إلى قدرات جديدة أو تحسين القدرات)، ومستوى المعاملات (مرتبط بالبعثات أو المعاملات المتصلة بالبعثات، ويُستعرض بانتظام ويعدل وفقاً لمؤشرات حجم العمل) ومستوى مؤقت (يستخدم ويعدل استجابة لزيادة مفاجئة في حجم المعاملة بسبب ظروف استثنائية). غير أن الدراسة أشارت علاوة على ذلك إلى أن هذا النهج مفاهيمي فقط، ويتطلب المزيد من التحليل لتحديد الوظائف الحالية وتصنيفها وتفصيلها، وهو شيء لم يكن ممكناً نظراً لقصر مدة الدراسة، ومن ثم يتطلب متابعة هامة ليكون قابلاً للتطبيق تماماً. وورد في الفقرة ٦١ من الميزانية المقترحة أنه بينما ترى الأمانة العامة جدوى نموذج ملاك الموظفين المفاهيمي المقترح، فإن تنفيذه سيستوجب إشراك خبرات إدارية خارجية مستقلة، مما يتطلب موافقة الجمعية العامة. وتشير الأمانة العامة كذلك إلى أن النهج الحالي يمتثل لطلبات الجمعية العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية. غير أن الأمانة العامة تعتزم إعادة تبرير مجمل احتياجات حساب الدعم من الموظفين في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، لتنظر فيها الجمعية العامة.

٤٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن ثمة تبريرا لنمو حساب الدعم نتيجة لإنشاء ولايات جديدة و/أو توسيع ولايات قائمة، من قبيل سيادة القانون والشرطة. غير أن النمو في حساب الدعم له إلى حد كبير علاقة خطية مع زيادة عدد الموظفين الميدانيين. وتشدد

اللجنة على أن هناك حاجة إلى معالجة الوتيرة الحالية لنمو حساب الدعم من خلال نهج مفاهيمي مختلف. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى إنشاء قدرات وهياكل إدارية يمكن أن تضطلع بمهام ووظائف متعددة بمزيد من الكفاءة وتنسيق أحسن في المقر. ولقد سعت اللجنة، إذ ساورها القلق إزاء معدل النمو في حساب الدعم، إلى تحليل العوامل الأساسية. غير أنها تتفق مع الأمين العام على أن الوقت قد لا يكون مناسباً لبدء المزيد من العمل بشأن نموذج مفاهيمي لملاك الموظفين بمساعدة موارد استشارية خارجية؛ بل إنه سيكون مفيداً للأمين العام أن يجري أولاً الاستعراض الشامل لاحتياجات حساب الدعم من الموظفين، فضلاً عن الاستراتيجية المنقحة لدعم البعثات المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه، لأن من الممكن أن يكون لهذه الاستراتيجية أثر على مساندة المقر.

٤٥ - وفيما يتصل بعملية إعادة التبرير المخططة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، تطلب اللجنة الاستشارية أن يبين الأمين العام ويدرج بوضوح تفاعل موارد حساب الدعم مع موارد الميزانية العادية، والموارد في البعثات الميدانية، وغيرها من إدارات الأمانة العامة، وعند الاقتضاء، الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة. وينبغي أن يتضمن تبرير طلبات حساب الدعم تحليلاً لما يلي:

(أ) توزيع المسؤوليات والمهام في المقر والميدان؛

(ب) زيادات في الموظفين المدنيين في البعثات الميدانية، بما في ذلك وظائف الرتب العليا؛

(ج) نتائج تحسين إدارة الأعمال؛

(د) تفويض الصلاحيات بشكل ملائم مع مراعاة إدارة المخاطر؛

(هـ) أثر مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الإنتاجية؛

(و) التحويلات من المساعدة المؤقتة العامة إلى الوظائف، على أساس التجربة الحديثة.

٣ - لمحة عامة

٤٦ - يقدر الأمين العام، في تقريره (A/63/767)، موارد حساب الدعم للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بمبلغ إجماليه ١٠٠ ٤٤٧ ٣٢٤ دولار (صافيه ٠٠٠ ٣٣٦ ٢٩٤ دولار)، وتغطي تلك الموارد شغل ٣٦٢ ١ وظيفة مؤقتة ممولة من حساب الدعم، والموارد غير المتعلقة بالوظائف.

٤٧ - ويمثل المبلغ المقترح، بقيمته الإجمالية، زيادة قدرها ٢٠٠ ٠٤٥ ٤٢ دولار، أو ١٤,٩ في المائة (٣٠٠ ١٥٥ ٣٨ دولار بالقيمة الصافية) عن مجموع المبلغ المعتمد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والبالغ إجماليه ٩٠٠ ٤٠١ ٢٨٢ دولار (صافيه ٧٠٠ ١٨٠ ٢٥٦ دولار). وتُعزى الزيادة أساسا إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف (٣٥,٣ مليون دولار) نظرا للزيادة في التكاليف القياسية للمرتبات، واحتساب تكاليف الوظائف المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، واقتراح ١٨٢ وظيفة إضافية، فضلا عن حدوث زيادة في الموارد غير المتصلة بالوظائف (٦,٧ ملايين دولار) (انظر الفقرة ٥٣ أدناه).

٤٨ - ويدفع الأمين العام في الفقرة ٩ من تقريره (A/63/767) بأن توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشر عنصر عسكري تابع للأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، مع نقل السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة، واعتزام مجلس الأمن إنشاء عملية لحفظ السلام في الصومال، فضلا عن مواصلة نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تفوق جميعها إلى حد بعيد ما شهدته احتياجات المقر المتعلقة بالدعم من انخفاض نتيجة انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتخفيض حجم بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مما أدى إلى طلب موارد إضافية في ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن الموارد الإضافية مطلوبة على ذلك الأساس، مما يعكس المبادرات التي ترد عنها لمحة موجزة في الفقرات من ١١ إلى ١٩ من التقرير.

٤٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، أن الموارد المقترحة في تقرير الأمين العام المذكور آنفا تشمل، لأول مرة، احتياجات حساب الدعم ذات الصلة بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عقب أن أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣، وما يرتبط بذلك من نقل لموظفي حساب الدعم وموارد تكنولوجيا المعلومات إلى المكتب الجديد (انظر الفقرة ١٩٣ أدناه). كما تشمل هذه الموارد الاحتياجات من الموارد ذات الصلة بحصة عمليات حفظ السلام في تكاليف نظام إقامة العدل الجديد، وبتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين من عمليات حفظ السلام. وكما ورد أيضا في تقرير الأمين العام، تشمل ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ اعتمادات لمواصلة تطوير مشاريع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، التي بدأت خلال فترة الميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ولكنها تستبعد الاعتمادات المتصلة بمشروع تخطيط موارد المؤسسة، ريثما تنظر الجمعية في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين.

٥٠ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية المتعلقة بالوظائف المقترحة البالغ عددها ١ ٣٦٢ وظيفة ما قدره ٢١٠ ٢٢٥ ٤٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٣٥ ٢٩٦ ٧٠٠ دولار، أو ٢٠,٢ في المائة، عن الاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويُطلب في مقترح حساب الدعم ١٨٢ وظيفة إضافية، منها ١٢٠ وظيفة جديدة و ٦٢ وظيفة مؤقتة، تمول حاليا في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ويقترح تحويلها إلى وظائف ثابتة. وتشمل الوظائف الإضافية المقترح إنشاؤها ما يلي:

(أ) اثنتان وخمسون وظيفة في إدارة عمليات حفظ السلام، تشمل ٣٦ وظيفة جديدة، و ١١ وظيفة يقترح تحويلها من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، و ٥ وظائف يقترح نقلها من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات؛

(ب) اثنتان وعشرون وظيفة في إدارة الدعم الميداني، تشمل ١٦ وظيفة جديدة و ٦ وظائف يقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة؛

(ج) اثنتان وأربعون وظيفة في إدارة الشؤون الإدارية، تشمل ٣٥ وظيفة جديدة و ١٤ وظيفة يقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة؛

(د) زيادة صافية بعدد قدره ٣٥ وظيفة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، منها ١٨ وظيفة جديدة، و ٣١ وظيفة يقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة، و ١٤ وظيفة يقترح إلغاؤها؛

(هـ) زيادة صافية بوظيفة واحدة في مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة، ويشمل ذلك ثلاث وظائف جديدة وإلغاء وظيفتين من الوظائف القائمة؛

(و) ثلاث وظائف في مكتب الشؤون القانونية؛

(ز) ست وظائف في إدارة شؤون السلامة والأمن؛

(ح) ثلاث وظائف في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وترد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تلك الاقتراحات في مناقشتها للوحدات التنظيمية التي تتعلق بها تلك الاقتراحات.

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه جرى، في تقدير تكاليف الاحتياجات، تطبيق معدلات شغور بنسبة ٧ في المائة للوظائف المستمرة من الفئة الفنية وبنسبة ٥,٢ في المائة لنظيرتها من فئة الخدمات العامة، على أساس متوسط المعدلات الفعلية على مدى فترات الميزانية الثلاث الأخيرة، وتطبيق عامل تأخير استقدام الموظفين بنسبة ٥٠ في المائة للوظائف

الجديدة من الفئة الفنية وبنسبة ٣٥ في المائة لنظيرتها من فئة الخدمات العامة. ويطبق متوسط التكاليف القياسية للمرتبات في نيويورك على الوظائف في المقر، ومتوسط التكاليف القياسية للمرتبات في فيينا ونيروبي على مركزي التحقيق الإقليميين في فيينا ونيروبي على التوالي. وتطبق التكاليف الخاصة بكل بعثة على وظائف مراجعي الحسابات المقيمين. وفيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تصل مدتها إلى ١٢ شهرا، فتطبق معدلات شغور بنسبة ٧ في المائة لوظائف الفئة الفنية وبنسبة ٥,٢ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة.

٥٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه تمشيا مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٢/٢٥٠، تُقدم معلومات عن التكاليف السنوية الكاملة المتعلقة بالوظائف الإضافية المقترحة للميزانية اللاحقة، مع تطبيق معدلات شغور الوظائف المستمرة المتوقعة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٧ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٥,٢ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة). وكما هو مبين أعلاه، يبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف ما قدره ٣٠٠ ٠١٣ ٢٢٤ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ١٤ مليون دولار عن ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ البالغ قدرها ٤٠٠ ٢٢٥ ٢١٠ دولار. **وفي ضوء الأداء في السنوات الأخيرة، توصي اللجنة، فيما يتعلق بالوظائف المستمرة، بتطبيق معدل شغور نسبته ١٢ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٧ في المائة لفئة الخدمات العامة والوظائف ذات الصلة بدلا من نسبتي ٧ في المائة و ٥,٢ في المائة المقترحتين. وتوصي اللجنة أيضا بتعديل معدلات الشغور في وظائف المساعدة المؤقتة العامة الجديدة لتصبح ٢٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ١٢,٥ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة والوظائف ذات الصلة. وبالنظر إلى المعلومات التي وردت بشأن الحاجة إلى الحصول بموجب عقد على حيز إضافي للموظفين الجدد، توصي اللجنة كذلك بتحديد عامل تأخير نشر الوظائف الجديدة بنسبة ٦٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٥٠ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة.**

٥٣ - وتبلغ الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف ما مجموعه ٧٠٠ ٢٢١ ١١٤ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٥٠٠ ٧٤٨ ٦ دولار، أو ٦,٣ في المائة، عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كما هو مبين في الجدول أدناه:

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الموارد (المعتمدة) للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	الموارد (المقترحة) للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	الفرق	النسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة	١٧ ٩٧١ ١٠٠	١٦ ٥٤٦ ٠٠٠	(١ ٤٢٥ ١٠٠)	(٧,٩)
الخبراء الاستشاريون	٦ ٨١١ ٦٠٠	٦ ٥٦٢ ١٠٠	(٢٤٩ ٥٠٠)	(٣,٧)
السفر الرسمي	١٣ ٨٠٠ ٩٠٠	١٧ ٤٥٧ ٠٠٠	٣ ٦٥٦ ١٠٠	٢٦,٥
المرافق والهياكل الأساسية	٢٥ ٠٦٠ ٥٠٠	٢٦ ٢٢٨ ٣٠٠	١ ١٦٧ ٨٠٠	٤,٧
الاتصالات	٢ ٩٧١ ٧٠٠	٢ ٩١٩ ٣٠٠	(٥٢ ٤٠٠)	(١,٨)
تكنولوجيا المعلومات	٢٧ ٧٣٨ ٧٠٠	٣١ ٠٦٠ ٣٠٠	٣ ٣٢١ ٦٠٠	١٢,٠
الخدمات الطبية	١١٦ ١٠٠	٢٠٣ ٥٠٠	٨٧ ٤٠٠	٧٥,٣
إمدادات وخدمات ومعدات أخرى	١٣ ٠٠٢ ٦٠٠	١٣ ٢٤٥ ٢٠٠	٢٤٢ ٦٠٠	١,٩
المجموع	**١٠٧ ٤٧٣ ٢٠٠**	**١١٤ ٢٢١ ٧٠٠**	**٦ ٧٤٨ ٥٠٠**	**٦,٣**

٥٤ - وترد خلاصة موجزة للفروق في الفقرات من ٢٠ إلى ٣١ من وثيقة ميزانية حساب الدعم (A/63/767)، وترد لمحة موجزة عن بارامترات الميزانية التي استخدمت في عملية تقدير التكاليف في الفقرات من ٣٧ إلى ٤٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم الزيادة في الموارد غير المتعلقة بالوظائف تُعزى إلى الاحتياجات المقترحة الإضافية المتعلقة بالسفر الرسمي (٣ ٦٥٦ ١٠٠ دولار أو ٢٦,٥ في المائة) نظرا لسفر الموظفين لدعم بعثات حفظ السلام، وتدريب العاملين في مجال حفظ السلام، بما في ذلك زيادة احتياجات السفر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بسفر المحققين إلى بعثات حفظ السلام من المراكز الإقليمية المقترحة، وإلى الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات (٣ ٣٢١ ٦٠٠ دولار أو ١٢ في المائة) التي تُعزى أساسا إلى الاعتمادات المخصصة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشأ حديثا (انظر A/63/767، الفقرة ١٥) وتنفيذ مشاريع جديدة من قبل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني (انظر A/63/767، الفقرة ١١ (و))، والمرافق والهياكل الأساسية (١ ١٦٧ ٨٠٠ دولار أو ٤,٧ في المائة)، وتتعلق بالحيز المكتبي اللازم لاستيعاب الوظائف الجديدة المقترحة (يعوضها جزئيا انخفاض في معدلات تكاليف الإيجار القياسية).

٥٥ - ويقابل هذه الزيادات عدة أمور منها انخفاض في الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة (١ ٤٢٥ ١٠٠ دولار، أو ٧,٩ في المائة)، يُعزى أساسا إلى ما اقتُرح من تحويل إلى وظائف ثابتة للوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة لشعبة التحقيقات

التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن.

٥٦ - **وقد أشارت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى أنه ينبغي التقيد بإجراءات الحصول على التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، أي أنه ينبغي استخدام ذلك التمويل في ظروف العمل الاستثنائية و/أو أعباء العمل في أوقات الذروة أو للتعويض عن غياب الموظفين في إجازات الأمومة أو الإجازات المرضية (A/62/855، الفقرة ٤٨). ورغم أن الجمعية العامة تسمح ببعض الاستثناءات أو توصي بها اللجنة في بعض الأحيان، فإنه لا ينبغي طلب الحصول على التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة للمهام ذات الطابع المستمر، أو لفترات زمنية طويلة، كما لا ينبغي تقديم الطلبات مرارا وتكرارا. وعلاوة على ذلك، فإن صدور توصية بهذا النوع من التمويل خلال فترة محددة من فترات الميزانية لا ينبغي أن يؤدي بالضرورة إلى توقع تحويل الوظيفة الممولة إلى وظيفة ثابتة في فترة الميزانية التالية.**

٥٧ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن أموال حساب الدعم ينبغي أن تستخدم لغرض وحيد هو تمويل الاحتياجات من الموارد من الموظفين ومن غير الموظفين، لمساندة عمليات حفظ السلام في المقر، وليس لتمويل احتياجات ينبغي طلبها وتمويلها في إطار الميزانية العادية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٥٠، الفقرة ٧، والفقرة ١٦٥ أدناه).**

٥٨ - وتمثل الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين، والبالغ قدرها ٦ ٥٦٢ ١٠٠ دولار، نقصانا قدره ٢٤٩ ٥٠٠ دولار. وتتعلق الموارد في المقام الأول باحتياجات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (١ ١٨٣ ٣٠٠ دولار)، ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية (١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار)، وشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب (٩٤٤ ٤٠٠ دولار)، ومكتب الأخلاقيات (٧٣٢ ٥٠٠ دولار)، ومكتب إدارة الموارد البشرية (٦١٢ ٠٠٠ دولار). ويرد تحليل موجز للاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في الفقرات من ٣٣ إلى ٣٥ من تقرير الأمين العام (A/63/767).

٥٩ - **وترد في الفقرات من ٦٠ إلى ١٩٩ أدناه توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف فيما يتعلق بمكاتب محددة. وتشير اللجنة كذلك إلى أن توصياتها المتعلقة بالوظائف المقترحة لها أيضا تأثير على التكاليف التشغيلية، وهو ما يرد بيانه في الفقرة ٢٠١ أدناه.**

٤ - التوصيات التفصيلية

(أ) إدارة عمليات حفظ السلام

٦٠ - تمثل الاحتياجات المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، البالغ قدرها ٤٠٠ ٩٥٩ ٩٠ دولار، زيادة قدرها ٩٠٠ ٠٥٦ ١٤ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف بسبب تأخر أثر الوظائف التي سبق اعتمادها، وكذلك اقتراح إنشاء ٤٧ وظيفة إضافية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٦١ - ويبلغ عدد الوظائف الممولة في إطار حساب الدعم المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ما مجموعه ٤٥٠ وظيفة (٣٥٠ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة). ويُقترح تزويد الإدارة بسبع وأربعين وظيفة إضافية (٢ مد-١، و ٣ ف-٥، و ١٦ ف-٤، و ١٤ ف-٣، و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة (وظيفتان من الرتبة الرئيسية و ١٠ وظائف من الرتب الأخرى)). ويُقترح الآن تحويل إحدى عشرة وظيفة من هذه الوظائف التي كانت تمول في السابق في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل خمس وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣) من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

٦٢ - وثمة زيادات مقترحة أيضا في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف، ولا سيما للخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ١٩٨ ١ دولار) والسفر الرسمي (٤٠٠ ٦٣٩ ١ دولار)، وهي زيادات يقابلها أساسا انخفاض في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٢٠٠ ٩٥٨ دولار).

٦٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك احتياجات إضافية قدرها ٩٠٠ ٣٩٤ ٧ دولار (٣٨,٩ في المائة) تتعلق بمكتب الشؤون العسكرية، تُعزى إلى تأخر أثر تكاليف ٤٤ وظيفة جديدة اعتُمدت في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ وأن موارد إضافية قدرها ٠٠٠ ٢٨٩ ٣ دولار (٢٥ في المائة) مطلوبة لشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب، بما في ذلك ١٢ وظيفة إضافية مقترحة وموارد إضافية تتعلق بالسفر؛ وأن احتياجات إضافية قدرها ٣٠٠ ٢٦١ ١ دولار (٩,١ في المائة) مقترحة لمكتب العمليات في ضوء الزيادة في الاحتياجات من الوظائف؛ وأن زيادة قدرها ٩٠٠ ٦٤٧ دولار (٦,٢ في المائة) مقترحة لمكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وأن احتياجات إضافية قدرها ٥٠٠ ٨٠٨ دولار (٤,٤ في المائة) مقترحة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، بما في ذلك مقترحات لتعزيز قوام الشرطة بما عدده ٢٦ وظيفة إضافية، وهو ما يقابله نقل قدرة الشرطة الدائمة (٢٧ وظيفة) إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

’١‘ مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

الوظائف

٦٤ - يُقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب وكيل الأمين العام، يشغل إحداهما مساعد لإدارة المعلومات، في وحدة إدارة المعلومات ويشغل الأخرى مساعد لشؤون البحث في مركز العمليات (انظر A/63/767، الفقرات ٦٤-٦٩). والمطلوب من مساعد إدارة المعلومات أن يضطلع بمهمة دعم رئيس وحدة إدارة المعلومات المتعلقة بحفظ السلام وموظفيها، وأن يساعد وينسق تعهد مختلف قواعد البيانات والأدوات والموارد التي استُحدثت لدعم استراتيجية إدارة المعلومات بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وتدريب مستخدمي هذه القواعد ودعمها. ويطلب إلى مساعد شؤون البحوث القيام بمهمة تعزيز فعالية وحدة البحوث والاتصال التابعة لمركز العمليات في إجراء البحوث على البيانات ذات الصلة، وتنظيم عملية جمع البيانات وتخزينها من أجل تحليلها وتفسيرها، وتعهد قواعد البيانات. **وليست اللجنة الاستشارية مقتنعة بالحاجة إلى إنشاء الوظيفتين المقترحتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وبالنظر إلى القوام المتوافر في المكتب.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٦٥ - تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف والبالغ قدرها ٥٠٠ ٧٤٦ دولار، أي بنقصان قدره ٩٠٠ ٢٩٤ دولار بالمقارنة مع الموارد المخصصة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، انخفاضا في الاحتياجات في إطار جميع فئات الميزانية. ويُطلب مبلغ ١٠٠ ١٦٩ دولار للمساعدة المؤقتة العامة لتوفير التمويل لوظيفة موظف لإدارة المعلومات برتبة ف-٣ لمدة ١٢ شهرا لتقديم الدعم في مجال تطوير وتعزيز مواقع التعاون الشبكية للأفرقة التنفيذية المتكاملة، والتنسيق مع دائرة التدريب المتكامل بشأن استخدام الشبكة الداخلية بوصفها آلية لتوفير المواد التدريبية، وتطوير النماذج الموحدة للشبكة الداخلية الخاصة بالبعثات الميدانية لتسهيل إيصال المعلومات الخاصة بالبعثات وتبادلها (انظر A/63/767، الفقرات ٧١-٧٣). **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة من رتبة ف-٣ في وحدة إدارة المعلومات؛ إذ ينبغي استيفاء مهام الوظيفة باستعمال الموارد القائمة وبالتنسيق مع إدارة شؤون الإعلام.**

’٢‘ مكتب العمليات

٦٦ - إن الاحتياجات المقترحة لمكتب العمليات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، والبالغ قدرها ١٥ ١٠٥ ٩٠٠ دولار، تمثل زيادة قدرها ١ ٢٧٨ ٣٠٠ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وهذا يرجع أساسا إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف (١ ٤٧٥ ٧٠٠ دولار، أو ١٢ في المائة، بالمقارنة مع المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) نظرا لزيادة التكاليف القياسية، واقتراح إعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١، وتحويل ثلاث وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. ويقابل هذه الاحتياجات الإضافية انخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف قدره ٤٠٠ ١٩٧ دولار (انظر الفقرة ٧٠ أدناه).

الوظائف

٦٧ - يُقترح رفع وظيفة قائد الفريق التنفيذي المتكامل للشرق الأوسط والصحراء الغربية من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١، نظرا لتوسيع نطاق المسؤوليات، والحاجة إلى القيادة والتنسيق والرقابة السياسية والتنفيذية (انظر A/63/767، الفقرات ٨٠-٨٢). وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الهدف من إعادة تصنيف الوظيفة هو تحقيق المساواة في القيادة بين كافة الأفرقة التنفيذية المتكاملة. **واللجنة ليست مقتنعة بالحجة القائلة إن إعادة تصنيف الوظيفة برفع رتبتها يحقق قيمة مضافة في الاضطلاع بالمهام أو إنه ينبغي أن تكون على رأس جميع هياكل الأفرقة التنفيذية المتكاملة قيادات من نفس المستوى. وعلاوة على ذلك، فإن الأفرقة التنفيذية المتكاملة لم تخضع للتقييم بعد (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). وتوصي اللجنة بعدم رفع الوظيفة إلى الرتبة مد-١.**

٦٨ - ويُقترح إنشاء وظيفة مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في فريق آسيا والشرق الأوسط لدعم شاغل الوظيفة من الرتبة مد-١ المشار إليها في الفقرة ٦٧ أعلاه (A/63/767، الفقرة ٨٣). **وفي ضوء ما تقدم، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذه الوظيفة.**

٦٩ - ويُقترح تحويل ثلاث وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤ ، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تشكل فريق تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في نيويورك، من وظائف تمول حاليا في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، بالنظر إلى استمرار الاحتياج إلى تلك الوظائف على المدى الطويل لدعم تنفيذ توصيات فريق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (انظر A/63/767، الفقرات ٨٤-٨٦). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بعد تقديم فريق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقريره عن أساليب دعم عمليات الاتحاد

الأفريقي لحفظ السلام (انظر A/63/666-S/2008/813)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في موعد أقصاه ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن السبل العملية لتقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي، يشمل تقييما مفصلا للتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة بتمويل فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبإنشاء ذلك الفريق (انظر PRST/2009/3؛ انظر أيضا A/63/746). **وتوصي اللجنة بمواصلة تمويل وظائف فريق تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في نيويورك لمدة ١٢ شهرا في إطار المساعدة المؤقتة العامة، في انتظار ما سيسفر عنه الاستعراض ذو الصلة من نتائج.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٧٠ - إن الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ١ ٣٨٣ ١٠٠ دولار (بانخفاض قدره ١٩٧ ٤٠٠ دولار بالمقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) تعكس أساسا انخفاضا في الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣١٠ ٩٠٠ دولار) ناجما عن التحويل المقترح إلى وظائف، تقابله احتياجات إضافية للسفر (١٣٠ ٠٠٠ دولار). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد مطلوبة لموظف لشؤون السياسات برتبة ف-٣ للعمل لفترة ١٢ شهرا على النماذج التدريبية لعملية التخطيط المتكامل للبعثات، وذلك بناء على توصية مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولدعم قدرات التوجيه والتدريب لدى أعضاء الأفرقة التنفيذية المتكاملة وعناصر الشؤون السياسية في مجال العمليات الميدانية التي يدعمها المكتب (انظر A/63/767، الفقرتان ٨٨ و ٨٩). **وتوصي اللجنة بعدم إنشاء الوظيفة المقترحة؛ وينبغي الاعتماد على القدرة الموجودة حاليا لتأدية المهام.**

٧١ - والاعتماد المخصص للسفر البالغ ١ ١٩٧ ٠٠٠ دولار (بزيادة قدرها ١٣٠ ٠٠٠ دولار على الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) يتصل معظمه بالسفر الرسمي لأعضاء الأفرقة التنفيذية المتكاملة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بخفض الاعتماد بما قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار؛ ويمكن لموظفين أقل رتبة تأدية الأنشطة المشار إليها في الفقرتين ٩٢ و ٩٣ من تقرير الأمين العام (A/63/767).**

’٣‘ مكتب الشؤون العسكرية

٧٢ - تبلغ الاحتياجات الخاصة بمكتب الشؤون العسكرية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ما قدره ٢٦ ٤٠٩ ١٠٠ دولار. وهذه الزيادة في الموارد (٧ ٣٩٤ ٩٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) تتصل في المقام الأول باحتياجات متعلقة بالوظائف، مع مراعاة التكلفة الكاملة للوظائف الـ ٤٤ الإضافية المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، عقب

إجراء تحليل واستعراض شاملين للمكتب والزيادة في التكاليف القياسية والوظائف الجديدة الثلاث المقترحة.

٧٣ - ويطلب إنشاء ثلاث وظائف إضافية لمساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر A/63/767، الفقرات ٩٥-١٠٢) لدعم مكتب المستشار العسكري ودائرة العمليات العسكرية الجارية ودائرة التخطيط العسكري. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح في تقريره (A/62/752) إنشاء ٩٢ وظيفة إضافية، تشمل ٨ وظائف دعم إضافية من فئة الخدمات العامة لم توافق عليها الجمعية العامة. **وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوظائف الثلاث المقترحة بالنظر إلى انخفاض عدد وظائف الخدمات العامة في الشعبة (١٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة بالمقارنة مع ١١٦ وظيفة من الفئة الفنية).**

'٤' مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٧٤ - إن الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ البالغة ٤٠٠ ٠٣٧ ١٩ دولار (بزيادة صافية قدرها ٥٠٠ ٨٠٨ دولار، أي ٤,٤ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) تعكس انخفاضا في الاحتياجات المتعلقة بالوظائف قدره ٩٠٠ ٣٨٥ دولار وزيادة في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف قدرها ٤٠٠ ١٩٤ ١ دولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات تعكس المقترح الداعي إلى تعزيز شعبة الشرطة، عقب استعراض أجري لمهام الشعبة وهيكلها من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واقتراح توفير التوجيهات والإرشادات الاستراتيجية للقسم الاستشاري للقانون الجنائي والشؤون القضائية وقرار إنشاء قسم لإصلاح قطاع الأمن في المكتب. كما تعكس الاحتياجات اقتراح نقل القدرة الدائمة للشرطة من المقر في نيويورك إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

الوظائف

شعبة الشرطة

٧٥ - تشير الفقرات من ١١٣ إلى ١٢٠ من ميزانية حساب الدعم المقترحة إلى حدوث زيادة وتغييرات في الطلب على أنشطة الشرطة في السنوات القليلة الماضية، وإلى المشاكل التي تواجهها الشعبة بسبب نقص القدرات والمجالات التي تستدعي اهتماما عاجلا، التي بينها التحليل الشامل الذي أجراه فريق للاستعراض ضم أفرادا من شعبة الشرطة وعناصر أخرى من إدارة عمليات حفظ السلام. فمن هذا المنطلق، يُقترح إيلاء الأولوية لتعزيز قدرات استقدام الموظفين والتخطيط لدى شعبة الشرطة لكي تؤدي المهام المطلوبة منها بمزيد من

الفعالية والكفاءة، وبالتالي تعزيز الأثر الذي تتركه المنظمة في مجال أعمال الشرطة عن طريق إنشاء ٢٦ وظيفة جديدة. وترد خريطة تنظيمية لشعبة الشرطة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تشمل الوظائف الحالية والمقترح إنشاؤها في المرفق الرابع. **وتوصي اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٧٦ و ٧٨ أدناه بالموافقة على إنشاء ١٨ وظيفة في شعبة الشرطة. وتتوقع اللجنة أن يجري استقدام موظفين لشغلها وملئها على وجه السرعة.**

٧٦ - ويُقترح إنشاء أربع وظائف جديدة في مكتب مستشار الشرطة كما يلي:

- موظف معني بالامتثال لمعايير الشرطة والمراجعة (ف-٤) ليساعد على وضع التوجيهات اللازمة للامتثال والمراجعة، وكفالة تنفيذها، والتوصية بالإجراءات الدقيقة الواجب اتخاذها، ومتابعة التوصيات والتقييمات (انظر A/63/767، الفقرتان ١٢٣ و ١٢٤)

- مستشار تقني لشؤون الشرطة (ف-٤) ليوفر الخبرة والقدرة اللتين تفتقر إليهما حاليا الشعبة، في مجال تقديم المشورة التقنية ووضع الإرشادات والإجراءات التشغيلية الموحدة للشعبة والبعثات الميدانية، ويقدم المساعدة في مجال الاتفاقات التقنية والأطر الأخرى (انظر A/63/767، الفقرتان ١٢٥ و ١٢٦)

- موظف تنظيم إداري (ف-٣) ليضطلع بأنشطة تتعلق بالموارد البشرية، مع كفالة امتلاك المعارف المؤسسية بشأن السياسات والإجراءات المعتمدة في الأمم المتحدة في مجالي الإدارة والموارد البشرية (انظر A/63/767، الفقرتان ١٢٧ و ١٢٨)

- مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ليوفر الدعم الإداري ودعم أعمال السكرتارية للمكتب (انظر A/63/767، الفقرة ١٢٩).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة كل من الموظف المعني بالامتثال لمعايير الشرطة والمراجعة (ف-٤) والمستشار التقني لشؤون الشرطة (ف-٤) وموظف التنظيم الإداري (ف-٣). وتوصي بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة المساعد الإداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

٧٧ - ويحد الافتقار إلى القدرة المخصصة للتخطيط في شعبة الشرطة، على غرار ما أشير إليه في تقرير الأمين العام، من إمكانية تحديد افتراضات التخطيط الحاسمة الأهمية، مما يسفر عن تفكك أطر التخطيط وعدم الاتساق في الموازنة بين الاحتياجات والإمكانيات المتوافرة، فضلا عن أنه يؤدي إلى الفشل في تحليل أفضل الممارسات في مجال التخطيط وتحقيق الاستفادة القصوى منها. وبالتالي، يُقترح إنشاء قدرة أو وحدة تخطيط مخصصة داخل قسم

السياسات الاستراتيجية والتطوير، لكي تركز على جميع جوانب التخطيط الاستراتيجي الخاص بعنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويُقترح إنشاء سبع وظائف جديدة في قسم السياسات الاستراتيجية والتطوير:

- أربع وظائف لموظفين جدد للتخطيط (ف-٤) لوحدة التخطيط، يقومون بتغطية المناطق الأربع، مما يعكس ترتيبات مكتب العمليات ومكتب الشؤون العسكرية، وبتنفيذ جميع أولويات التخطيط في البعثات القائمة والمزمع إنشاؤها في المستقبل، وبكفالة وضع جميع بارامترات التخطيط وتطويرها وتعديلها، حسب الاقتضاء (انظر A/63/767، الفقرة ١٣٢)

- وظيفة جديدة لخبير في شؤون الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة (ف-٤) في وحدة تطوير السياسات لتوفير الخبرة في مجال الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة، وتوفير تحليلات ومشورة شاملة، وإقامة اتصالات وثيقة مع الكيانات المعنية والعمل معها في إطار الشراكة، وإعداد الإرشادات عن النُهج القصيرة والطويلة الأجل، والمساعدة على إعداد المواد التدريبية في هذا المجال المواضيعي (انظر A/63/767، الفقرتان ١٣٣ و ١٣٤)

- وظيفة جديدة لموظف لتحليل المعلومات الشرطية (ف-٤) في وحدة تطوير السياسات لجمع المعلومات المتصلة بالشرطة وتحليلها وإعداد تقييمات للحالة في الميدان، والتفاعل مع جهات التنسيق في كل من البعثات الميدانية والعناصر ذات الصلة داخل إدارة عمليات حفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرة ١٣٥)

- مساعد إداري (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ليقدم الدعم الإداري ودعم أعمال السكرتارية لوحدة التخطيط (انظر A/63/767، الفقرة ١٣٦).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظائف موظفي التخطيط الأربع (ف-٤) المقترحة ووظيفة المساعد الإداري (الخدمات العامة). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة الخبير في شؤون الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة (ف-٤) بالنظر إلى توافر هذه القدرة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واللجنة غير مقتنعة بضرورة إنشاء وظيفة موظف تحليل المعلومات الشرطية (ف-٤) وتوصي بعدم الموافقة على إنشائها.

٧٨ - ويُقترح إنشاء وحدة لاختيار أفراد الشرطة واستقدامهم في قسم إدارة البعثات ودعمها، تتولى مسؤولية اختيار المرشحين واستقدامهم لملء وظائف شرطية في الأمم المتحدة

ونشر أفراد الشرطة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، بمن فيهم أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ويُطلب إنشاء خمس عشرة وظيفة إضافية كما يلي:

- موظف لشؤون اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم (ف-٥) يتولى تنسيق جميع عمليات اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم، والقيام، ضمن مسؤوليات أخرى، بالتركيز على وضع استراتيجيات لاختيار أفراد الشرطة، والإشراف على المسائل ذات الصلة وتنسيقها، ووضع المبادئ التوجيهية في المجالين الإداري والتنفيذي وإعداد تحليل تقييمي (انظر A/63/767، الفقرة ١٤٠)

- ثلاثة عشر موظفا لشؤون اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم (٥ ف-٤، و ٨ ف-٣) ليتولوا مسؤولية اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم وتناوبهم، بمن فيهم أفراد وحدات الشرطة المشكلة، والمشاركة في أفرقة المساعدة لاختيارهم (انظر A/63/767، الفقرات ١٤١-١٤٣). وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه استنادا إلى عدد أفراد الشرطة الحالي (١٥ ٠٠٠ فرد، بمن فيهم أفراد وحدات الشرطة المشكلة البالغ عددها ٥٣ وحدة) وعبء العمل والنشاط المتوقع، يُقدَّر أن تأدية المهام ذات الصلة تستدعي توافر ما يساوي ٢١,١ موظفا

- مساعد إداري (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ليقدم الدعم الإداري ودعم أعمال السكرتارية ويتعهد قواعد البيانات وينسق طلبات السفر وغيرها من الوثائق (انظر A/63/767، الفقرة ١٤٤).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظائف موظف شؤون اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم (ف-٥)، والموظفين الثمانية لشؤون اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم (٣ ف-٣ و ٥ ف-٣ من بين الوظائف المطلوبة وهي ٥ ف-٤ و ٨ ف-٣) ووظيفة المساعد الإداري (الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، لتعزيز قدرة الشعبة في مجال اختيار أفراد الشرطة واستقدامهم. وينبغي أن تعرض بالتفصيل في الميزانية القادمة آثار الموارد المخصصة لتأدية هذه المهام.

٧٩ - وكانت القدرة الدائمة للشرطة موجودة في الأصل في المقر بعد إنشائها، على غرار ما أشير إليه في تقرير الأمين العام، لكي تعزز قاعدة معارفها عبر تفاعل مباشر بين المهام في إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من الأطراف الفاعلة في الأمانة العامة. وتضم الإدارة حاليا ٢٧ موظفا (١ مد-١، ٢ ف-٥، ١٤ ف-٤، ٨ ف-٣، ٢ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ومن المقترح الآن، على النحو المبين في التقرير التوسع في القدرة ونقلها

إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي لرفع فعاليتها وكفاءتها إلى أقصى حد، مما يعكس تركيزها على الميدان.

٨٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن اعتزام نقل القدرة الدائمة للشرطة إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي ورد في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة الخاصة عن عمليات حفظ السلام (A/62/627 و Corr.1)، الذي أشار إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام ماضية في خططها المتمثلة في نقل هذه القدرة إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات بحلول مطلع عام ٢٠٠٩. وأحاطت اللجنة الخاصة علما في تقريرها اللاحق باعتزام الأمين العام وأشارت إلى تطلعها إلى نظر اللجنة الخامسة في هذا الأمر وفقا للإجراءات المتبعة (A/62/19، الفقرة ٧٨).

٨١ - **ولم تزود اللجنة الاستشارية بما يكفي من معلومات لتقديم توصية نهائية بشأن هذه المسألة. والمسائل التي تستدعي المزيد من الإيضاح تشمل الفوائد التشغيلية والتكاليف التي تستتبعها، والأسباب التي تبرر النقل في هذه الفترة التي تشهد إعادة هيكلة أساسية. إضافة إلى ذلك، ينبغي استخلاص الدروس من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بما في ذلك خبرة دائرة التدريب المتكامل. وينبغي تقديم هذه المعلومات، إن توافرت، إلى الجمعية العامة.**

قسم إصلاح القطاع الأمني

٨٢ - يُقترح إنشاء وظيفة إضافية في قسم إصلاح القطاع الأمني ليشغلها موظف لبرنامج إصلاح القطاع الأمني (ف-٣). ويُقترح تحويل الوحدة الحالية التابعة لمكتب الأمين العام المساعد، والتي قوامها حاليا ٥ وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إلى قسم. والوظيفة الإضافية مطلوبة ليساعد شاغلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في الجهود التي يبذلانها لإصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني، فضلا عن تولي مهام إعداد البحوث والتوجيهات ومساعدة الأفرقة في البعثات الميدانية في مجال رصد برامج ومشاريع إصلاح القطاع الأمني وتقييمها (انظر A/63/767، الفقرات ١٤٦-١٥٠). **وتوصي اللجنة، للأسباب الواردة في تقرير الأمين العام، بالموافقة على وظيفة موظف برنامج إصلاح القطاع الأمني (ف-٣).**

القسم الاستشاري للقانون الجنائي والشؤون القضائية

٨٣ - يدعم القسم الاستشاري للقانون الجنائي والشؤون القضائية حاليا الأنشطة ذات الصلة بالعناصر الرئيسية الثلاثة لسيادة القانون (تعزيز النظام القانوني والنظام القضائي ونظام السجون) في ١١ عملية من عمليات السلام. وهو يضم حاليا ١١ وظيفة (١ ف-٥، ٦ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ويُطلب إنشاء ثلاث وظائف إضافية في القسم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠:

- رئيس للدائرة (مد-١) ليشرف على أعمال الدائرة ويديرها، مع التركيز على الأولويات الشاملة، مما يسمح للرئيس الحالي (ف-٥) بإدارة عمل الموظفين القضائيين والإشراف عليه (انظر A/63/767، الفقرة ١٥١)
- رئيس لقسم المؤسسات الإصلاحية (ف-٥) ليشرف على فريق الإصلاحيات، ويكفل اتساق الأعمال وتناسقها وتيسير الدعم الذي تقدمه الإدارة لمعالجة المسائل المتعلقة بالإصلاحيات داخل منظومة الأمم المتحدة ككل (انظر A/63/767، الفقرة ١٥٣)
- مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ليقدم الدعم الإداري إلى القسم (انظر A/63/767، الفقرة ١٥٤).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة رئيس الدائرة (مد-١) ليتولى مهمتي الإشراف والإدارة اللازمتين. ولا ترى اللجنة أي جدوى من تقسيم الدائرة المحتمل أنشاؤها إلى عنصرين، وبالتالي توصي بعدم الموافقة على وظيفتي ف-٥ وفئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المقترحتين.

٨٤ - وإضافة إلى ذلك، تطلب الدائرة رفع رتبة الوظيفة المخصصة لموظف شؤون قضائية (ف-٣) إلى رتبة ف-٤ عن طريق استبدال وظيفة ف-٣ موجودة حاليا بوظيفة ف-٤ في مكتب الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية (انظر A/63/767، الفقرتان ١١٠ و ١٥٢). وبالتالي يتولى موظف الشؤون القضائية (ف-٤) دعم نشر التوجيهات المتعلقة بالنظامين القضائي والقانوني، وتعزيز عملية استخدام مواد التدريب الشامل وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة. **وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على نقل الوظيفة المقترح.**

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨٥ - يُقترح تحويل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة لموظف السياسة العامة والتخطيط (ف-٣) إلى وظيفة ثابتة في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأيضا لإنشاء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وتولي مهام إعداد السياسات؛ وإنشاء قدرة لرصد أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقييمها (انظر A/63/767، الفقرات ١٥٥- ١٥٧). **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على تحويل الوظيفة المقترح وبالمضي في تأدية المهام في إطار الأموال المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٨٦ - يُطلب إنشاء وظيفة لموظف لشؤون الإعلام (ف-٤) في إطار الأموال المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة وذلك لفترة ١٢ شهرا في مكتب الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، لكي يوفر الخدمات الإعلامية للتوعية بمدى أهمية مبادرات سيادة القانون في سياق عمليات حفظ السلام. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الاعتماد على القدرة الموجودة في إدارة عمليات حفظ السلام لتأدية المهام، وذلك بالتنسيق مع إدارة شؤون الإعلام، وتوصي بعدم الموافقة على إنشاء الوظيفة.**

٨٧ - وتغطي الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين (١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) الاحتياجات اللازمة لتطبيق مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون. وعلى غرار ما ورد في وثيقة الميزانية (انظر A/63/767، الفقرة ١٦١)، بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع سائر أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة والبنك الدولي، وضع مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون لتحديد مواطن القوة في قطاع سيادة القانون والتحديات التي يواجهها في بلد معين. ومن المتوقع الانتهاء من وضعها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عقب اختبارها في هايتي وليبريا. ويغطي الاعتماد المخصص تكاليف الخدمات الاستشارية لتطبيق هذه المؤشرات في خمسة بلدان توجد فيها عمليات لحفظ السلام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

’٥‘ شعبة السياسات والتقييم والتدريب

٨٨ - تقدر الموارد المقترحة لشعبة السياسات والتقييم والتدريب للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمبلغ ٩٠٠ ٤٥٩ ١٦ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٠٠ ٢٨٣ ٣ دولار، أو ٢٥ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتتعلق معظم الزيادة بالاحتياجات من الموظفين (٠٠٠ ٨٤٩ ٢ دولار) بسبب اقتراح تحويل سبع وظائف ممولة حاليا من اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة، وكذلك زيادة في الموارد من غير الموظفين (٠٠٠ ٤٤٠ دولار)، بما فيها الموارد الإضافية المقترحة للسفر (٥٠٠ ١٠٨ ١ دولار) المتعلقة أساسا بأنشطة دوائر التدريب المتكامل.

٨٩ - ويقترح نقل قدرة التقييم، المتوفرة حاليا في قسم أفضل ممارسات حفظ السلام، إلى مكتب مدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب من أجل منع أي تضارب محتمل في المصالح بين القسم المسؤول عن وضع أو تنسيق عمليات السياسات والقدرة التي تركز على تقييم وضع السياسات والاكتفاء، وكذلك التوافق مع الإرشادات التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مكان التقييم المستقل بالنسبة إلى المهام الإدارية الأخرى، مع الوصول المباشر إلى المستوى المناسب لاتخاذ القرارات. **وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على النقل المقترح.**

الوظائف

٩٠ - مطلوب تحويل سبع وظائف إضافية من تمويل المساعدة المؤقتة العامة على النحو التالي:

- ثلاث وظائف من قسم الشراكات للمستشار الأقدم لشؤون الشراكات (ف-٥)، وموظف تنسيق (ف-٤) ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، حتى يتسنى مواصلة العمل، بالاستفادة من الأطر والترتيبات التنفيذية التي أبرمت (انظر A/63/767، الفقرات ١٦٦-١٧٢)
- وظيفتان في قسم أفضل ممارسات حفظ السلام لمسؤولي تنسيق (٢ ف-٣) لمواصلة العمل على تطوير الإرشادات الذي يقوم به فريق يشمل ٣ وظائف أخرى (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢) تتصل بكل من إدارة علميات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر A/63/767، الفقرات ١٧٤-١٧٨)

- وظيفتان في دائرة التدريب المتكامل لمدير برامج (ف-٤) وموظف لشؤون السياسات (ف-٣) لتقديم دعم إضافي فيما يتعلق ببرنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد (برنامج سمارت SMART) (انظر A/63/767، الفقرات ١٧٩-١٨٥).

وترى اللجنة الاستشارية أن المهام المقترحة ينبغي أن تكون ذات إطار زمني محدود؛ ولذلك ترى أنه لا يوجد ما يكفي من المبررات لإجراء عملية التحويل. وبالنسبة للوظائف ذات الصلة ببرنامج سمارت، ترى اللجنة أنه ينبغي استخدام القدرة الحالية. وينبغي مواصلة تمويل الوظائف السبعة جميعا في إطار المساعدة المؤقتة العامة حتى يتم إعادة تبرير جميع الوظائف المقترحة لفترة الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١ (انظر A/63/767، الفقرة ٦٣).

٩١ - ويتضمن فريق التدريب الموجود حاليا في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي ١٠ وظائف (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، ومساعدا تدريب محليان)، وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٦٧، تأييدا لتوصية اللجنة الاستشارية (انظر A/60/787). ويقترح نقل خمس وظائف (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣) إلى المقر، إذ يقال إن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين، الذين يعملون مباشرة مع مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة ومستشاري الجيش والشرطة في البعثات الدائمة في نيويورك، سيعززون أنشطة التدريب، فتصبح أكثر فعالية واقتصادا (انظر A/63/767، الفقرات ١٨٦-١٩١). وستواصل بقية الفريق العمل في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات لأنها تلزم لتوفير التدريب المدني في فترة ما قبل النشر الذي سيستمر هناك. **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على النقل المقترح للوظائف الخمس (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣) التابعة لفريق التدريب إلى المقر.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٩٢ - تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة قيمتها ٩٠٠ ٨٢٨ ٥ دولار المقترحة لشعبة السياسات والتقييم والتدريب زيادة صافية قدرها ٠٠٠ ٤٤ دولار (أي ٨,٢ في المائة) عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة أساسا للموارد الإضافية المقترحة للسفر الرسمي (بزيادة قدرها ٥٠٠ ١٠٨ ١ دولار مقابل مبلغ ٦٠٠ ٥٢١ ٢ المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، ويقابل ذلك انخفاض الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة (انخفاض قدره ٥٠٠ ٩١٣ دولار مقارنة بالموارد البالغة ٣٠٠ ٢٨٧ ١ دولار المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩).

٩٣ - وتعكس الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة اقتراح تحويل سبع وظائف إلى الوظائف المبينة في الفقرة ٩٠ أعلاه. وهي تشمل أيضا طلب وظيفة لمسؤول تنسيق (ف-٣) لدعم الفريق التوجيهي المعني بالتكامل واستمرار وظيفة الموظف المعني بحماية الأطفال (ف-٤) لوضع استراتيجية متماسكة وتنفيذها في جميع البعثات وكذلك رصد أثرها وتقييمه (انظر A/63/767، الفقرات ١٩٣-١٩٧). **وتوصي اللجنة الاستشارية باستمرار وظيفة الموظف المعني بحماية الأطفال (ف-٤) في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ومع ذلك، فإن المهام المقترحة لموظف التنسيق ينبغي توفيرها من القدرة القائمة أو عن طريق إعادة التوزيع الداخلي؛ وتوصي اللجنة بعدم قبول هذه الوظيفة.**

(ب) إدارة الدعم الميداني

٩٤ - يعكس إجمالي الموارد البالغة ٣٠٠ ٢٠٠ ٩٠ دولار المقترحة لإدارة الدعم الميداني زيادة قدرها ٢٠٠ ٢١٧ ١١ دولار (أو ١٤,٢ في المائة) عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتتصل معظم الزيادة بالوظائف (١٠٠ ٣٥٦ ٧ دولار) نظرا لحساب الاحتياجات من الوظائف التي تمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (تطبيق عاملي دوران بنسبة ٧ في المائة لموظفي الفئة الفنية و ٥,٢ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة بالنسبة للوظائف المستمرة، بدلا من عاملي ٥٠ في المائة و ٣٥ في المائة المطبقين على التوالي، على الوظائف الجديدة) وما مجموعه ٢٢ وظيفة إضافية مقترحة؛ والمساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٩٦٩ ٢ دولار) في ضوء الاحتياجات الإضافية المقترحة إلى حد كبير بالنسبة لشعبة الموظفين الميدانيين؛ والاحتياجات في مجال تكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٩٣٤ دولار) لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاقتناء خدمات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة والمعدات اللازمة لدعم الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لحفظ السلام.

'١' مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني

الوظائف

٩٥ - تلزم وظيفة مساعد أقدم للموارد البشرية فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) لتعزيز قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا في وضع أدوات التتبع والإبلاغ، ودعم جميع جوانب العمل في إدارة الموارد البشرية، وتقديم الدعم لتعهد قاعدة بيانات مركزية وتحديثها (انظر A/63/767، الفقرات ٢٠٩-٢١١). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة. وتتوقع اللجنة أن تعزز القدرة الإضافية عمل القسم في كفالة شغل الوظائف الرفيعة المستوى في الوقت المناسب.**

٩٦ - وتلزم وظيفة جديدة لموظف معني بشؤون الانضباط (ف-٣) للوحدة المعنية بشؤون السلوك والانضباط لدعم عمل هذه الوحدة في التصدي لحالات سوء السلوك ومعالجتها (انظر A/63/767، الفقرتان ٢١٢ و ٢١٣). **وفي ضوء القدرة الحالية لهذه الوظائف في كل من المقر والبعثات الميدانية، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذه الوظيفة.**

'٢' شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية

٩٧ - تبلغ الموارد المقترحة لشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية ٨٠٠ ٠٧٠ ١٢ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٦٣١ ١ عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتتعلق معظم الزيادة بالاحتياجات اللازمة لـ ٧٥ وظيفة مستمرة و ٤ وظائف جديدة مقترحة.

٩٨ - وتُقترح أربع وظائف جديدة لدائرة الميزانية والإبلاغ عن الأداء:

- وظيفتان لموظف شؤون مالية وشؤون ميزانية (ف-٤) لدعم أفرقة العد الحسابي ''أباكوس'' Abacus (انظر A/63/767، الفقرتان ٢٢٣ و ٢٢٤)
- يُقترح تحويل وظيفة لموظف شؤون مالية (ف-٤) من تمويل المساعدة المؤقتة العامة، لتعزيز الدعم التنفيذي في مجالي المالية والميزانية في الميدان، ولا سيما تحديث المبادئ التوجيهية الميدانية ووضع المواد التدريبية وتحديثها وتوفير الدورات التدريبية (انظر A/63/767، الفقرة ٢٢٦)
- وظيفة مساعد إداري ومالي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لدعم عمل الدائرة (انظر A/63/767، الفقرة ٢٢٥)

وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الوظيفتين المطلوبتين لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٤) لدعم عمل الدائرة. وقد سبق للجنة أن قدمت تعليقات على عملية الميزانية (انظر A/62/781، الفقرات ١٣-٢١)، وترى أنه يمكن زيادة تحسين علاقة العمل بين دائرة الميزانية والإبلاغ عن الأداء (إدارة الدعم الميداني)، شعبة تمويل عمليات حفظ السلام (إدارة الشؤون الإدارية)، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة ويمكّن من إنجاز المهام الموكلة إليها في الإطار الزمني المحدد. وأشارت اللجنة أيضا إلى هذه المسألة في تقريرها عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام (انظر A/63/746). ولذا، فإن اللجنة ليست مقتنعة بضرورة تحويل وظيفة موظف الشؤون المالية (ف-٤) في الوقت الحالي، وتوصي بمواصلة تقديم المهام في إطار التمويل من المساعدة المؤقتة العامة. وتوصي اللجنة أيضا بعدم الموافقة على وظيفة المساعد الإداري المقترحة.

’٣‘ شعبة الموظفين الميدانيين

٩٩ - تعكس الموارد المقترحة البالغة ٧٠٠ ٢٠٥ ٢١ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٤٨٣ ٤ دولار أو ٢٦,٨ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة (٣٠٠ ٩٢٣ ٢ دولار) لدعم تنفيذ نظام إدارة المواهب، وخاصة النهج الجديد لإعداد القوائم، فضلا عن الزيادة تحت بند الاحتياجات من الوظائف (١٠٠ ٥٢١ ١ دولار)، الناتجة عن الأثر المتأخر للوظائف المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وثلاث وظائف جديدة مقترحة.

١٠٠ - ويشير الأمين العام في الفقرتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من تقريره (A/63/767) إلى أنه خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ستحوّل شعبة الموظفين الميدانيين تركيزها اليومي من الدعم الإداري إلى تصميم قوة عاملة مدنية عالية الجودة واستقدامها وتطويرها وإدارتها، ومن المقترح أن يتم ذلك من خلال إضفاء اللامركزية على العمليات الإدارية وتدريب المتخصصين ومنح الشهادات لهم، وتفويض مستويات ملائمة من السلطة إلى البعثات الميدانية وتعزيز قدرة الشعبة على جذب مجموعة مرشحين من أصحاب الكفاءات العالية ومتنوعة جغرافيا ومتوازنة جنسانيا في مختلف التخصصات المهنية وتعيينهم في البعثات الميدانية (انظر أيضا الفقرتين ١٠٤ و ١٠٥ أدناه و A/63/746).

الوظائف

١٠١ - يلزم ثلاث وظائف إضافية لموظفين يعينون بالموارد البشرية (ف-٣) لوحدة ضمان النوعية في قسم ضمان النوعية وإدارة المعلومات، لتحويل ثلاث وظائف تمول حاليا في إطار المساعدة المؤقتة العامة (انظر A/63/767، الفقرات ٢٣٦-٢٤٧). وتشمل القدرة الحالية أيضا خمس وظائف (١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى). وتلزم الوظائف المقترحة لتلبية الحاجة إلى إدارة أداء الموارد البشرية والمراقبة الذاتية لتفويض السلطة؛ والتوجيه التدريبي المناسب ومنح الشهادات في مجال أداء المهام المفوَّضة فيما يتعلق بالموارد البشرية، وتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية ورصدها. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتين (ف-٣) لموظفين يعنيان بالموارد البشرية من الوظائف الثلاثة المقترحة لوحدة ضمان النوعية.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٠٢ - تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٤٠٠ ٧٨٤ ٤ دولار المطلوبة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، زيادة قدرها ١٠٠ ٩٦٢ ٢ دولار عن الموارد البالغة ٣٠٠ ٨٢٢ ١ دولار

المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة إلى موارد إضافية قدرها ٢ ٩٢٣ ٣٠٠ دولار لتمويل المساعدة المؤقتة العامة لـ ٣٢ وظيفة مقترحة.

١٠٣ - وتُقترح وظيفتان لموظف موارد بشرية (ف-٣) ومساعد لشؤون الموارد البشرية (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) لدعم عمل هيئات الاستعراض المركزية في الميدان لمدة ١٢ شهرا لمهمة الدعم، والمساعدة في استعراض الحالات (انظر A/63/767، الفقرات ٢٥٢ - ٢٥٧). **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول موارد المساعدة المؤقتة العامة (وظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) المطلوبة لهيئات الاستعراض المركزية في الميدان.**

١٠٤ - ويقترح ما مجموعه ٣٠ وظيفة لموظفي الموارد البشرية (١٥ ف-٣) ومساعدين للموارد البشرية (١٥ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) لوحدة التوظيف والاتصال لإنشاء قوائم مرشحين مؤهلين سبق فرزها وتدقيقها، يمكن للبعثات الميدانية اختيار المرشحين منها لملء شواغرها على وجه السرعة (انظر A/63/767، الفقرات ٢٥٨-٢٦٤). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن عملية الاختيار المقترحة من شأنها تبسيط عملية الاختيار وتحسينها على نحو ملحوظ عن طريق إضفاء المركزية على الفرز والتقييم والقياس، وتخفيف عبء العمل في المال المرتبط بعملية التوظيف والإسراع في ملء الشواغر حتى يتمكن مديرو البرامج في الميدان من الاختيار من قوائم المرشحين المقيّمة تقييما كاملا بعد الانتهاء من عملية تنافسية استعرضتها هيئة استعراض مركزية، وبالتالي زيادة الفعالية والكفاءة التشغيلية.

١٠٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن طلب الحصول على ٣٠ وظيفة لإضفاء الطابع المركزي على عملية إعداد القوائم يقوم على أساس تحديد ٢٢ فئة مهنية سوف تخصص لـ ١٥ مدير فئة مهنية برتبة ف-٣، يساعدهم ١٥ مساعد توظيف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وتشير اللجنة إلى أن قائمة مرشحي عمليات حفظ السلام كانت موجودة بالفعل قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠، وأن هيئات الاستعراض المركزية في الميدان ستستعرض المرشحين المدرجين في القائمة. **وتلاحظ اللجنة أن النهج الذي طرحه الأمين العام لا يعكس على الوجه الصحيح الفروق في أعداد المتقدمين لكل فئة من الفئات المهنية، وأنه يقوم أيضا على افتراض أن يتقدم ما لا يقل عن ثلاثة في قائمة المرشحين لكل وظيفة. وفي حين أن هذا النهج قد يكون مرغوبا في نهاية المطاف، فإنه ينبغي اعتماد نهج أكثر واقعية. وعلى هذا الأساس، توصي اللجنة بنهج أكثر تدرجا وبالموافقة على تمويل المساعدة المؤقتة العامة بما يعادل ٧ وظائف في الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة. وينبغي توفير قدرة إضافية عن طريق النقل المؤقت.**

’٤‘ شعبة الدعم اللوجستي

١٠٦ - يقترح رصد موارد قيمتها ٦٠٠ ٨٦٣ ٢٦ دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتعزى زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٣٣ ٣ دولار (أي ١٣,٧ في المائة) في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية من الوظائف (٣٠٠ ١٨٠ ٣ دولار) الناتجة عن الأثر المتأخر للوظائف المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وما مجموعه ١٢ وظيفة جديدة مقترحة.

الوظائف

دائرة دعم العمليات

١٠٧ - تقترح وظيفة إضافية لمساعد أقدم لشؤون الميزانية والمالية (فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)) لوحدة مخزونات النشر الاستراتيجية لتوفير الدعم لتنسيق ورصد الجوانب المالية لتجديد معدات مخزونات النشر الاستراتيجية، والمساعدة في ضمان الامتثال للمعايير المحابية الدولية للقطاع العام، بمجرد تنفيذها، والإشراف على نقل البيانات إلى نظام تخطيط موارد المؤسسات في المستقبل (انظر A/63/767، الفقرات ٢٧٦-٢٨١). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظيفة.**

دائرة الدعم المتخصص

١٠٨ - تلزم وظيفة لموظف شؤون إدارة الممتلكات (ف-٤) لتعزيز وحدة إدارة الممتلكات التابعة لقسم المعدات المملوكة للوحدات وإدارة الممتلكات (انظر A/63/767، الفقرات ٢٨٢-٢٨٤). وتلاحظ اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات قد أعرب عن قلقه وقدم توصيات بشأن هذه المسألة (انظر A/63/5 و A/63/746). **ونظرا لأهمية مهام التخطيط والإدارة والرصد والمراقبة التقنية المتعلقة بالمخزون العالمي للأمم المتحدة من المعدات المملوكة للوحدات، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة موظف إدارة الممتلكات (ف-٤).**

١٠٩ - وتلزم وظيفة إضافية لموظف لوجستيات طبية (برتبة ف-٤) لقسم الدعم الطبي للتركيز على التخطيط لاقتناء الأصول الطبية للبعثات، ووضع الميزانية وتنفيذها، ونشر الأصول الطبية وإدارتها، وإدارة سلسلة الإمدادات، وغيرها من الاحتياجات ذات الصلة باللوجستيات الطبية (انظر A/63/767، الفقرات ٢٨٥-٢٩٠). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المقترحة.**

١١٠ - ويقترح وظيفة إضافية لموظف لشؤون العمليات الهندسية (ف-٣) للقسم الهندسي لتقديم الدعم التشغيلي الهندسي لمختلف البعثات، بما في ذلك التخطيط والتنسيق للمهام

الهندسية العسكرية، والإسهام في مذكرات التفاهم والمفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات، ضمن مهام أخرى (انظر A/63/767، الفقرات ٢٩١-٢٩٥). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة برتبة ف-٣ المقترحة للقسم الهندسي.**

١١١ - ويلزم موظفا إمدادات (ف-٣) لقسم الإمدادات. وسيقوم موظف واحد بمهام تحسين نوعية الدعم المقدم للبعثات والإشراف الإداري والمساءلة في وحدة حصص الإعاشة؛ ويلزم الموظف الآخر لوحدة عمليات الوقود، لوضع معايير ضمان جودة الوقود وتنفيذها والإشراف عليها، وضمان سلامة المعايير التقنية والتدريب (انظر A/63/767، الفقرات ٢٩٦-٣٠٧). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين المقترحتين برتبة ف-٣ لموظف إمدادات حصص الإعاشة وموظف إمدادات الوقود.**

دائرة النقل والحركة

١١٢ - يُطلب إنشاء وظيفة رئيس لقسم مراقبة الحركة (ف-٤) لاستيعاب عبء العمل الإضافي المتعلق بإدارة طلبات التوريد المقدمة من فرقة العمليات البحرية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإدارة طائرات الركاب المستأجرة بعقود طويلة الأجل. ويُقترح كذلك تقسيم القسم إلى وحدتين، وحدة للعمليات ووحدة لدعم البعثات يرأسها شاغل الوظيفة الجديدة المقترحة (انظر A/63/767، الفقرة ٣١٥). **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بكفاءة تقسيم هيكل القسم. وبالإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة، في ضوء القوام الحالي (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٧ ف-٣، و ٣ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، بعدم الموافقة على إنشاء الوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٤.**

١١٣ - ويُقترح إنشاء خمس وظائف إضافية وإعادة تصنيف وظيفة واحدة لقسم النقل الجوي لدعم زيادة أنشطة الطيران والعقود الجديدة في البعثات نتيجة نمو الأسطول، على النحو التالي:

- تحويل وظيفة إضافية لمساعد لشؤون النقل (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة، ورفع رتبة وظيفة قائمة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لموظف للنقل الجوي في وحدة إدارة الطائرات والعقود (انظر A/63/767، الفقرتان ٣١٩ و ٣٢٠)
- وإنشاء وظيفتين إضافيتين في الوحدة المعنية بضمان جودة الطيران وبوضع معاييره، إحداهما لموظف للنقل الجوي (ف-٣) للتحقق من توافر الشروط المطلوبة في شركات النقل الجوي قبل تسجيلها، وكفالة الامتثال لمتطلبات المنظمة في مجال

الطيران، والاضطلاع بعمليات تفتيش لموردي خدمات الطيران وبزيارات لضمان الجودة، واستعراض تقييمات الأداء ومباشرة الإجراءات التصحيحية؛ والأخرى لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتوفير الدعم الإداري الأساسي (انظر A/63/767، الفقرات ٣٢١-٣٣٠)

- وإنشاء وظيفتين إضافيتين لرئيس لوحدة المطارات والمحطات الجوية (ف-٤) ولموظف للنقل الجوي فيها (ف-٣) (انظر A/63/767، الفقرات ٣٣١-٣٣٦).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة مساعد لشؤون النقل الجوي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ورفع رتبة وظيفة موظف النقل الجوي في وحدة إدارة الطائرات والعقود إلى الرتبة ف-٤. وتوصي اللجنة أيضاً بالموافقة على إنشاء الوظيفتين المقترحتين للوحدة المعنية بضمان جودة الطيران وبوضع معاييره (١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وترى اللجنة أن عملية المشاركة المنتظمة والمستمرة في تمويل الهياكل الأساسية للمطار ينبغي أن تُرصد عن كثب، وأن مسؤولية هذه العملية تقع بشكل عام على عاتق الحكومة المضيفة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة غير مقتنعة بضرورة إنشاء قدرة دائمة في الأمانة العامة لهذا الغرض. وقد أشارت إلى هذا الأمر في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام (A/63/746). ولذلك فإنها توصي بعدم الموافقة على إنشاء الوظيفتين الجديدتين (١ ف-٤، و ١ ف-٣) المقترحتين لوحدة المطارات والمحطات الجوية، وتوصي بأن يجري توفير المهام المتصلة بهما في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهرا.

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١١٤ - تغطي الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة والبالغ قدرها ٣٠٠ ٥٠٧ دولار الاحتياجات اللازمة لثلاث وظائف، على النحو التالي:

- استمرار وظيفة مهندس مدني متخصص في المياه من الرتبة ف-٣ (لمدة ١٢ شهرا) لتقديم الدعم في مجال المياه للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والبعثة المحتمل إنشاؤها في الصومال (انظر A/63/767، الفقرتان ٣٣٩ و ٣٤٠)

- استمرار وظيفة مدير الأصول الهندسية من الرتبة ف-٣ (لمدة ١٢ شهرا) لإدارة الأصول الهندسية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة

الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والبعثة المحتمل إنشاؤها في الصومال (A/63/767، الفقرتان ٣٤١ و ٣٤٢)

- إنشاء وظيفة جديدة لموظف لموارد النقل السطحي من الرتبة ف-٣ (لمدة ١٢ شهرا) لإجراء استعراض لعقود المركبات المدرعة والمضادة للألغام (انظر A/63/767، الفقرتان ٣٤٣ و ٣٤٤).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح استمرار الوظيفتين الممولتين من المساعدة المؤقتة العامة. وتوصي بعدم الموافقة على تمويل تعيين موظف للنقل السطحي (ف-٣) في إطار المساعدة المؤقتة العامة حيث أن المهام المتصلة بهذه الوظيفة ينبغي أن توفر في إطار القدرة الموجودة.

'٥' شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١١٥ - تبلغ الموارد المقترح رصدها لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ما يساوي ١٠٠ ١٨٨ ١٧ دولار. وتغطي الموارد المتعلقة بالوظائف (٥٠٠ ٥٢٠ ٥ دولار) تكاليف استمرار ٣٤ وظيفة وإنشاء وظيفة جديدة مقترحة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه جرى، وفقا للقرار ٢٦٢/٦٣، تحويل مبلغ قدره ٥٠٠ ٠١٧ ٥ دولار إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، شمل مبلغاً قدره ٠٠٠ ٧٦٠ دولار للموارد المتعلقة بالوظائف من أجل نقل ١٠ وظائف (٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ومبلغاً قدره ٥٠٠ ٢٥٥ ٤ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف (٠٠٠ ٥ دولار لتغطية تكاليف الاتصالات و ٥٠٠ ٢٥٢ ٤ دولار لتغطية تكاليف أنشطة تكنولوجيا المعلومات).

الوظائف

١١٦ - أُعيد تقديم طلب للموافقة على إنشاء وظيفة لموظف أقدم لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال برتبة ف-٥ لتوفير الإشراف الإداري على خدمات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال في البعثات الميدانية من مقر الأمم المتحدة (انظر A/63/767، الفقرات ٣٥٧-٣٥٩). وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها (انظر A/63/487، الفقرتان ٩٣ و ٩٤) أن يجري استيعاب مهام الوظيفة المقترحة في إطار قوام الموظفين الحالي المعتمد في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأشارت إلى أنها ستنظر في إنشاء الوظيفة في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١١٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري اعتماد نهج على نطاق المنظمة إزاء استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. وتشدد على أن النهج الموحد إزاء استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال ينبغي أن يستخدم جميع الهياكل الأساسية المتاحة من أجل تحقيق وفورات الحجم والكفاءة من حيث التكاليف (انظر أيضا القرار A/63/262، الجزء الرابع، الفقرتان ٥ و ٦). وفي ضوء ما تقدم، وكذلك في ضوء تعليقات اللجنة على احتياجات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرة ١٩٥ أدناه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة لموظف أقدم لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال.

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١١٨ - تشمل الموارد غير المتعلقة بالوظائف والبالغ قدرها ٦٠٠ ٦٦٧ ١١ دولار اعتماداً قدره ٥٠٠ ٣٤٨ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، سيُستخدم لتوفير ما يلي (انظر A/63/767، الفقرات ٣٦٢-٣٦٧):

- استمرار وظيفة مدير مشروع من الرتبة ف-٣ (٨ أشهر) لإدارة المرحلة الثانية من نظام إدارة النقل الجوي
- إنشاء وظيفة جديدة لمدير مشروع من الرتبة ف-٣ (٩ أشهر) لاستكمال نظام الإبلاغ الاستراتيجي
- إنشاء وظيفة جديدة لمدير مشروع من الرتبة ف-٣ (٩ أشهر) لوضع نظام لتتبع الأنشطة التنفيذية.

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار الوظيفة من الرتبة ف-٣ لمدة ثمانية أشهر من أجل استكمال نظام إدارة النقل الجوي. أما المهام المقترح أن يتولاها مديران آخران للبرامج (ف-٣)، فينبغي توفيرها في إطار القدرة الموجودة في دائرة الاتصالات الميدانية وعمليات تكنولوجيا المعلومات.

١١٩ - وتعكس الموارد المقترح رصدها لتكنولوجيا المعلومات والبالغ قدرها ٨٠٠ ١٤٤ ١٠ دولار زيادة قدرها ٧٠٠ ٢٦١ ١ دولار، أي بنسبة ١٤,٢ في المائة، مقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويتصل مبلغ ٥٠٠ ٠٧٤ ٢ دولار، من أصل مجموع المبلغ المقترح، بشراء برامجيات وتطبيقات في مجال تكنولوجيا المعلومات، في حين يتصل مبلغ قدره ٣٠٠ ٨٩٠ ٧ دولار بالخدمات التعاقدية ومبلغ قدره ٠٠٠ ١٨٠ دولار

برخص البرامجيات والرسوم. وترد معلومات بهذا الشأن في الفقرات من ٣٧٢ إلى ٣٨٨ من تقرير الأمين العام (A/63/767).

إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني: التكاليف التي تُدار مركزياً

١٢٠ - تشمل التكاليف التي تُدار مركزياً في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، والتي يديرها المكتب التنفيذي لإدارة عمليات حفظ السلام، الموارد المخصصة ضمن المساعدة المؤقتة العامة لإجازات الأمومة والإجازات المرضية (٦٠٠ ٢٦٠ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٥٦٣ ١ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٣٣٦ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٦٢٢ ٢ دولار) والسفر الرسمي في إطار البرنامج الجاري لتبادل الموظفين (٩٠٠ ١٤٦ دولار) (انظر A/63/767، الفقرات ٣٨٩-٣٩٥). وتتصل معظم الزيادات بالوظائف الإضافية ووظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترح إنشاؤها. **وتوصي اللجنة الاستشارية بتعديل الاعتمادات ذات الصلة في إطار أوجه الإنفاق هذه بحيث تأخذ في الحسبان توصيات اللجنة بشأن الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترحة.**

(ج) إدارة الشؤون الإدارية

١٢١ - يعكس إجمالي الموارد المقترحة لإدارة الشؤون الإدارية والبالغ قدرها ٧٠٠ ٠٤٤ ٨٦ دولار زيادة قدرها ٠٠٠ ٥٦٨ ٩ دولار (أو ١٢,٥ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتصل معظم الزيادة (٩٠٠ ٤٠٢ ٧ دولار) بالاحتياجات الإضافية الناجمة عن تغطية كامل تكاليف الوظائف المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فضلا عن تكاليف الـ ٤٩ وظيفة إضافية مقترحة، واحتياجات إضافية للتمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣٠٠ ٢٤٥ ١ دولار).

'١' مكتب وكيل الأمين العام

الوظائف

١٢٢ - يُقترَح إنشاء وظيفة إضافية واحدة (ف-٢) لموظف إداري معاون في المكتب التنفيذي لاستيعاب عبء العمل المتصل بالأنشطة الممولة في إطار حفظ السلام في إدارة الشؤون الإدارية، بما في ذلك إدارة وظائف حساب الدعم، وإعداد مقترحات ميزانية حساب الدعم، وتجهيز المعاملات المالية ورصد النفقات وتحليلها وتقديم تقارير عنها (انظر A/63/767، الفقرتان ٣٩٦ و ٣٩٧). **وترى اللجنة الاستشارية أن بالإمكان استيعاب مهام هذه الوظيفة ضمن القوام الحالي وتوصي بعدم قبول هذا المقترح.**

١٢٣ - ويُقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف أقدم لتنمية القدرات (ف-٥) للجنة المقر للعقود (انظر A/63/767، الفقرات ٣٩٨-٤٠٠) لتنسيق تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات، بما في ذلك وضع السياسات، وتخطيط وتنفيذ أنشطة التدريب في بعثات حفظ السلام، ورصد اللجان المحلية المعنية بالعقود وإيفاد بعثات تقييم ميدانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أربع وظائف للجنة المقر للعقود (١ مد-١ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تمول حاليا من ميزانية حساب الدعم (انظر A/63/767، الفقرات ٣٩٨-٤٠٠). **وتشير اللجنة إلى أنه يتعيّن على الأمين العام أن يقدم تقريرا عن إدارة المشتريات بناء على طلب الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٦/٦١ و ٢٧٦/٦١ و ٢٦٩/٦٢. وفي حين تدرك اللجنة أهمية المهام المقترحة، فإنها ترى أن هناك مجالا لمزيد من الترشيد. فعلى سبيل المثال، ترى اللجنة الاستشارية أن أنشطة التدريب لا ينبغي أن تقوم فقط على السفر، بل أن يُضطلع بها عن طريق أدوات أخرى، مثل التدريب عبر شبكة الإنترنت. لذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة جديدة ثابتة، وتقترح أن يجري توفير المهام المتصلة بهذه الوظيفة عن طريق إنشاء وظيفة مؤقتة من الرتبة ف-٤ تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.**

١٢٤ - ويُقترح إنشاء وظيفة إضافية لمساعد لشؤون التدريب والتحليل (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للجنة المقر للعقود/مجلس حصر الممتلكات في المقر لتوفير الدعم للموظف الأقدم لتنمية القدرات وموظف شؤون التدريب والتحليل (انظر A/63/767، الفقرة ٤٠١). ويجري توفير المهام المتصلة بهذه الوظيفة في الوقت الراهن في إطار المساعدة المؤقتة العامة. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الاستمرار في تمويل هذه المهام في إطار المساعدة المؤقتة العامة.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٢٥ - يُقترح رصد موارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ٢٠٠ ٥٠٧ ١٠ دولار لمكتب وكيل الأمين العام مما يعكس نقصانا صافيا قدره ١٠٠ ٣٧١ دولار (٣,٤ في المائة) نتيجة الأثر المشترك الناجم عن نقصان الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والسفر الرسمي واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، تقابله زيادة في إطار الخبراء الاستشاريين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد البالغ ٠٠٠ ٣٤٥ دولار المخصص للخبراء الاستشاريين يتصل بالتحسينات المقترح إدخالها على النظام الإلكتروني للجنة المقر للعقود وعلى آليات وإجراءات العمل في إطار منهجية الجودة مع السرعة (انظر A/63/767، الفقرات ٤٠٤-٤٠٨). وعلّقت اللجنة أيضاً على هذه المسألة في سياق تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/63/746).

١٢٦ - وستغطي الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة والبالغة ٦٠٠ ٤٨٢ دولار (بانخفاض قدره ١٠٠ ١٧٥ دولار، أو ٢٦,٦ في المائة، بالمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) ما يلي: (أ) إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ لمدة ستة أشهر في أمانة لجنة المقر للعقود/مجلس حصر الممتلكات في المقر من أجل استعراض حالات الطعون التي يقدمها البائعون الذين لم يفوزوا بالعطاءات، (ب) وإنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) لمدة ستة أشهر في دائرة الدعم الإداري، (ج) وإنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ١٨ شهرا تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة وإنشاء وظيفة من الرتبة ف-٣ لمدة ١٤ شهرا تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتغطية احتياجات فترات الذروة في العمل في إدارة الشؤون الإدارية (انظر A/63/767، الفقرة ٤٠٣). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على احتياجات مكتب وكيل الأمين العام من المساعدة المؤقتة العامة.**

'٢' مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

١٢٧ - تبلغ الموارد المقترح رصدها للمكتب ما قدره ٨٠٠ ٦٠٢ ١٩ دولار، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٢١٠ ٢ دولار (١٢,٧ في المائة) مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويُقترح رصد هذه الموارد أساسا لتغطية تكاليف إنشاء ١٦ وظيفة إضافية لحساب الدعم (١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٤ ف-٣ و ٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وبذلك يصبح مجموع الوظائف المقترح إنشاؤها لحساب الدعم ١٠٣ وظيفة (٥٣ من الفئة الفنية و ٥٠ من فئة الخدمات العامة)، من بينها وظيفتان أعيد تصنيفهما.

الوظائف

مكتب المراقب المالي

١٢٨ - يُقترح إنشاء وظيفة إضافية لمساعد إداري في مكتب المراقب المالي (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لاستيعاب زيادة عبء العمل المتصل برصد وتسجيل المراسلات المتعلقة بالإدارة المالية لموارد حفظ السلام، بما في ذلك التخليص المالي للموظفين، وتفويض السلطة وتوصيات مراجعي الحسابات (A/63/767، الفقرة ٤١٨). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة المساعد الإداري المقترحة.**

شعبة الحسابات

١٢٩ - يُقترح تحويل ثلاث وظائف مؤقتة من الرتبة ف-٤ ووظيفة من الرتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظائف ثابتة في قسم حسابات حفظ

السلام (انظر A/63/767، الفقرات ٤١٩-٤٢٢) بالنظر إلى ما تتسم به المهام التي تنطوي عليها هذه الوظائف من طابع مستمر ومتواصل، وذلك على النحو التالي:

- موظف للتوجيه في مجال السياسة العامة والتدريب (ف-٤) لتحسين الضوابط الداخلية في عمليات حفظ السلام (الفقرة ٤٢٠)
- موظف لمخزونات النشر الاستراتيجية (ف-٤) يتولى مسؤولية المحاسبة الدقيقة للمعاملات الخاصة بمخزونات النشر الاستراتيجية واستعراض المبادئ التوجيهية المحاسبية ذات الصلة (الفقرة ٤٢٠)
- موظف مالي (ف-٤) لاستيعاب زيادة عبء العمل الناشئ عن بدء تشغيل البعثات وتوسيعها (الفقرة ٤٢٠)
- موظف لمخزونات النشر الاستراتيجية (ف-٣) (الفقرة ٤٢١)
- ثلاثة مساعدين ماليين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (الفقرة ٤٢١).

وتتساءل اللجنة الاستشارية عما إذا كانت المهام التي تنطوي عليها هذه الوظائف المؤقتة ذات طابع مستمر وتوصي بعدم تحويلها إلى وظائف ثابتة في الوقت الراهن. وتتوقع أيضا أن تُنجز المهام المتصلة بوظائف مثل موظف التوجيه في مجال السياسة العامة والتدريب (ف-٤)، وموظف مخزون النشر الاستراتيجي (ف-٣) أثناء الفترة المقبلة. وبناء عليه، توصي اللجنة باستمرار تمويل الوظائف المؤقتة السبع في شعبة الحسابات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ في إطار المساعدة المؤقتة العامة، توقعا لأن يُعاد النظر في مهام هذه الوظائف في ضوء المستوى الحالي لكل من عبء العمل وقدرة شعبة الحسابات. وينبغي أن تنعكس الاحتياجات المنقحة في سياق مقترحات الميزانية لحساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

١٣٠ - ويُقترح إنشاء وظيفة لمساعد مالي (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لقسم المرتبات والمدفوعات لتلبية الزيادة في عبء العمل في مجال المرتبات أثناء الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، نظرا للزيادة المتوقعة حالياً والبالغة ٨٦٤ موظفاً من موظفي حفظ السلام (١٢ في المائة) أثناء الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والزيادة الأخرى التي تبلغ ٨١٠ موظفين (١٠ في المائة) في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (انظر A/63/767، الفقرات ٤٢٣-٤٢٥). **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد جرى اعتماد وظيفتين إضافيتين لمساعدين ماليين في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.**

١٣١ - ويُطلب إنشاء وظيفة رئيس وحدة (ف-٤) ووظيفة مساعد لشؤون الاستحقاقات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لاستيعاب زيادة عبء العمل في قسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة نتيجة زيادة عدد الموظفين المشمولين بإدارة المقر (انظر A/63/767، الفقرات ٤٢٦-٤٣٠). **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى إنشاء وحدة جديدة لهذا الغرض. غير أنها توصي، نظراً لزيادة عبء العمل في القسم، بإنشاء وظيفة من الرتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).**

شعبة تمويل عمليات حفظ السلام

١٣٢ - يقترح رفع مستوى وظيفة موظف الميزانية الذي يقدم الدعم للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ نظراً للطابع المعقد للبعثة ولحجم ميزانيتها. ومن شأن إعادة التصنيف أن يجعل رتبة هذه الوظيفة مماثلة لرتبة وظيفة موظفي شؤون المالية والميزانية الذين يقدمون الدعم لسائر البعثات الكبيرة والمعقدة (انظر A/63/767، الفقرتان ٤٣٤ و ٤٣٥)، **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترح.**

١٣٣ - ويقترح تحويل أربع وظائف مؤقتة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) أقرتها الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى وظائف ثابتة نظراً لاستمرارية مهام هذه الوظائف وأهميتها الرئيسية، ألا وهي تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، فضلا عن تعزيز قدرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام لإدارة حساب الدعم ومواصلة تطوير أدوات رصد الصناديق (انظر A/63/767، الفقرات ٤٣٦-٤٤٤)، **وريثما يعاد تنظيم وتدعيم عملية الميزانية ومهامها التي أوصت بها اللجنة الاستشارية (انظر** A/62/781 **و** A/63/746 **والفقرة ٩٨ أعلاه)، توصي اللجنة بعدم إنشاء أربع وظائف جديدة دائمة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣)؛ وبمواصلة توفير مهام تلك الوظائف في إطار تمويل المساعدة المؤقتة العامة الذي يعادل أربع وظائف برتبة ف-٣ لمدة ١٢ شهراً.**

الخزانة

١٣٤ - يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون المالية (من ف-٤ إلى ف-٥) لرئيس قسم العلاقات المصرفية، نظراً لازدياد تعقيد المسؤوليات المناطة بها، مما يتطلب أقدمية وخبرة في مجموعة مختلفة من المهام مثل التفاوض على ترتيبات تنافسية للخدمات المصرفية، ورصد الترتيبات المصرفية في المقر والبعثات الميدانية وضمان التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة

(انظر A/63/767، الفقرات ٤٤٥-٤٥١)، **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم العلاقات المصرفية إلى رتبة ف-٥.**

١٣٥ - ويقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) يقدم الدعم الإداري لدائرة عمليات المعلومات المالية (انظر A/63/767، الفقرات ٤٥٢-٤٥٤)، **وتوصي اللجنة الاستشارية بتوفير هذه المهام من الموارد الحالية.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٣٦ - تقدر الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بمبلغ ٣٠٠ ٧٤٣ ٤ دولار، بنقصان قدره ٧٠٠ ٩٢١ دولار (١٦,٣ في المائة) خلال الفترة الحالية، وهذا النقصان هو نتيجة صافية لانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء والاستشاريين والمساعدة المؤقتة العامة، مقترنة بارتفاع الموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٥٠٣ دولار) والسفر الرسمي (٥٠٠ ٢٢٩ دولار) وغيرها من اللوازم والخدمات والمعدات (٠٠٠ ٧٩ دولار).

١٣٧ - وتمثل الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة البالغة ٧٠٠ ٩٣٨ ١ دولار نقصاناً قدره ٨٠٠ ١٧٩ دولار (٨,٥ في المائة) بالمقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٠٠ ١١٨ ٢ دولار)، ويُطلب إنشاء ما مجموعه ١٢ وظيفة على النحو التالي:

- يُقترح استمرار أربع وظائف (٢ ف-٤ و ٢ ف-٣) في فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لفترة ١٢ شهراً أخرى من أجل دعم تنفيذ هذه المعايير في بعثات حفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرات ٤٥٦-٤٥٨)
- يُطلب ما مجموعه ست وظائف للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ في دائرة عمليات المعلومات المالية، بما في ذلك استمرار وظيفتي مدير المشروع (ف-٤) ومعاون المشروع (ف-٢) وطلب جديد لإنشاء وظيفة موظف شؤون نظم المعلومات برتبة ف-٣ ذات صلة ببرنامج تطبيق الميزانية المؤسسية لتوفير الدعم للنظام، نظرا لأن الخبراء الاستشاريين الذين تم التعاقد معهم لإنشاء النظام لن يتواجدوا بصورة مستمرة؛ ووظيفة جديدة لموظف نظم المعلومات (ف-٣) لإدخال تحسينات على النظم؛ واستمرار وظيفة واحدة لموظف دائرة عمليات المعلومات المالية (ف-٢) تتعلق بتنفيذ الوصل البيني لنظام المعلومات الإدارية المتكامل/نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات نظام جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (نظام سويفت)؛ واستمرار وظيفة واحدة لمساعد

إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ليقدم المساعدة في تنقية بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل لضمان الانتقال إلى النظام الحاسوبي المؤسسي لتخطيط الموارد (انظر A/63/767، الفقرات ٤٥٩-٤٦٧)

- يُطلب إنشاء وظيفتين جديدتين لموظف لشؤون المالية (ف-٣) وأمين خزانة مساعد (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٦٨ و ٤٦٩).

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار تمويل أربع وظائف (٢ ف-٤ و ٢ ف-٣) في إطار المساعدة العامة المؤقتة، تتعلق بفريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووظيفة مدير المشروع (ف-٤) ووظيفة موظف معاون للمشروع (ف-٢)، لدعم تنفيذ برنامج تطبيق الميزنة المؤسسية، ووظيفة موظف لدائرة عمليات المعلومات المالية (ف-٢) للمرحلة الثانية للوصل البيني لنظام المعلومات الإدارية المتكامل/نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات/نظام سويفت، ووظيفة المساعد الإداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للمساعدة في تنقية بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وتتوقع اللجنة أنه بمجرد استكمال المشاريع الجارية، سيستغنى عن بعض القدرات الإضافية ويجري خفض الاحتياجات في مشاريع الميزانية القادمة، كما توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفتين جديدتين لموظف نظم المعلومات (٢ ف-٣) مطلوبتين لدعم برنامج تطبيق الميزانية المؤسسية وعمليات الخزانة، بالإضافة إلى وظيفتين جديدتين (١ ف-٣، و ١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) مطلوبتين لشعبة الخزانة، وينبغي تأدية مهام تلك الوظائف باستخدام القدرات الحالية للمكتب.

'٣' مكتب إدارة الموارد البشرية

١٣٨ - تعد الموارد التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/63/767) لمكتب إدارة الموارد البشرية والبالغة ٠٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار المبلغ ١٠٠ ٥٦٩ ٦ دولار المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مما يعكس زيادات كبيرة في إطار جميع أوجه الإنفاق، ولا سيما المقترحات المتعلقة بـ ١٨ وظيفة جديدة و ٢٢ وظيفة مؤقتة من المقرر تمويلها من المساعدة المؤقتة العامة (التي تمثل ما يزيد على ٨٠ في المائة من هذه الزيادة)، للسماح للمكتب بمعالجة أوجه القصور التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه المعمق لمكتب إدارة الموارد البشرية (انظر A/63/221)، وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الزيادة تعزى بقدر كبير إلى الدفعة الأخيرة من تكاليف إنشاء نظام إدارة المواهب وإلى دمج تكاليف استمراره (٢,٤ مليون دولار)، التي وزعت سابقاً بين إدارة الشؤون الإدارية (مكتب إدارة الموارد البشرية) وإدارة الدعم الميداني (شعبة الموظفين الميدانيين) وبعثات حفظ السلام، في إطار

ميزانية إدارة الشؤون الإدارية (مكتب إدارة الموارد البشرية)، وإلى زيادة في ملاك موظفي وحدة القانون الإداري، اقترحت لمعالجة النقص المزمن في القدرة على الاستجابة لحجم الطعون والمسائل التأديبية المتصلة بالبعثات (١,٥ مليون دولار).

١٣٩ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها أنه نظراً لحجم العمل الذي تضطلع به حالياً لمواءمة نظم تكنولوجيا المعلومات الحالية مع الإطار التعاقدي الجديد، الذي سيصبح نافذاً في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ولإطلاق إدارة المواهب لأداة التوظيف، سيرجئ المكتب إنشاء عدد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات إلى فترة الميزانية ٢٠١٠-٢٠١١، وتعني إعادة تحديد الأولويات هذه تخفيض الموارد غير المتعلقة بالموظفين المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ والمخصصة للخبراء الاستشاريين (٥٠٠ ٢٤٤ دولار) وللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ١١٣ دولار)، أو تخفيضاً عاماً للميزانية المقترحة مبلغ ٠٠٠ ٣٥٨ دولار (من مبلغ ٠٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار الذي حدده الأمين العام في تقريره (انظر A/63/767) إلى مبلغ منقح قدره ٠٠٠ ٧٩٧ ١١ دولار، مما يمثل زيادة نسبتها ٧٩,٦ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩).

١٤٠ - وفيما يتعلق بنظام إدارة المواهب، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٦١/٢٤٤ على النظام الذي يمكن الأمانة العامة (المقر والميدان) من تحسين الاستقدام والتخطيط لتعاقب الموظفين والتطوير الوظيفي وتعزيز إدارة الأداء والتعلم؛ فضلا عن توفير قاعدة تكنولوجية مشتركة تدعم العمليات الرئيسية للموارد البشرية ويمكن أن تحل محل مجموعة النظم المستقلة القائمة حالياً، وعلمت اللجنة أن نظام إدارة المواهب سيطبق على مرحلتين، وستبدأ المرحلة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وتحل محل نظام ''غالاكسي'' ونظم إدارة التوظيف الميداني. وفي المرحلة الثانية، التي من المقرر أن تبدأ في نهاية عام ٢٠٠٩، يستبدل النظام الإلكتروني لتقييم الأداء ويستحدث نظام تطوير الموظفين وإدارة التعلم.

١٤١ - وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أنها تتوقع من إدارة الشؤون الإدارية أن تعمل عن كثب مع رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لضمان مواءمة مبادرات تكنولوجيا المعلومات الجديدة مع النظام المستقبلي لتخطيط الموارد في المؤسسة (A/63/526، الفقرات ٧ و ٨ و ٢٩)، كما تتوقع اللجنة وضع جداول زمنية واضحة لاستبدال نظام غالاكسي ونظام إدارة موظفي الميدان.

١٤٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع تكلفة إنشاء النظام تصل إلى ٦,١ مليون دولار، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية العادية وميزانية حساب الدعم ستتقاسمان التكاليف

السنوية المتوقعة لصيانة هذا النظام التي تقدر بمبلغ ١,٦ مليون دولار (من السنة الثانية فصاعدا)، على أساس نسبة ٨٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة، وفيما يتعلق بالموارد المقترحة في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تلاحظ اللجنة أنه يُطلب مبلغ مجموعه ١,٣ مليون دولار لاستكمال برامج إدارة الأداء وتطوير الموظفين وإدارة التعلم ووضعها موضع التنفيذ وأنه يطلب مبلغ قدره ١,١ مليون دولار لإنشاء مركز التدريب العالي في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك، لدعم تنفيذ البرنامج الحاسوبي "PeopleSoft" وتوفير الدعم والتدريب للمستعمل وإبقاء النظام مشتغلاً لمدة ٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع.

١٤٣ - وعلمت اللجنة الاستشارية أيضاً أن المعالم الرئيسية المحددة في فترة الميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠ هي:

- تطبيق نظام إدارة المواهب والشروع في تشغيله من أجل عملية استقدام موظفين للشواغر المعلنة في المقر، بما في ذلك استقدام إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني للموظفين في المقر والميدان، والضباط العسكريين وأفراد الشرطة المدنية المعارين في إدارة عمليات حفظ السلام
- إنشاء مركز للتدريب العالي تستضيفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)، لدعم عملية الاستقدام، بما في ذلك استقدام العاملين في حفظ السلام، وتوفير الخبرات في الأعمال التجارية والتطبيق لدعم التنفيذ العالمي للبرنامج الحاسوبي "PeopleSoft" في نظام إدارة المواهب
- دمج نظام إدارة المواهب الجديد مع مستودع جديد للبيانات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل لوضع أساس للبيانات اللازمة للإبلاغ ليستفيد منها جميع العاملين، وتزويد الممارسين في مجال الموارد البشرية ومديري البرامج في سائر أرجاء الأمانة العامة بأدوات الخدمة الذاتية لتحليل المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية ودعم إدارة الموارد البشرية.

١٤٤ - وفيما يتعلق بقرار اختيار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كي تستضيف مركز التدريب العالي، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مسألة فعالية التكلفة قد أخذت بعين الحسبان، الأمر الذي يسمح بتحقيق وفورات تقديرية تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة في السنة ناجمة عن توظيف الموارد البشرية وانخفاض معدلات بدل الإقامة اليومي للخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الذين ستبرم العقود معهم أثناء السنوات الخمس القادمة؛ وكذلك عدم توفر حيز في نيويورك، **وليس لدى اللجنة اعتراض على إنشاء مركز**

التدريب العالي، وهي تطلب الإبلاغ عن الوفورات التي تتحقق في هذا الصدد في سياق تقرير أداء حساب دعم عمليات حفظ السلام عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الوظائف

شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف

١٤٥ - يطلب قسم التخطيط والرصد والإبلاغ وظيفتين اثنتين للموارد البشرية (ف-٣) لتعزيز رصد وتقييم وتنفيذ توصيات الرقابة المتعلقة بتحسين تفويض السلطة لإدارة الدعم الميداني في إدارة الموارد البشرية (انظر A/63/767، الفقرتان (٤٩١ و ٤٩٢). **ونظراً لأهمية مهام الرصد والتوجيه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين المقترحتين لموظفي الموارد البشرية برتبة ف-٣.**

١٤٦ - ويُقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف موارد بشرية (ف-٤) إلى وظيفة مؤقتة في وحدة الاتصال التابعة للشعبة لدعم وضع استراتيجيات شاملة للاتصال وتنفيذها لاجتذاب مرشحين مؤهلين للوظائف في جميع أنحاء الأمانة العامة، وتشير اللجنة إلى أن وحدة الاتصال تتولى التنسيق مع وحدة التوظيف والاتصال في شعبة الدعم الميداني في إدارة الدعم الميداني (انظر A/63/767، الفقرة ٤٩٣). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظيفة.**

١٤٧ - وتقترح ثلاثة وظائف إضافية، اثنتان منها لموظفي سياسات الموارد البشرية (ف-٤ و ف-٣) ووظيفة واحدة لمساعد موارد بشرية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لوحدة دعم السياسات التابعة لدائرة سياسات الموارد البشرية، وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوحدة تتكون حالياً من وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٣ وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وستعزز الموارد الإضافية قدرة الوحدة على وضع سياسات ومبادئ توجيهية للموارد البشرية، تقدم تفسيراً للنظم والقواعد والسياسات وتدعم عمليات حفظ السلام وتلبي احتياجات محددة للبعثة بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب (انظر A/63/767، الفقرات ٤٩٤-٥٠٣)، **وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الثلاث (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) المقترحة لوحدة دعم السياسات.**

وحدة القانون الإداري

١٤٨ - تُقترح ثماني وظائف إضافية لأربعة موظفين قانونيين برتبة ف-٣ ولموظفين قانونيين برتبة ف-٢ ولمساعدين قانونيين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتعزيز القدرة الحالية لوحدة القانون الإداري (١ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب

الأخرى)) على معالجة عبء العمل المتزايد من حيث عدد القضايا المعالجة وطابعها المعقد، (انظر A/63/767، الفقرات ٥٠٤-٥١٣)، وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في فترة السنتين ونصف الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ازداد عدد قضايا الاستئناف من ٩٩ إلى ١٥٠، وارتفع عدد القضايا التأديبية، التي تعد أيضاً أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت، إلى أربعة أضعاف من ١٢٣ إلى ٥٠٠ قضية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفتين لموظف قانوني (ف-٣) (من أصل ٤ وظائف مقترحة)، ووظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-٢) (من وظيفتين مقترحتين) ووظيفة واحدة لمساعد قانوني (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (من وظيفتين مقترحتين) من أجل تعزيز قدرة الوحدة على الاستجابة لحجم الطعون والمسائل التأديبية المتعلقة بالبعثة.**

شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية

١٤٩ - يقترح تحويل وظيفتين، واحدة لموظف موارد بشرية (ف-٤) وواحدة لمساعد موارد بشرية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى وظيفتين دائمتين، وإنشاء وظيفة مساعد موارد بشرية من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) لشؤون الموارد البشرية. وستتيح عمليتي التحويل المقترحتين والوظيفة المضافة لخدمات الشعبة أن تستجيب لعبء العمل المتزايد والمتصل بدعم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبعثات حفظ السلام من خلال تنفيذ المهام الموكلة إليها مثل الاستقدام وتمديد التعيينات، بالإضافة إلى رصد تنفيذ السلطة المفوضة وأداء المهام غير الموكلة لإدارة الدعم الميداني مثل إنهاء الخدمة بالتراضي والعجز والاستثناءات من قواعد النظام الإداري للموظفين (انظر A/63/767، الفقرات ٥١٤-٥٢٤). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الثلاث المقترحة (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)).**

شعبة الخدمات الطبية

١٥٠ - تقترح وظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمكتب مستشار الموظفين لتقديم المساعدة الإدارية لمستشار الموظفين وتنسيق أنشطة التدريب المتصلة ببرنامج دعم البعثات وتأهبها (انظر A/63/767، الفقرات ٥٢٥-٥٢٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وحدة المشورة والرفاه، التي كانت سابقا تابعة لشعبة التعلم والتطوير، قد نقلت إلى شعبة الخدمات الطبية لتصبح مكتب مستشار الموظفين في سياق إعادة تشكيل مكتب إدارة الموارد البشرية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة المساعد الإداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).**

قسم نظم معلومات الموارد البشرية

١٥١ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الوظائف الثلاث (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) قد نقلت من شعبة السياسات والتخطيط الاستراتيجي إلى قسم نظم معلومات الموارد البشرية؛ الأمر الذي يعزز توفير الدعم التقني لجميع الشعب التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية (انظر A/63/767، الفقرة ٥٢٩). **وليس لدى اللجنة اعتراض على نقل المهام والموارد.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٥٢ - بالنظر إلى الإشارة الواردة في الفقرة ١٣٩ أعلاه إلى إعطاء الأولوية للجهود، ينبغي تنقيح الموارد البالغة ٠٠٠ ٦١٢ دولار للخبراء الاستشاريين والتي اقترحها الأمين العام في تقريره (انظر A/63/767، الفقرات ٥٥٩-٥٦٧) بحيث تنخفض إلى ٥٠٠ ٣٦٧ دولار غير أنه ينبغي عدم تخفيض مبلغ ٥٠٠ ٨٢ دولار المرصود للاستقصاء المتعلق بالمرتبات (الفقرة ٥٦٠)، ومبلغ ٠٠٠ ٩٠ دولار المرصود لوضع السياسات (الفقرة ٥٦٢) ومبلغ ٠٠٠ ٧٢ دولار المرصود لتحقيق التكامل بين نظم شعبة الخدمات الطبية وبرنامج إدارة المواهب (الفقرة ٥٦٤). ومن ناحية أخرى، ينبغي تخفيض الاعتماد البالغ ٠٠٠ ٢٥٨ دولار المرصود للوازم والخدمات والمعدات الأخرى (الفقرة ٥٧٥) وكذلك لوازم التدريب واللوازم الطبية، إلى ٥٠٠ ١٤٤ دولار.

١٥٣ - وسيبلغ مجموع الموارد المطلوبة تحت بند السفر الرسمي ٥٠٠ ٧١١ دولار، بزيادة قدرها ٥٠٠ ٢١١ دولار (٤٢,٣ في المائة) على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر A/63/767، الفقرات ٥٦٨-٥٧٢)، وتغطي نفقات السفر المتعلقة بزيارات رصد البعثات (٠٠٠ ١٤٠ دولار) وأنشطة التدريب المتصلة ببدء عمل نظام إدارة المواهب لبعثات حفظ السلام (٠٠٠ ١٧٠ دولار)، ولإعداد استقصاء شامل بشأن المرتبات (٩٠٠ ٢٣٨ دولار) واضطلاع شعبة الخدمات الطبية بزيارات شتى للبعثات (٦٠٠ ١٦٢ دولار).

المساعدة المؤقتة العامة

١٥٤ - تُقدر الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمكتب إدارة الموارد البشرية بمبلغ ٩٠٠ ٠١٨ ٣ دولار، أي بزيادة نسبتها ٣٨٧ في المائة عن الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٦١٩ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتتعلق معظم الموارد بدعم نظام إدارة المواهب. والوظائف المقترح تمويلها هي كما يلي:

(أ) وظيفتان لموظفين للشؤون القانونية (ف-٣ و ف-٢) مقترحتان لمعالجة الكم المتراكم من القضايا الفنية التي تعالجها وحدة القانون الإداري والمسائل الأخرى ذات الصلة بالبعثات (انظر A/63/767، الفقرة ٥٣١)؛

(ب) أربع وظائف مقترحة في شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية على النحو التالي:

- وظيفة واحدة لموظف تنمية قدرات الموظفين (ف-٣) للتصدي لزيادة حجم العمل المتوقعة في سياق إدخال تحسينات على نظام تقييم الأداء (الفقرات ٥٣٢-٥٣٤)
- وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للمساعدة على مواجهة زيادة نشاط الاستقدام نتيجة توسيع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (الفقرة ٥٣٥)
- وظيفتان، واحدة لموظف تنمية قدرات الموظفين (ف-٣) وواحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتعزيز الفريق في مجال تطوير الشبكات المهنية وتنفيذها (الفقرتان ٥٣٦ و ٥٣٧)؛

(ج) وتقترح وظيفتان في شعبة إدارة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف على النحو التالي:

- وظيفة واحدة مقترحة لموظف موارد بشرية واحد (ف-٤) لفترة ١١ شهرا لتقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتنفيذ نظام إدارة المواهب وغيره من الإصلاحات المتعلقة بالموارد البشرية (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٣٨ و ٥٣٩)
- وظيفة واحدة مقترحة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتقديم الدعم إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في مجال استقدام الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المرتبطة بها (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٤٠ و ٥٤١)؛

(د) ويُقترح ما مجموعه ١١ وظيفة لقسم نُظم معلومات الموارد البشرية في إطار تنفيذ نظام إدارة المواهب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المقترح إنشاء مركز امتياز لإدارة المواهب في بانكوك (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) (انظر الفقرتين ١٤٣ و ١٤٤ أعلاه والوثيقة A/63/767، الفقرات ٥٤٦-٥٤٨). ويُقترح إنشاء الوظائف التالية في المقر وفي بانكوك:

- وظيفة واحدة لمحلل للأعمال (ف-٤) يكون شاغلها مسؤولا عن دمج أفضل الممارسات المهنية في تصميم هذا النظام لجميع مراحل الحياة المهنية للموظف، والسماح لكبير محللي الأعمال بالتركيز على أنشطة التنسيق قبل بدء تنفيذ هذا النظام في الربع الثالث من الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (انظر A/63/767، الفقرة ٥٤)

- وظيفة واحدة لموظف مسؤول عن نقل البيانات التقنية (ف-٤)، يتولى شاغلها استعراض وثائق التصميم الفني وتقديم الحلول التقنية اللازمة وضمان الاتساق مع بنية النظام الجديد (انظر A/63/767، الفقرة ٥٤٥)

- وظيفة واحدة لرئيس (ف-٤) ووظيفة واحدة لمحلل للتصاميم التقنية (ف-٣) ووظيفة واحدة لموظف معاون لدعم التطبيقات (ف-٢) وست وظائف لموظفين ممثلين لدعم العملاء (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) بمكتب المساعدة لمركز الامتياز لإدارة المواهب في بانكوك (انظر A/63/767، الفقرة ٥٤٤ والفقرات ٥٤٩-٥٥١)؛

(هـ) وتقترح أربع وظائف إضافية في قسم نُظم معلومات الموارد البشرية على النحو التالي:

- وظيفتان، واحدة لمدير البيانات الرئيسية (ف-٤) والثانية لمساعد لدعم التطبيقات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، مقترحتان فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ مستودع جديد للبيانات وإدارة بياناته وتقديم الدعم إليه، حيث سيشكل مصدرا متكاملا وحيدا للبيانات المتعلقة بجميع الموظفين على نطاق المنظمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب إدارة الموارد البشرية قد شرع في تطوير مستودع البيانات بمشاركة إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرات من ٥٥٢ إلى ٥٥٦)

- وظيفة واحدة لمساعد لدعم التطبيقات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل تقديم الدعم للنظام الإلكتروني لتقييم الأداء المستخدم في المقر وفي بعثات حفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرة ٥٥٧)

- وظيفة واحدة لمساعد لنظام المعلومات الإدارة المتكامل في مكتب المساعدة (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل تقديم الدعم الفني لمستخدمي تطبيقات إدارة الموارد البشرية للنظام المتكامل في المقر والميدان (انظر A/63/767، الفقرة ٥٥٨).

١٥٥ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ١ مليون دولار في الموارد التي طلبها مكتب إدارة الموارد البشرية في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتدرك اللجنة طائفة المبادرات التي يجري تطويرها حاليا من قِبل المكتب، وتوصي بأن يؤذن للمكتب باستخدام الموارد وفقا لسلطته التقديرية، مع مراعاة الأولويات النسبية للمشاريع المختلفة.**

’٤‘ مكتب خدمات الدعم المركزية

١٥٦ - تعكس الموارد المقترحة لمكتب خدمات الدعم المركزي البالغة ٩٠٠ ٤٧٧ ١٦ دولار زيادة قدرها ٣٠٠ ٧١٤ دولار (٤,٥ في المائة) بالمقارنة باعتمادات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويتعلق معظم الزيادة بموارد إضافية مقترحة للوظائف (٧٠٠ ٨٠٤ ١ دولار) في ضوء الوظائف الإضافية المقترحة وعددها ١٢. ويُطلب ايضا تقديم موارد إضافية تحت بندي الخبراء الاستشاريين (٥٠٠ ١٦٦ دولار) والسفر الرسمي (٣٠٠ ٢٦١ دولار) يعادل معظمها انخفاض الاحتياجات إلى المساعدة المؤقتة العامة (٧٠٠ ١٨١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٣٠١ ١ دولار).

الوظائف

مكتب الأمين العام المساعد

١٥٧ - يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف إداري (ف-٣) في مكتب الأمين العام المساعد للتعامل مع زيادة حجم العمل الناجم عن تنامي عمليات حفظ السلام. وسيقدم شاغل الوظيفة المساعدة في مجالات الاستعراض الأولي لمسائل المشتريات المتعلقة ببعثات حفظ السلام، ومتابعة التوصيات المنبثقة عن لجنة المقر للعقود والقرارات الصادرة عن الأمين العام المساعد، ومراقبة استخدام تفويض السلطات (انظر A/63/767، الفقرات ٥٧٦-٥٧٨). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف إداري (ف-٣).**

شعبة المشتريات

١٥٨ - يُطلب ما مجموعه ١١ وظيفة جديدة لشعبة المشتريات (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ٦ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية) و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على النحو التالي:

(أ) يُطلب إنشاء وظيفة لرئيس قسم (ف-٥) لقسم مشتريات معدات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وسيتولى شاغل الوظيفة إدارة أنشطة

المشتريات للحصول على سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام؛ وسيقود أفرقة الشراء ويتولى توجيهها؛ ويقوم بوضع سياسات الشراء وإجراءاته؛ ويُسدي المشورة بشأن أفضل الممارسات والاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ إصلاح نظام الشراء (انظر A/63/767، الفقرة ٥٨٠). **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذه الوظيفة، في ضوء القدرة الحالية المتوافرة في المكتب، والتي تضم وظيفة برتبة ف-٤ لقيادة الفريق.**

(ب) ويُعاد تقديم طلب الموافقة على وظيفة لموظف شراء (ف-٤) في قسم مشتريات عمليات حفظ السلام لتعزيز القدرات في مجال إدارة مشتريات خدمات الدعم اللوجستي المعقدة ومساعدة رئيس القسم (ف-٥) (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٨١ و ٥٨٢). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة برتبة ف-٤ في قسم مشتريات حفظ السلام؛**

(ج) ويُطلب إنشاء ثلاث وظائف (ف-٣) لموظفي المشتريات لفريق الإمدادات الميدانية الذي يدير برامج شراء حصص الإعاشة والوقود والخدمات الأمنية والطبية والمواد الصيدلانية وأصناف الإمدادات العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفريق يضم حاليا قائد فريق (ف-٤) وأربعة موظفي مشتريات (ف-٣) (انظر A/63/767، الفقرات من ٥٨٣-٥٨٥). **وتوصي اللجنة بالموافقة على اثنتين من وظائف موظفي المشتريات (ف-٣)، من أصل الوظائف الثلاث المطلوبة، لإتاحة القدرات الإضافية المطلوبة لتغطية عمليات اقتناء الوقود وطائفة واسعة من اللوازم والخدمات الأخرى؛**

(د) ويُطلب إنشاء وظيفة واحدة لمنسق للتدريب (ف-٣) في قسم السياسة العامة ورصد الامتثال، من أجل قيادة مبادرات التدريب في مجال المشتريات لموظفي حفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرة ٥٨٦). وتضم القدرة الحالية أربع وظائف (١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الوظيف، إذ ينبغي أن تؤدي مهامها عن طريق القدرة الموجودة؛**

(هـ) ويطلب إنشاء ثلاث وظائف إضافية لقسم اللوجستيات والنقل على النحو التالي:

- وظيفة واحدة لموظف شراء (ف-٣) لتعزيز فريق الرحلات الجوية المستأجرة الطويلة الأجل بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في الاحتياجات المتعلقة بالرحلات الجوية المستأجرة الطويلة الأجل وتوسيع نطاق الأنشطة ذات الصلة انظر A/63/767، الفقرتان ٥٨٧ و ٥٨٨)

- ووظيفة واحدة لموظف شراء (ف-٣) لدعم اقتناء خدمات إدارة المطارات ذات الصلة بالاحتياجات المستمرة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحسبا لزيادة الطلب على أنشطة إدارة المطارات في البعثات الجديدة (انظر A/63/767، الفقرة ٥٨٩)

- يطلب إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) من أجل مساعدة رئيس القسم ورؤساء الأفرقة التابعة للقسم، وكذلك لأداء المهام الإدارية، وتنسيق أنشطة تأجير الطائرات في الأجل الطويل والإشراف على عمل موظفي دعم المشتريات بالقسم (انظر A/63/767، الفقرة ٥٩٠)

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المطلوبة لموظف شراء (ف-٣) لتعزيز عمل فريق الرحلات الجوية المستأجرة الطويلة الأجل، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في حجم العمل، وبالموافقة على الوظيفة المطلوبة لموظف مشتريات (ف-٣) لأنشطة الشراء المتعلقة بالعمليات الجوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخدمات إدارة المطارات للبعثات الأخرى. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة من فئة الخدمات العامة في هذا الوقت؛

(و) ويطلب إنشاء وظيفة واحدة (ف-٢) لموظف معاون لأفضل الممارسات لوحدة السياسات وأفضل الممارسات، ليكون بمثابة حلقة اتصال لتنسيق وتتبع المشاريع التي تنفذها الوحدة، التي تضم حاليا وظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤)، ويتولى تحرير دليل مشتريات الأمم المتحدة وتقديم الدعم لكبار مسؤولي الوحدة (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٩١ و ٥٩٢). **وليست اللجنة الاستشارية مقتنعة بالحاجة إلى هذه الوظيفة.**

(ز) ويطلب إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في قسم إدارة المشتريات، تتعلق بتنفيذ المزيد من الضوابط الداخلية وزيادة عدد عروض العطاءات. وسيضطلع شاغل الوظيفة بمهام المسؤول عن فتح العطاءات، ويتولى الإشراف على موظفيْ الدعم الاثنين الموجودين المكلفين بمهام فتح العطاءات (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٩٣ و ٥٩٤). **وبالنظر إلى القدرة المتوافرة حاليا (٦ موظفي الدعم) في قسم إدارة المشتريات، فإن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالحاجة إلى هذه الوظيفة.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٥٩ - تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لمكتب خدمات الدعم المركزية ٥٠٠ ٩٧١ ٣ دولار، مما يعكس انخفاضا قدره ٤٠٠ ٠٩٠ ١ (٢١,٥ في المائة) بالمقارنة مع

الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو ما يعزى بصورة كبيرة إلى نقل احتياجات شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات من الموارد إلى الميزانية المقترحة إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إثر إنشائه، بعدما كانت تلك الاحتياجات مدرجة سابقا في ميزانية مكتب خدمات الدعم المركزية. وقد علقت اللجنة الاستشارية أيضا على هذا الموضوع في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (انظر A/63/746).

١٦٠ - وتبلغ الموارد المطلوبة للخبراء الاستشاريين ٥٠٠ ٤٦٦ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٥٠٠ ١٦٦ دولار (٥٥,٥ في المائة) عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر A/63/767، الفقرات من ٦١٤ إلى ٦٢٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد ستغطى الدراسات المتعلقة بتحسين العمليات التجارية في شعبة المشتريات، فضلا عن الاستعانة بمصادر خارجية لفهرسة محفوظات عمليات حفظ السلام ورقمنتها من جانب قسم إدارة المحفوظات والسجلات.

المساعدة المؤقتة العامة

١٦١ - يعكس الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٩٤٦ دولار، في إطار المساعدة المؤقتة العامة، انخفاض الاحتياجات إلى مبلغ ٧٠٠ ١٨١ دولار (١٦,١ في المائة) بالمقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بسبب نقل شعبة خدمات المعلومات والتكنولوجيا إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦٢ - ويطلب ما مجموعه ست وظائف لشعبة المشتريات في إطار الاستعدادات لتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة على النحو التالي:

- يطلب إنشاء خمس وظائف (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٣ وظائف مستمرة و ٢ جديدتان) لفريق تسجيل البائعين من أجل تنظيف وتحديث قاعدة بيانات البائعين قبل ترحيل البيانات إلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٩٦ و ٥٩٧)

- ويقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمحلل نظم في قسم إدارة المشتريات من أجل إدماج أفضل الممارسات في مسار أعمال المشتريات وتحليل أثر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على ممارسات وعمليات والمشتريات (انظر A/63/767، الفقرة ٥٩٨)

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار ثلاث من وظائف الخدمات العامة الخمس المطلوبة لفريق تسجيل البائعين. وتوصي اللجنة أيضا بالموافقة على الوظيفة المطلوبة برتبة ف-٣ لتحقيق إدماج مسار عمل المشتريات في نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

١٦٣ - ويقترح إنشاء وظيفتين (١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لقسم إدارة المحفوظات والسجلات (١٢ شهرا لكل منهما) لتجهيز سجلات عمليات حفظ السلام، وتصفية المتأخرات المتراكمة حاليا، وكفالة الوصول إلى محفوظات عمليات حفظ السلام المرقمنة (انظر A/63/767، الفقرتان ٥٩٩ و ٦٠٠). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لإدارة المحفوظات والسجلات.**

١٦٤ - ويطلب رصد اعتماد في إطار المساعدة المؤقتة العامة قدره ٠٠٠ ٤١٩ دولار لشعبة المرافق والخدمات التجارية بغية مواجهة زيادة عبء العمل المتعلقة بإدارة الأصول وحيز المكاتب، والناجمة عن ارتفاع معدلات دوران موظفي حفظ السلام وزيادة أعدادهم، فضلا عن تجهيز حيز إضافي للمكاتب لاستيعاب نحو ٤٠٠ موظف يوجدون حاليا في مكاتب مؤقتة (انظر A/63/767، الفقرات من ٦٠١ إلى ٦١٣). وستغطي الموارد المطلوبة تمويل الوظائف التالية:

- وظيفة لموظف تخطيط حيز المكاتب (ف-٣) لإدارة الحيز الجديد للمكاتب (الفقرة ٦٠٦)
- وظيفة لمساعد لإدارة المشاريع (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل تقديم الدعم الإداري لموظف تخطيط المكاتب (الفقرتان ٦٠٧ و ٦٠٨)
- وظيفة لمساعد لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل تحديث دليل الاتصال العالمي، وإعداد دليل الهاتف (الفقرة ٦٠٩)
- وظيفة لمساعد لإدارة المخزون (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (لمدة ٦ أشهر) للمساعدة في تتبع وتسجيل الأثاث والأصول المتعلقة بالوظائف الممولة من حساب الدعم (الفقرتان ٦١٠ و ٦١١)
- وظيفة موظف لإدارة الممتلكات (ف-٣) (لفترة ٦ أشهر) لاستعراض تبسيط إجراءات إدارة الممتلكات وتقديم المشورة بشأنه بهدف إعادة النظر في تفويض السلطة إلى البعثات الميدانية (الفقرة ٦١٢).

١٦٥ - وتتساءل اللجنة الاستشارية عن مدى ملاءمة معظم الطلبات لشعبة المرافق والخدمات التجارية في إطار ميزانية حساب الدعم، حيث إن العديد من هذه المهام تتعلق باحتياجات المنظمة ككل، وينبغي توفيرها مركزيا من خلال مكتب خدمات الدعم المركزية (انظر الفقرة ٥٧ أعلاه). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظائف المقترحة، باستثناء وظيفة واحدة لموظف تخطيط حيز المكاتب (ف-٣) لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالحيز المكتبي.

إدارة الشؤون الإدارية :التكاليف التي تدار مركزيا

١٦٦ - تشمل التكاليف التي تدار مركزيا في إدارة الشؤون الإدارية الموارد المخصصة للمرافق والبنية التحتية (٤٠٠ ٩٨٢ ٢٣ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٥٣٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ١٤٣ ٣ دولار) (انظر A/63/767، الفقرات من ٦٣٧ إلى ٦٣٩). وتلاحظ اللجنة أن التقديرات تغطي الوظائف المستمرة وعددها ٢٠٠ وظيفة، والوظائف الجديدة المقترحة وعددها ٩٢ وظيفة، فضلا عن وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

١٦٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بتعديل الاعتمادات المرصودة لأوجه الإنفاق تلك، مع مراعاة توصيات اللجنة (انظر الفقرة ٢٠١ أدناه).

(د) مكتب خدمات الرقابة الداخلية

١٦٨ - تعكس موارد حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، والبالغة ٠٠٠ ٤١١ ٢٥ دولار، انخفاضا قدره ٢٠٠ ٤٦٨ ١ دولار (أو ٥,٥ في المائة)، بالمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وهذا الانخفاض هو النتيجة الصافية للاحتياجات الإضافية في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف (٣٠٠ ٧٣٠ ٥ دولار)، ويعادله انخفاض يتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف (٥٠٠ ١٨٩ ٧ دولار).

١٦٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قد قدمت، وفقا للفقرة ٢ (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٥، المرفق) تقريرا عن استعراضها للميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر A/63/703). واجتمعت اللجنة الاستشارية مع أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وتبادلت وجهات النظر بشأن تأييدهم لمقترحات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المبينة في الفقرة ٣١ من الوثيقة A/63/703.

الوظائف

١٧٠ - تغطى الموارد المقترحة للوظائف والبالغة ٩٠٠ ٢٢١ ١٩ دولار (أي بزيادة قدرها ٣٠٠ ٧٣٠ ٥ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) ما مجموعه ١٤٤ وظيفة ممولة من حساب الدعم، وهو ما يشكل زيادة صافية قدرها ٣٥ وظيفة (هي ناتج إضافة ٤٩ وظيفة واقتراح إلغاء ١٤ وظيفة).

شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومجموعة مراجعي الحسابات المقيمين

١٧١ - يشمل ملاك الموظفين الحالي الممول من حساب الدعم ما مجموعه ٩٢ وظيفة، منها ١٨ وظيفة في نيويورك (١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٧ ف-٤ و ٤ ف-٣ و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) فيما تشكل ٧٤ وظيفة ملاك مراجعي الحسابات المقيمين في بعثات حفظ السلام (٨ ف-٥ و ٢٦ ف-٤ و ١٨ ف-٣ و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٥ من فئة الخدمات العامة الوطنية). وتشمل التغييرات المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلغاء ثلاث وظائف (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية) نظرا إلى انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وإنشاء وظيفتين إضافيتين مقترحتين على النحو التالي:

- وظيفة لكبير مراجعي الحسابات المقيمين (ف- ٥) لتعزيز ملاك موظفي مراجعي الحسابات المقيمين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وذلك بالنظر إلى توسع البعثة وزيادة الميزانية والطبيعة المعقدة للولاية التي تغطي بلدين؛ ويشمل الملاك الوظيفي الحالي ثلاث وظائف (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية) (انظر A/63/767، الفقرة ٦٤٠)
- وظيفة واحدة لمراجع حسابات مساعد (فئة الخدمة الميدانية) لكفالة توافر الدعم الكافي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتقديم المزيد من الدعم نظرا إلى زيادة المخاطر المتصلة بعملية الشراء، وإدارة سلسلة التوريد واستحقاقات الموظفين (انظر A/63/767، الفقرة ٦٤١)

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بشعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

شعبة التفتيش والتقييم

١٧٢ - يُقترح إنشاء ٤ وظائف جديدة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) لشعبة التفتيش والتقييم من أجل تعزيز مهامها التقييمية المتعمقة والمواضيعية، وزيادة نطاق وشمول تقييم أنشطة حفظ السلام. وتتكون قدرة الشعبة الحالية من موظف برامج واحد (ف-٤) الأمر الذي يحد من قدرة الشعبة على إنجاز أكثر من تقرير أو تقريرين كل سنة بشأن أنشطة التفتيش والتقييم، كما ورد في التقرير (انظر A/63/767، الفقرة ٦٤٥). ومن شأن الموارد الإضافية أن تمكّن الشعبة من القيام بست عمليات تقييم وتفتيش لحفظ السلام سنوياً كحد أدنى. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين الإضافيتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) لتعزيز قدرة شعبة التفتيش والتقييم.**

شعبة التحقيقات

١٧٣ - تبين احتياجات شعبة التحقيقات أنشطة إعادة الهيكلة التي بينها الأمين العام في تقريره عن تعزيز التحقيقات (A/62/582 و Corr.1). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة، في قراريها ٦٢/٢٤٧ و ٦٣/٢٥٠، أيّدت توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها (A/62/7/Add.35)، التي تطلب فيها إجراء تحليلٍ وتبريرٍ كاملين لإعادة الهيكلة المتوخاة، بما في ذلك الآثار التي ستترتب على الموظفين من تطبيق مفهوم الفريق/الوحدة ونقل المحققين من بعثات حفظ السلام. وتُلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقترحات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تُعالج شواغلها، بالإضافة إلى تلك التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (انظر A/62/814/Add.1). ويؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما ينطوي عليه الهيكل الحالي من تحديات فيما يتعلق بجودة إتمام التحقيقات وتقديم التقارير، وحسن توقيت ذلك. واستناداً إلى تحليل أعباء العمل في الفترات الماضية، وفي الوقت الحالي، واحتياجات التحقيق الإجرائية، يقترح المكتب الحد من الوظائف ومن الوظائف الحالية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وإعادة توزيعها، للتمكين من تحقيق زيادة في فعالية العمل وجودته.

١٧٤ - وتشمل المشاكل المتعلقة بالنهج الحالي، الملخصة في الفقرة ٦٦٠ من تقرير الأمين العام (A/63/767)، المصاعب المتعلقة باجتذاب المحققين المؤهلين والاحتفاظ بهم للعمل كمحققين مقيمين في البعثات؛ والعقبات التي تقف في وجه التنظيم والإدارة الفعالين، نتيجة لوجود أفرقة صغيرة في بعثات عديدة؛ وعدم إمكانية الاحتفاظ بالخبرات ذات الصلة في البعثات، بما في ذلك عدم توفر الخبرات لمعالجة حالات إساءة السلوك المالي وأوجه النقص الناجمة عن فترات الغياب الطويلة للمحققين بسبب التدابير الخاصة بالإجازات الرسمية في البعثات.

١٧٥ - ويقترح لذلك نقل الموارد من الموظفين من بعثات حفظ السلام إلى ثلاثة مراكز عملٍ بها أعداد كافية من الموظفين (نيويورك وفيينا ونيروبي)، مع الإبقاء على موارد انتقالية في البعثات الأكبر حجماً، والتي سيتم تقييمها وقياسها إزاء عدد القضايا والاحتياجات الأخرى. وكما ورد في التقرير، يبين الهيكل المقترح هدف ضمان توفر محققين مؤهلين ويتمتعون بالمهارات اللازمة، متخصصين في نوعين مختلفين من القضايا في إطار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهما قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والقضايا المالية والاقتصادية والإدارية. **وتوافق اللجنة الاستشارية على مقترحات إعادة الهيكلة لشعبة التحقيقات، على النحو الذي بينه الأمين العام في تقريره (انظر A/63/767، الفقرات ٧٠٢-٧١٨)، والتي أيدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، في تقريرها (A/63/703). وترى اللجنة أن هذه المقترحات تعالج شواغلها وشواغل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وتوصي بأن يرصد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أداء النموذج وكفاءة استخدام الموارد في الاستجابة لعدد القضايا.**

١٧٦ - ومن بين مزايا الهيكل المتخصص الجديد ما يلي: القدرة على اجتذاب موظفين مؤهلين؛ وتوافر الحجم الأساسي الضروري من الموظفين لكفالة الجودة، وإزالة ما يوجد من أوجه ضعف وعدم مرونة في الهيكل الميداني؛ وزيادة الإنتاجية وعدد ساعات العمل؛ وتحقيق إدارة ورصد التحقيقات بشكل أكثر كفاءة؛ والإدارة الشاملة والمتسمة بالكفاءة للقضايا عن طريق إسناد القضايا إلى أفرقة وفقاً للاحتياجات بدلا من بعثة معينة.

١٧٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الهيكل الجديد قد اقتُرح ليشمل ما مجموعه ٥٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة ومنصباً (٤٤ وظيفة و ١٠ وظائف مؤقتة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، مقارنة بالعدد الحالي البالغ ٧٥ وظيفة (١٢ وظيفة و ٦٣ وظيفة مؤقتة في إطار المساعدة المؤقتة العامة) أي بتخفيض قدره ٢١ وظيفة مؤقتة وثابتة. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الهيكل المُقترح وإعادة تنظيم المواد تبين الحجم الحالي للقضايا والتوجهات، التي تشمل انخفاضاً في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين في البعثات، ونقل مسؤوليات التحقيقات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى البلدان المساهمة بقوات، على النحو المبيّن في تنقيح مذكرة التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات (انظر A/61/19، الجزء الثالث، المرفق)، وزيادة عدد القضايا المتعلقة بجرائم الموظفين المؤهلين من ذوي الياقات البيضاء الناجمة عن نقل القضايا من فرقة العمل المعنية بالمشتريات. ولذا يُقترح أن يُعهد إلى شعبة التحقيقات الجديدة في نيويورك بالمسؤولية العامة عن التحقيقات المتعلقة بالمخالفات المالية والاقتصادية والإدارية، ويُعهد إلى شعبة التحقيقات في نيروبي بالمسؤولية التنفيذية عن التحقيقات المتعلقة بجرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بالإضافة إلى بعض القدرات المتعلقة بالتحقيقات في المخالفات

المالية والاقتصادية والإدارية، وأن تكون لشعبة التحقيقات في فيينا أفرقة لهذين النوعين من القضايا يُمكن نشرها بشكل سريع، حسب الاقتضاء، إلى مراكز العمل الأوروبية والعمليات في الشرق الأوسط (انظر A/63/767، الفقرات ٦٨٨-٧٠٠).

١٧٨ - وسيتم توزيع ما مجموعه ٤٣ وظيفة (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ١٢ ف-٤، و ١٧ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية، و ١٠ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى)، بما في ذلك الـ ٢٦ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة المُقترح تحويلها إلى وظائف ثابتة، و ٦ وظائف جديدة، على المراكز الإقليمية الثلاثة (انظر A/63/767، الفقرتان ٧٠٢ و ٧٠٣ والفقرات ٧٠٨-٧١٨). وستُنسّب ١٠ وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة ووظيفة واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) إلى أكبر ثلاث بعثات (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في السودان (انظر الفقرة ١٧٩ أدناه)). **ويساور اللجنة الاستشارية الانشغال فيما يتعلق بوتيرة الحد من عدد من المحققين المقيمين، لا سيما في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظراً للعدد العالي من القضايا في تلك البعثة. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار، أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتزم تقديم الخدمات للجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من شعبة التحقيقات في نيروبي. وتوصي اللجنة بأن يتواصل رصد ما يقدّم من قدرات. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الموارد من الموظفين المقترحة لشعبة التحقيقات.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٧٩ - تبين الموارد غير المتعلقة بالوظائف، والبالغة ١٠٠ ١٨٩ ٦ دولار، نقصانا قدره ٥٠٠ ١٨٩ ٧ دولار يعزى في معظمه إلى تخفيض الاحتياجات للمساعدة المؤقتة العامة (٧٠٠ ١٩٥ ٦ دولار)، نظرا للتحويل المقترح لـ ٢٦ وظيفة إلى شعبة التحقيقات، وللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٠١٢ ٢ دولار)، بسبب إلغاء الاعتماد المخصص لفرقة العمل المعنية بالمشتريات. ويعوض عن هذا النقصان في معظمه الموارد الإضافية المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٤٠٥ دولار)، نظرا للزيادة التي طرأت في تكاليف الإيجار فيما يتعلق بنقل موظفي شعبة التحقيقات إلى نيروبي وفيينا؛ وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٤٣٢ دولار)، بسبب الاحتياجات من المعدات الخاصة لإدارة القضايا اللازمة لشعبة التحقيقات؛ والاتصالات (٦٠٠ ١٠٨ دولار)، نظرا للزيادة في استخدام الاتصالات التجارية واحتياجات الاتصالات الساتلية لشعبة التحقيقات؛ والسفر الرسمي (٢٠٠ ١٣٩ دولار) نظرا للزيادة في احتياجات السفر للمحققين.

١٨٠ - وتشمل الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة، وقدرها ٨٠٠ ٥٤٧ ١ دولار (أي انخفاض قدره ٧٠٠ ١٩٥ ٦ دولار) تمويل الوظائف العشر التي ستدرج، كجزء من مقترحات إعادة هيكلة شعبة التحقيقات، في أكبر ثلاث بعثات لحفظ السلام: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١ ف-٤ و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ وبعثة الأمم المتحدة في السودان (١ ف-٤ و ٢ ف-٣)؛ وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (١ ف-٤ و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ مع توفير التمويل لما مجموعه ٩ أشهر من خدمات ثلاثة محققين بعقود قصيرة الأجل من الرتبة ف-٤، سيعمل كل منهم لمدة ثلاثة أشهر، في كل من المراكز الإقليمية لضمان التغطية الكاملة لأية احتياجات إضافية قد تنشأ، و ٢١ شهرا من الدعم للخدمات العامة (الرتب الأخرى). **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.**

(هـ) مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة

١٨١ - يبين الاعتماد المخصص لحساب الدعم، وقدره ٣٠٠ ٥٢٧ ١ دولار، المقترح لمكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٢٢ دولار، أو ١٧,٧ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم الزيادة تعود إلى الاحتياجات الإضافية للوظائف (٦٠٠ ٢١٥ دولار)، نظرا للإنشاء المقترح لثلاث وظائف جديدة (١ ف-٥ و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتشير اللجنة إلى أن الملاك الوظيفي الحالي للمكتب، الممول في إطار حساب الدعم، يتكون من ست وظائف منشورة في الميدان، وذلك تحديدا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١ ف-٥ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وفي بعثة الأمم المتحدة في السودان (١ ف-٥ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، بالإضافة إلى وظيفتين (١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، في المقر، ستلغى بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بعد دخول النظام الجديد لإقامة العدل حيز التنفيذ.

١٨٢ - وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن إنهاء الوظيفتين يتوقع أن يكون له أثر سلبي، نظرا لأن ذلك يتم أثناء الشروع في عملية كبيرة للابتعاد عن المركزية، تتطلب بذل جهود إضافية في مجال الإشراف والتنسيق والتحليل للاتجاهات العامة في الميدان، بالإضافة إلى زيادة قاعدة الزبائن (انظر A/63/767، الفقرة ٧٥٢). ولذا اقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة لمعالجة هذه الشواغر على النحو التالي:

- وظيفة موظف أقدم معني بتسوية النزاعات (ف-٥)، يتولى القيام بمراجعة شاملة لعدد متوقع من القضايا يبلغ ٤٠٠ قضية، نتيجة لإنشاء فرعين إقليميين لمكتب أمين المظالم في كينشاسا والخرطوم، بغية تقديم تحليل للتوجهات العامة (انظر A/63/767، الفقرات ٧٥١-٧٥٣)

- وظيفة موظف مكلف بقضايا (ف-٤)، تسند إليه معالجة القضايا المتعلقة بسلوك العاملين في حفظ السلام، ولا سيما تلك المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي لم ينظر فيها فرعا كينشاسا والخرطوم (A/63/767، الفقرات ٧٥٤-٧٥٧)

- وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، لتقديم الدعم الإداري اللازم، والمساعدة في إعداد التقارير، وتعهد قاعدة البيانات والمساعدة في استلام ملفات القضايا وتتبعها (انظر A/63/767، الفقرة ٧٥٨)

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف أقدم معني بحل النزاعات (ف-٥)، نظرا لأهمية ما يقوم به من مهام وطبيعتها العامة، وعلى وظيفة المساعد الإداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتعتقد اللجنة بأنه ينبغي اكتساب خبرة بشأن تنفيذ الهيكل الجديد وعدد القضايا قبل الموافقة على وظيفة الموظف المكلف بقضايا (ف-٤)؛ ولذا توصي بعدم الموافقة عليها في هذا الوقت.

(و) مكتب الأخلاقيات

١٨٣ - تخصص الموارد المقترحة من حساب الدعم، وقدرها ٨٠٠ ٠٤٧ ١ دولار، اعتمادا لاحتياجات المكتب من الموارد غير المتعلقة بالوظائف إذ أن ملاكه الوظيفي، (٦ من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة)، يمول في إطار الميزانية العادية. ويبين الاعتماد للمساعدة المؤقتة العامة وقدره ٦٠٠ ٢٦٠ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٨٩ دولار على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، نظرا لاستمرار وظيفتين لموظف أخلاقيات (ف-٣) ومساعد مكتب (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وقد طبق عليهما عاملا تأخير في التعيين بنسبة ٥٠ و ٣٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للمساعدة المؤقتة العامة.**

١٨٤ - ويقترح مبلغ ٥٠٠ ٧٣٢ دولار للخدمات الاستشارية، بما في ذلك خدمات خبير استشاري (لمدة ٦ أشهر) لتنظيم وتقديم التدريب المتعلق بالأخلاقيات في المقر والبعثات الميدانية، وللخدمات المتعلقة باستعراض ملفات الموظفين فيما يتعلق ببرنامج إقرار الذمة المالية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في هذا الوقت. بيد أن اللجنة ترى أن الأمانة العامة ينبغي لها أن تستكشف إمكانيات أخرى لكي يتسنى معالجة المهام داخليا بطريقة أكثر كفاءة من حيث التكلفة.**

(ز) مكتب الشؤون القانونية

١٨٥ - يبين الاعتماد المقترح لمكتب الشؤون القانونية، وقدره ٢٠٠ ٥٤٥ ٣ دولار، في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، زيادة قدرها ٦٠٠ ١١٨ ١ دولار على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعزى الزيادة في معظمها إلى الموارد الإضافية للوظائف (٦٠٠ ٥٤٢ دولار)، والمساعدة المؤقتة العامة (٤٠٠ ٤٠٩ دولار) والخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٧٥ دولار). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن ملاك المكتب يتكون حاليا من ١٣ وظيفة تمول من حساب الدعم (٤ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

١٨٦ - وتشمل الزيادة في الموارد للوظائف تكلفة التأخر في نشر وظيفتين موافق عليهما للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بالإضافة إلى ثلاث وظائف إضافية مقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠:

- موظف قانوني (ف-٤)، في مكتب وكيل الأمين العام، لتقديم الدعم في تنسيق الخدمات القانونية لعمليات وأنشطة حفظ السلام، ومساعدة المستشار القانوني في القيام بمسؤولياته مع شبكة الموظفين القانونيين الميدانيين لبعثات حفظ السلام، والقيام بمهام الاتصالات مع الأقسام والمكاتب المختلفة بشأن الآثار القانونية لحفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرات ٧٨١-٧٨٣)
- موظفان قانونيان (١ ف-٥ و ١ ف-٤) لمكتب المستشار القانوني (A/63/767، الفقرة ٧٩٣). ويوجد لدى المكتب حاليا ثلاث وظائف ممولة من حساب الدعم (١ ف-٤ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وهي غير كافية، كما أشار الأمين العام في تقريره للاستجابة بالشكل الملائم لاحتياجات المشورة والمساعدة القانونيين فيما يتعلق بمسائل حفظ السلام. ولا تطلب هذه الوظائف فقط لتعزيز قدرة المكتب على الاستجابة لعبء العمل المتزايد ودعم الموظفين القانونيين في البعثات الميدانية، ولكن للمشاركة أيضا في برامج التدريب المؤسسية للموظفين القانونيين الميدانيين التي سيتم وضعها بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام

وللأسباب التي ذكرها الأمين العام في تقريره، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتي الموظفين القانونيين (١ ف-٥ و ١ ف-٤) المطلوبتين لمكتب المستشار القانوني. وترى اللجنة أن مهام وظيفة الموظف القانوني (ف-٤) المقترحة لمكتب وكيل الأمين العام يمكن القيام بها في حدود القدرات الحالية، ومن ثم توصي بعدم قبولها.

١٨٧ - وتطلب موارد تبلغ ٤٠٠ ٤٠٩ دولار لتمويل احتياجات موظفين قانونيين (ف-٤)، في الشعبة القانونية العامة لمعالجة الزيادة في طلبات المشورة والمساعدة القانونيتين فيما يتعلق بالتحقيقات التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الادعاءات بوقوع حالات غش أو سوء إدارة أو إساءة لاستخدام السلطة في عمليات حفظ السلام، ولدعم الإجازة التقنية المطلوبة من مكتب الدعم الميداني للمرشحين المتقدمين لشغل وظائف قانونية في البعثات الميدانية. **ونظرا لعبء العمل الحالي في هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للتمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة المعادلة لنفقات موظفين قانونيين (ف-٤) للشعبة القانونية العامة.**

(ح) إدارة شؤون الإعلام

١٨٨ - يُطلب مبلغ قدره ٨٠٠ ٧٥٢ دولار من موارد حساب الدعم من أجل إدارة شؤون الإعلام، بزيادة قدرها ٨٠٠ ٤٢ دولار أو ٦ في المائة. ويعزى السبب الرئيسي في هذه الزيادة إلى ارتفاع التكاليف القياسية لأربع وظائف مستمرة (٢ ف-٤، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ممولة من حساب الدعم. ويطلب مبلغ قدره ٠٠٠ ١٨ دولار لتغطية تكلفة خدمات استشارية ستقدم لإجراء دورات تدريب لموظفي بعثات حفظ السلام ولموظفي المقر الذين يتم اختيارهم لإيفادهم إلى بعثات حفظ السلام. **وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الموارد المقترحة للاستعانة بخبراء استشاريين في إدارة شؤون الإعلام. وترى اللجنة أنه ينبغي الاستعانة بالقدرات المتوفرة داخليا لهذا الغرض.**

(ط) إدارة شؤون السلامة والأمن

١٨٩ - يُقترح رصد مبلغ قدره ٠٠٠ ١٧٩ ٥ دولار من موارد حساب الدعم من أجل إدارة شؤون السلامة والأمن، للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهو يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٦٦٧ ١ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وتعكس هذه الزيادة الموارد الإضافية المطلوبة للوظائف (١٠٠ ٦٨٨ دولار)، بسبب اقتراح ٦ وظائف إضافية، والموارد الإضافية غير المتعلقة بالوظائف (٩٠٠ ٩٧٨ دولار) الناجمة عن الزيادة المقترحة في

متطلبات السفر الرسمي (٩٠٠ ٤٦٦ دولار) وفي اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٤٠٨ دولار).

الوظائف

١٩٠ - وتبين فيما يلي الوظائف الست الإضافية المطلوبة لإدارة شؤون السلامة والأمن:

- خمس وظائف إضافية لقسم التدريب وتنمية القدرات لثلاثة مدربين (خدمات الأمن) ولضابطي تدريب على الحماية المباشرة (ف-٣)، لتلبية متطلبات التدريب العامة المترتبة على زيادة عدد الموظفين الأمنيين، وتوفير التدريب الأمني المتخصص ومنح الشهادات لضباط الحماية المباشرة المقدمين من وحدة دعم البعثات (انظر A/63/767 و Corr.1 الفقرات ٨١٨ — ٨٢٩)
- وظيفة إضافية لموظف تنسيق شؤون الأمن (الرتبة ف-٣) من أجل وحدة تنسيق الحماية في دائرة شؤون السلامة والأمن لتلبية المتطلبات في مجال الحماية المباشرة وتنسيق العمليات في البعثات الميدانية ووضع أطر السياسة العامة وإجراءات التشغيل الموحدة (انظر A/63/767، الفقرات ٨٣٠-٨٣٢)

وتقر اللجنة الاستشارية بأهمية مهام التدريب والتنسيق. حيث أنها ترى أيضا أنه ينبغي معالجة مسألة تعزيز الترتيبات الأمنية للأمم المتحدة بصورة متكاملة. وقد أوصت اللجنة في تقريرها عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/63/769، الفقرة ٥) بإعداد تقرير شامل عن إطار سياسة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، ليُقدم إلى الجمعية العامة في مستهل الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والستين حتى يتسنى لها النظر فيه بالاقتران مع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مع مراعاة نتائج المراجعة الإدارية التي أوصى بها الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في جميع أنحاء العالم. وعليه، توصي اللجنة بأن يُضطلع بمهام التدريب والتنسيق المتوخاة بالاستعانة بالقدرات المتوفرة في الوقت الحاضر.

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٩١ - يمثل مبلغ ٩٠٠ ٠٨٦ ١ دولار، المقترح رصده من الموارد لتغطية السفر، زيادة قدرها ٩٠٠ ٤٦٦ أو ٧٥,٣ في المائة على المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. **وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المطلوبة للسفر بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.**

١٩٢ - وتشمل المتطلبات في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، وقدرها ٥٠٠ ٥٢٣ دولار، اعتمادا قدره٨٠٠ ٤٣٥ دولار لتغطية تكاليف احتياز لوازم من

الأسلحة النارية والذخائر لاستخدامها في برنامج التدريب على الحماية المباشرة (انظر A/63/767، الفقرة ٨٥٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن شراء هذه اللوازم يمثل تكلفة غير متكررة؛ وأن الاحتياجات من الذخائر للدورات المقبلة للتدريب على الحماية المباشرة ستوفَّر من خلال رسوم الدورات المحملة على بعثات حفظ السلام.

(ي) مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٩٣ - تشمل ميزانية حساب الدعم اعتماداً يرصد لأول مرة، مبلغه ٨٠٠ ٧٢٦ ١٨ دولار، من أجل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أنشأت مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بموجب قرارها ٢٦٢/٦٣. وقد خُصصت للمكتب، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، موارد من حساب الدعم مبلغها ٦٠٠ ٤٩٦ ١٣ دولار (تشمل مبلغا قدره ٥٠٠ ٠١٧ ٥ دولار من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني ومبلغا قدره ١٠٠ ٤٧٩ ٨ دولار اعتمد من أجل مشروع تخطيط موارد المؤسسة ومركز البيانات الرئيسي الجديد في المرج الشمالي). وشملت إعادة توزيع الوظائف ١٠ وظائف (٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٢ ف-٢/١، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، نقلت من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني، ووظيفتين (١ من الرتبة ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) أقرتا من أجل شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات.

١٩٤ - وتصل موارد حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى مبلغ قدره ٨٠٠ ٧٢٦ ١٨ دولار. وتشمل الموارد المخصصة للوظائف، وقدرها ٢٠٠ ٢٦١ ٢ دولار، تكلفة الوظائف المستمرة الاثنتي عشرة لمدة ١٢ شهرا (مقارنة بالاعتماد السابق الذي يغطي مدة ٦ أشهر) وتكاليف الوظائف الثلاثة الإضافية المقترحة. وتُقترح أيضا موارد غير متعلقة بالوظائف بمبلغ قدره ٦٠٠ ٤٦٥ ١٦ دولار.

الوظائف

١٩٥ - تبين فيما يلي الوظائف الإضافية الثلاث المقترحة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- وظيفة رئيس لدائرة النظم الميدانية برتبة ف-٥ للإشراف على تنفيذ النظم المؤسسية لعمليات حفظ السلام في الميدان ورصده وتوجيهه (انظر A/63/767، الفقرات ٨٦٠-٨٦٦)

- وظيفتان من الرتبة ف-٤ لدائرة الإدارة الاستراتيجية، إحداهما لموظف لنظم المعلومات، يتولى تقديم المساعدة لموظفي عمليات حفظ السلام في إعداد دراسات جدوى للمشاريع، وأدوات لمنهجية إدارة المشاريع، والأخرى لمحلل لدعم الزبائن، لتشكيل فريق متخصص يُعنى بخدمات الزبائن لتوفير الدعم اللازم لعمليات حفظ السلام (انظر A/63/767، الفقرات ٨٦٧-٨٧١)

وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٦٣/٢٦٢ بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتخذت أيضا عددا من المقررات بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها، وتخطيط الموارد في المؤسسة، والأمن، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. وترى اللجنة أنه ليس من الصواب طلب موارد إضافية بعد انقضاء هذه الفترة القصيرة على اتخاذ مقررات رئيسية بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها وبرامجها في المنظمة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقع أن ينجز المرحلة الأولى من استعراض هياكل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد الأمانة العامة، بغية ترشيد وتنسيق العمليات والهياكل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من الازدواجية، واستخدام الموارد على النحو الأمثل. وقد أشارت اللجنة إلى هذه المسألة في تقريرها عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام (انظر A/63/746). وبعد الاستفسار، زُودت اللجنة بخريطة تنظيمية منقحة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ترد بوصفها المرفق الخامس لهذا التقرير. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يدعم هياكله قبل أن يطلب موارد إضافية. وبالنظر إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء الوظائف الإضافية المعنية في هذه المرحلة.**

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٩٦ - تقترح موارد مبلغها ٦٠٠ ٦٤٧ ١ دولار لتغطية تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، وذلك على النحو التالي (انظر A/63/767، الفقرات ٨٧٣-٨٧٩):

- وظيفتان (١ ف-٥، و ١ ف-٣، لمدة ١٢ شهرا لكل منها) لدعم مشاريع نظام إدارة المحتوى في المؤسسة، المتعلقة بتقديم تقارير حفظ السلام، ومشاريع مبدأ حفظ السلام، ومشروع التشغيل الآلي لعملية تقديم تقارير حفظ السلام، ومستودع المحتوى المتعلق بتوجيه عمليات حفظ السلام، وحصة عمليات حفظ السلام من التكاليف

- وظيفتان (١ ف-٥، و ١ ف-٣، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما) لدعم نظام إدارة العلاقات مع الزبائن فيما يتعلق بإدارة خدمات تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات
- وظيفتان (١ ف-٤، و ١ ف-٣، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما) لدعم نظام إدارة العلاقات مع الزبائن فيما يتعلق بمشروع إدارة خدمات إعداد فواتير الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الإبقاء على وظيفة واحدة (من الرتبة ف-٣ لمدة ١٠ أشهر) لأداء مهام قيادة إدارة المشروع والرقابة على الموارد التقنية المتخصصة المتعلقة بنظام إدارة الهوية في المؤسسة
- الإبقاء على وظيفة واحدة (ف-٣ لمدة ١٠ أشهر) لكفالة تركيب معدات حاسوبية متخصصة للوقود، ودمجها في نظام تخطيط موارد المؤسسة المقترح، وإضافة وظيفة جديدة (ف-٤ لمدة ١٠ أشهر) لأداء مهام إدارة المشروع، بما في ذلك الإشراف على نظام إدارة الوقود

وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة واحدة مؤقتة (ف-٥ لمدة ١٢ شهرا) مقترحة من أجل مشروع تقديم التقارير عن حفظ السلام، والوظيفتين (١ ف-٥، و ١ ف-٣ لمدة ١٢ شهرا لكل منهما) المقترحتين فيما يتعلق بإدارة المساهمات بقوات، ووظيفة واحدة مؤقتة (ف-٣ لمدة ١٢ شهرا) مقترحة من أجل مشروع إعداد فواتير الاتصالات السلكية واللاسلكية، واستمرار الوظيفة المؤقتة (ف-٣ لمدة ١٠ أشهر) المتعلقة بنظام إدارة الهوية في المؤسسة، واستمرار الوظيفة المؤقتة (ف-٣ لمدة ١٠ أشهر) الخاصة بإدارة الوقود، والوظيفة الجديدة المؤقتة (ف-٤ لمدة ١٠ أشهر) المقترحة من أجل إدارة المشروع المتعلق بنظام إدارة الوقود. وأما المهام على مستوى الرتبة ف-٣ فيما يتعلق بتقديم التقارير، وعلى مستوى الرتبة ف-٤ فيما يتعلق بإعداد فواتير الاتصالات السلكية واللاسلكية، فينبغي الاضطلاع بها بالاستعانة بالقدرات المتوفرة داخليا.

١٩٧ - وأحيطت اللجنة علما في رسالة منفصلة بأن سبع وظائف من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة، يضطلع شاغلوها حاليا بمهام ويطلب استمرارها في أداء مهام رئيسية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ فيما يتعلق بمركز بيانات إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك، قد استبعدت سهوا من موارد حساب الدعم المقترحة لمكتب رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقد نقلت وظائف المساعدة المؤقتة العامة السبع (٥ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، التي كانت سابقا تحت إشراف شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، إلى مكتب

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣. وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الموارد ذات الصلة تبلغ ٠٠٠ ٠٢٨ ١ دولار، وأنه يقترح استيعابها. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استمرار المهام المقدمة في إطار تمويلها من المساعدة المؤقتة العامة، وبإدراج الموارد ذات الصلة في التقرير عن أداء حساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.**

١٩٨ - وسيغطي قسط كبير من الموارد المقترحة لتكنولوجيا المعلومات، وقدرها ٠٠٠ ٩٧٣ ١٣ دولار، تكاليف احتياز خدمات ومعدات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة (A/63/767، الفقرات ٨٨٩-٩٠٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ذلك المبلغ الكلي يشمل مبلغا قدره ٠٠٠ ٥٤٢ ٨ دولار لتغطية تكاليف احتياز برامج حاسوبية، ومبلغا قدره ٠٠٠ ٢٤٢ ٢ دولار لتغطية تكاليف رخص البرامج الحاسوبية ورسومها، ومبلغا قدره ٧٠٠ ١٥ ٣ دولار لتغطية تكاليف الخدمات التعاقدية. وفيما يخص مجموعات البرامج الواسعة، خصص مبلغ قدره ٧٠٠ ٨٣٤ ١٠ دولار لثلاثة مشاريع جديدة: نظام إدارة العلاقة مع الزبائن، ونظام إدارة المحتوى في المؤسسة (ستتم إدارة نظم المؤسسة مركزيا من أجل المنظمات على النحو المبين في الوثيقة A/62/510/Rev.1)، ونظام الحراسة العالمي، الذي يوفر نهجا منسقا من أجل دعم أمن وسلامة موظفي حفظ السلام في الميدان؛ ويرصد مبلغ قدره ٠٠٠ ٠٦٥ ٣ دولار لتغطية تكاليف المتطلبات المستمرة المتعلقة بستة نظم ميدانية نُقلت من إدارة الدعم الميداني، وهي: نظام إدارة الهوية في المؤسسة، ونظام إدارة حافظة الأوراق المالية، ونظام غالاكسي، ونظم إدارة الوقود وحصص الإعاشة؛ ومبلغ قدره ٢٠٠ ٧٤ دولار لتغطية تكاليف احتياز معدات تكنولوجيا المعلومات وإصلاحها وصيانتها، وتكاليف الهياكل الأساسية (التي تطبق بشأنها التكاليف القياسية للوظائف المستمرة والجديدة المقترحة) (انظر A/63/676، الفقرات ٩٠١-٩٠٥).

١٩٩ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة من أجل تكنولوجيا المعلومات بنسبة ٥ في المائة، ليستخدمها المكتب على النحو الذي يستنسبه، مع مراعاة الأولويات النسبية لمختلف المشاريع.**

٥ - الخلاصة

٢٠٠ - **أوصت اللجنة الاستشارية في هذا التقرير بالموافقة على ما مجموعه ١٠٦ وظائف من أصل الوظائف الإضافية البالغ مجموعها ١٨٢، التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن ميزانية حساب الدعم (A/63/767 و Corr.1).**

٢٠١ - وتنطوي توصيات اللجنة الاستشارية على تخفيضات يبلغ مجموعها الإجمالي ٨٠٠ ٨١٧ ١٩ دولار (وصافيها ١٠٠ ٩١٣ ١٧ دولار)، على النحو التالي:

الإدارة/المكتب	المبالغ المخفضة المتعلقة بالوظائف (إجماليها)	المبالغ المخفضة غير المتعلقة بالوظائف (إجماليها)
إدارة عمليات حفظ السلام	٠٠٠ ٢٩٨ ٢	(٢٠٠ ٨٢١)
إدارة الدعم الميداني	٣٠٠ ٢٦٨ ٤	٧٠٠ ٢١٦ ٣
إدارة الشؤون الإدارية	٥٠٠ ٨٤٢ ٤	٩٠٠ ٤٨٣ ١
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٥٠٠ ٤٧٢	٦٠٠ ٣٨٥
المكتب التنفيذي للأمين العام	٠٠٠ ٤٤	–
مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة	١٠٠ ٢١١	١٠٠ ٤٦
مكتب الأخلاقيات	–	–
مكتب الشؤون القانونية	٢٠٠ ٣٠٨	١٠٠ ١٢٥
إدارة شؤون الإعلام	٨٠٠ ٣٠	٠٠٠ ١٨
إدارة شؤون السلامة والأمن	٤٠٠ ٦٠٢	٧٠٠ ٣٧٦
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦٠٠ ٤٤٥	٦٠٠ ٤٦٣ ١
المجموع	**٤٠٠ ٥٢٣ ١٣**	**٤٠٠ ٢٩٤ ٦**

٢٠٢ - وعليه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقر الجمعية العامة الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بها بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ٦٢٩ ٣٠٤ دولار (وصافيه ٩٠٠ ٤٢٢ ٢٧٦ دولار) لحساب الدعم لفترة ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٠٣ - وفيما يتعلق بمقترح الأمين العام الوارد في الفقرة ٦٤ من تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/698)، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقرر الجمعية العامة أن يستخدم مبلغ مجموعه ٣٠٠ ٠٥٦ ١٥ دولار، يشمل رصيدا حرا قدره ١٠٠ ٠٥٩ ٨ دولار يتعلق بالفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومبلغ مجموعه ٢٠٠ ٩٩٧ ٦ دولار، يشمل إيرادات الفوائد (٥٠٠ ٢٤٨ ٣ دولار) وإيرادات أخرى (٩٠٠ ٢٤٥ دولار) والمبلغ الناشئ عن إلغاء التزامات في الفترة السابقة (٨٠٠ ٥٠٢ ٣ دولار)، لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٠٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يستخدم المبلغ الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقدره ٦٠٠ ٣٢٢ ٧ دولار، لتمويل احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٠٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك باستخدام مبلغ ٨٠٠ ٦٢ دولار، الذي يمثل المبلغ الفائض عن المخصصات المرصودة لاحتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لتمويل احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الوثائق

- قرارا الجمعية العامة ٦١/٢٧٩ و ٦٢/٢٥٠
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/855)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/63/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام: استعراض عام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/696)
- تقرير الأداء لميزانية حساب الدعم في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/698 و Add.1)
- تقرير الأمين العام عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/63/702 و Corr.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/703)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/63/746)
- ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/767 و Corr.1)

المرفق الأول

الملاك المقترح لمكتب العمليات، إدارة عمليات حفظ السلام، للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

الخرائط التنظيمية

ألف – شعبة أفريقيا الأولى

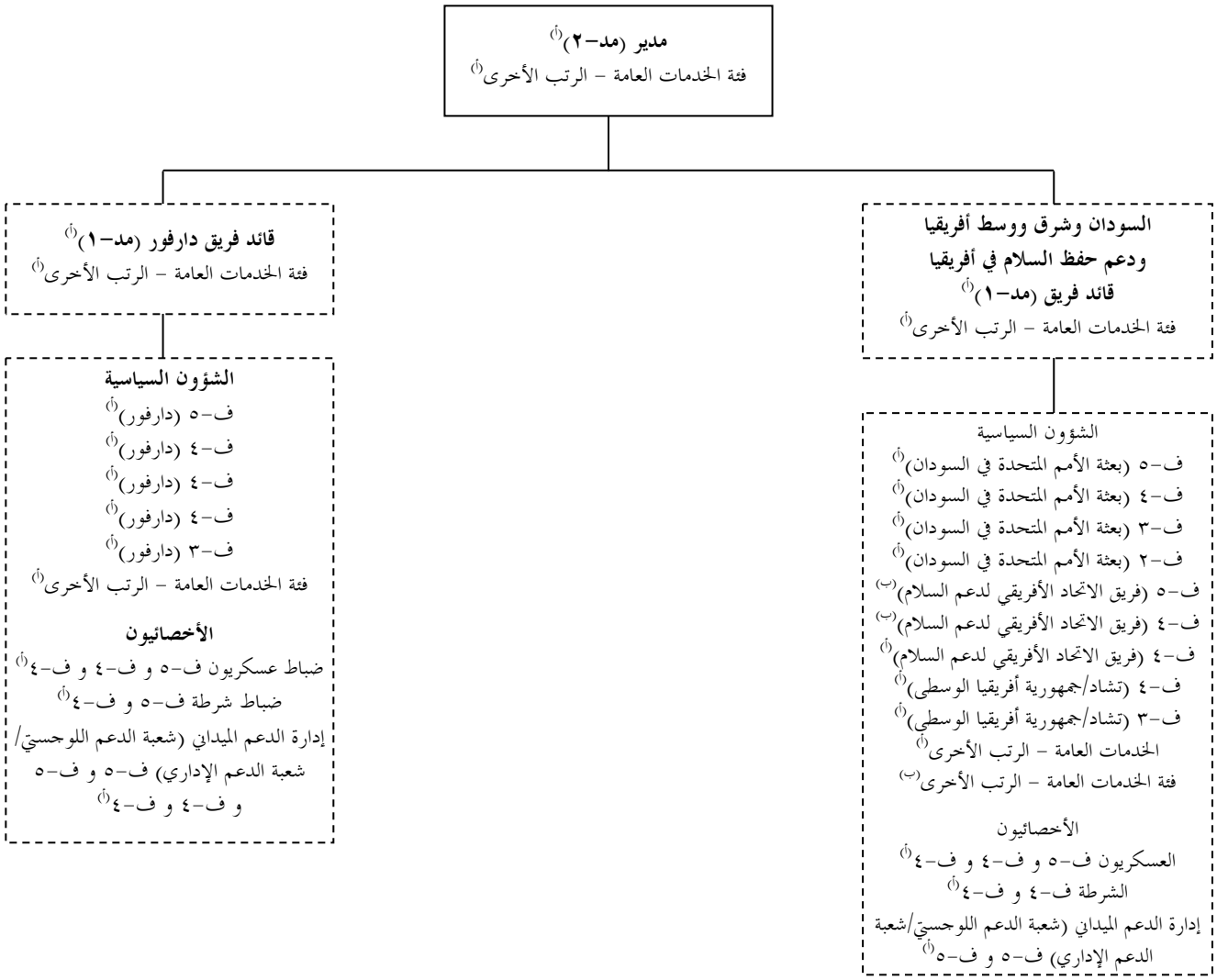

ملاحظة: علاقات وظيفية فقط. الأخصائيون واردون ضمن ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.

(أ) وظيفة معتمدة.

(ب) تحويل وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

باء – شعبة أفريقيا الثانية

ملاحظة: علاقات وظيفية فقط. الأخصائيون واردون ضمن ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.

(أ) وظيفة معتمدة.

جيم – شعبة آسيا والشرق الأوسط

ملاحظة: علاقات وظيفية فقط. الأخصائيون واردون ضمن ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.

(أ) وظيفة معتمدة.

(ب) إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف–٥.

دال – شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية

ملاحظة: علاقات وظيفية فقط. الأخصائيون واردون ضمن ملاك الموظفين المعتمد في الوحدات الرئيسية.

(أ) وظيفة معتمدة.

المرفق الثاني

موجز التحسينات التي أدخلت على عمليات التسيير والإدارة

(A/63/702- الفرع هاء)

	المبادرات	التحسينات	المكتب المسؤول	الحالة/الإطار الزمني
مبادرة تحسين أساليب العمل	مبادرة تحسين أساليب العمل، برنامج ''الجودة مع السرعة'' (Lean Six Sigma)	١١ مشروعا لتحسين الأساليب في المجالات العامة وهي التخطيط والمشتريات والموظفين واستمرار الأعمال	مكتب رئيس الأركان	المرحلة الأولى: ٩ مشاريع أنجزت في آذار/مارس ٢٠٠٩، ومشروعان أنجزا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
قيادة البعثة	استعراض مشترك تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني/إدارة الشؤون السياسية لإدارة الشواغر الحالية وتخطيط تعاقب الموظفين للتعيينات في الوظائف العليا	توحيد أساليب العمل فيما يخص الأدوار والمسؤوليات، وآليات تبادل المعلومات، وتحسين التعيينات في الوظائف العليا	قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا؛ مكتب وكيل الأمين العام	جرى استعراض الأساليب الحالية في إطار مبادرة تحسين أساليب العمل في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وما زال تنفيذ التحسينات والرصد مستمرا
إدارة الموارد البشرية	المزيد من تفويض السلطة إلى البعثات الميدانية	– تقليل عدد حالات التوظيف التي تجري معالجتها في المقر – تقليل عدد حالات الموظفين الفنيين الوطنيين، وفرادى المتعاقدين، والاستشاريين، التي تجري معالجتها في المقر – المزيد من المهام الاستراتيجية في المقر (التوظيف والتوعية والتطوير الوظيفي) – فرز أكثر كفاءة للمتقدمين للبعثات الميدانية	شعبة الموظفين الميدانيين	جرى تفويض السلطات التالية إلى البعثات الميدانية حتى آذار/مارس ٢٠٠٩: • تفويض سلطة توظيف وإدارة الموظفين الذين يجري توظيفهم محليا • تفويض سلطة التوظيف حتى رتبة مد-١ إلى ٥ بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان) • تفويض سلطة الإجازة التقنية • تفويض سلطة توظيف الموظفين الفنيين الوطنيين، وفرادى المتعاقدين، والاستشاريين • تفويض سلطة إدارة الموارد من الموظفين في البعثات

المبادرات	التحسينات	المكتب المسؤول	الحالة/الإطار الزمني
استحداث آلية الاستعراض المركزية وإدارة الفئات المهنية	– زيادة سرعة النشر إلى البعثات الميدانية، لا سيما البعثات المبتدئة أو الجاري توسيعها – زيادة الشفافية والاتساق في عمليات الاختيار – زيادة فرص التنقل للموظفين في عمليات السلام – تحسين جودة قوائم المرشحين، بما في ذلك التمثيل الجنساني والجغرافي	شعبة الموظفين الميدانيين	إتمام إنشاء مركز استعراض مركزي في الميدان وتدريبه في آذار/مارس ٢٠٠٩
برنامج إعداد مجموعة متقدمة من المتدربين	تخفيض معدل الشواغر في وظائف موظفي الموارد البشرية في البعثات الميدانية	شعبة الموظفين الميدانيين	أُنجز البرنامج الأول لإعداد مجموعة متقدمة من المتدربين في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وما زال البرنامج الثاني مستمرا ومن المقرر إنجازه في حزيران/يونيه ٢٠٠٩
إنشاء وحدة الأهالي في برنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد	– زيادة مستوى المعرفة والكفاءة والمساءلة في البعثات الميدانية – تحسين أداء المهام الإدارية في البعثات	فريق شعبة الموظفين الميدانيين/برنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد	– في عام ٢٠٠٨، أنجز ٤٠ مشاركا المشروع التجريبي لبرنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد – التحق بالبرنامج فصل آخر من ٤٠ مشاركا في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩
وضع إجراءات تشغيلية موحدة بشأن إدارة ملاك الموظفين	– المزيد من السلطة للبعثات لإدارة مواردها	شعبة الموظفين الميدانيين	إصدار إجراءات تشغيلية موحدة وتفويض السلطة لجميع البعثات اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٨
بدء تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية في الميدان	– تحسين جودة البيانات في المجالات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية – زيادة مستوى الفهم لدور ومسؤولية القيادة العليا للبعثات في إدارة الموارد البشرية – تحسين تحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم قوي من المقر	شعبة الموظفين الميدانيين	ما زال جاريا. ستجري استعراضات منتصف الفترة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للبعثات الممولة عن طريق ميزانية حفظ السلام، وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ للبعثات السياسية الخاصة الممولة من الميزانية العادية. يجري إدماج البيانات الأساسية ضمن النظام لأغراض الرصد

	المبادرات	التحسينات	المكتب المسؤول	الحالة/الإطار الزمني
السلوك والانضباط	بدأ العمل بنظام جديد لتتبع سوء السلوك في تموز/يوليه ٢٠٠٨	– الإبلاغ المنظم والموحد بشأن ادعاءات سوء السلوك – تحسين الاتصال الفوري بين وحدة السلوك والانضباط/المقر وأفرقة السلوك والانضباط في البعثات	وحدة السلوك والانضباط	ما زال جاريا. بدأ العمل بنظام جديد لتتبع سوء السلوك في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد أدرجت ١٠٠ ٢ حالة تقريبا في نظام التتبع، وهي تشمل بيانات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨
	حملات لمكافحة البغاء في ست بعثات	زيادة وعي سكان البلدان المضيفة بسياسة عدم التسامح إطلاقا التي تنتهجها الأمم المتحدة	وحدة السلوك والانضباط	تنتهي أنشطة الحملة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩
	وضع الصيغة النهائية لوحدة التدريب لمديري الإدارة الوسطى والعليا بشأن منع الاعتداء والاستغلال الجنسيين	– تحسين قدرات المديرين على الوفاء بالمسؤوليات إزاء منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين – استكمال وتبسيط مواد التدريب	وحدة السلوك والانضباط	وضعت برامج التدريب في صيغتها النهائية ووزعت على أفرقة السلوك والانضباط في البعثات في نيسان/أبريل ٢٠٠٨
الإدارة المالية	أفرقة العد الحسابي (أباكوس)	– تقليص المدة التي يستغرقها استعراض إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني للمشروع النهائي لميزانية البعثات التي يزورها فريق أباكوس من ٣ أسابيع تقريبا إلى يوم واحد – تقديم الميزانية في الموعد المحدد	شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية	ما زال جاريا. ستستمر زيارات أفرقة العد الحسابي (أباكوس) في دورة ميزانية ٢٠١٠-٢٠١١
	باكت	تخفيض معدل الشواغر في وظائف موظفي الموارد البشرية في البعثات الميدانية	شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية	ما زال جاريا. أكملت أول دفعة مكونة من ستة متدربين من موظفي الميزانية في البعثات ذلك البرنامج في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وستكمل الدفعة الثانية وهي من المتدربين من موظفي المالية والميزانية في البعثات ذلك البرنامج خلال نيسان/أبريل – حزيران/يونيه ٢٠٠٩
اللوجستيات	الشراكة الاستراتيجية في مجال رسم الخرائط	– دعم الاحتياجات من المعلومات الجغرافية في البعثات – تسهيل عملية اقتناء بيانات رسم الخرائط للعمليات الميدانية	شعبة الدعم اللوجستي	ما زال جاريا. أقيمت شراكات مع مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية؛ والمكتب الجغرافي المشترك بين الجيوش؛ ووزارة الدفاع الفرنسية؛ ومركز السواتل التابع للاتحاد الأوروبي

	المبادرات	التحسينات	المكتب المسؤول	الحالة/الإطار الزمني
	تنفيذ الوحدات المستضافة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات	– تحقيق وفورات في التكاليف للمنظمة بسبب القرب من البعثات – توفير الموارد والخدمات الهندسية والمتعلقة بالمعلومات الجغرافية للبعثات	شعبة الدعم اللوجستي	ما زال جاريا. أنشئت الوحدات المستضافة التالية في شعبة الدعم اللوجستي: مركز نظام المعلومات الجغرافية؛ ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية؛ والمكتب الإقليمي لسلامة الطيران؛ ومركز التوحيد والتصميم الهندسيين
	تعيين مركز العمليات الجوية الاستراتيجية	تحسين رصد وتتبع حركة الطائرات والبضائع للعمليات فيما بين البعثات	شعبة الدعم اللوجستي	بدأت المرحلة الحالية من تنفيذ منهجية المفهوم الإقليمي والعالمي في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ومن المتوقع إنجاز التنفيذ بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠
	إضفاء الطابع الإقليمي على مكتب سلامة الطيران	توفير الرقابة على السلامة على نحو فعال من حيث التكلفة	شعبة الدعم اللوجستي	ما زال جاريا. توفر الرقابة على السلامة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لا تزال إدارة الدعم الميداني ملتزمة بإنشاء مكتب إقليمي لسلامة الطيران لبعثات غرب أفريقيا
المشتريات	الاستعراض المشترك الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني لهيكل إدارة المشتريات	ورقة إدارة المشتريات	إدارة الشؤون الإدارية ومكتب وكيل الأمين العام/إدارة الدعم الميداني	تقوم إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني حاليا بوضع مسودة للورقة
		استكمال دليل المشتريات		الاستكمالات جارية
		زيادة تفويض سلطة المشتريات الميدانية من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار		نُفذت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
		توسيع نطاق تدريب موظفي حفظ السلام		ما زال جاريا. أنجز تقييم للاحتياجات التدريبية واقترحت إدارة الدعم الميداني إنشاء فريق عامل مشترك بين إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية، ليقرر أنسب مسار للعمل
		حفظ سجلات الوفود الميدانية		نُفذ. تفويضات المشتريات الميدانية الصادرة عن إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية

	المبادرات	التحسينات	المكتب المسؤول	الحالة/الإطار الزمني
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مبادرات الأثر الطفيف	تحقيق مركزية موظفي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وعنتيبي، مع الكفاءة المتوقعة في تخفيض كبير في الاحتياجات من الطاقة والحيز وأخصائيي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البعثات منفردة	شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ما زال جاريا. يمكن قياس نواتج تقديم الخدمات وأوجه الكفاءة فيها خلال دورتي الميزانية القادمتين
	برنامج منح شهادات إدارة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	تحسين جودة خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البعثات الميدانية	شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ما زال جاريا. إجراء دراسة استقصائية عن خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال دورتي الميزانية القادمتين

المرفق الثالث

النفقات الحالية والمتوقعة لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، (في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩)

		من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩		النفقات المتوقعة للفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩			
	المخصصات[أ]	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات المتوقعة	مجموع النفقات بما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الفرق (النسبة المئوية)
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)
الموارد المتعلقة بالوظائف							
الموظفون الدوليون	١٧٤ ٩٢٨,٧	١٠٦ ٧٧٧,٦	٦٨ ١٥١,١	٥٧ ٦٥٦,٥	١٦٤ ٤٣٤,١	١٠ ٤٩٤,٦	٦,٠
المساعدة المؤقتة العامة	١٧ ٨٧٦,٦	١٠ ٦٧٠,٦	٧ ٢٠٦,٠	٣ ٣٥٧,٠	١٤ ٠٢٧,٦	٣ ٨٤٩,٠	٢١,٥
المجموع الفرعي	**١٩٢ ٨٠٥,٣**	**١١٧ ٤٤٨,١**	**٧٥ ٣٥٧,٢**	**٦١ ٠١٣,٦**	**١٧٨ ٤٦١,٧**	**١٤ ٣٤٣,٦**	**٧,٤**
الموارد غير المتعلقة بالوظائف							
الخبراء الاستشاريون	٥ ٧٢١,١	٣ ١٣٢,١	٢ ٥٨٩,٠	١ ٤٧٦,٧	٤ ٦٠٨,٨	١ ١١٢,٣	١٩,٤
السفر في مهام رسمية	١٣ ٦٣٢,٩	٧ ٦١١,١	٦ ٠٢١,٨	٥ ٥٣٧,٠	١٣ ٠٠٧,١	٦٢٥,٨	٤,٦
المرافق والهياكل الأساسية	٢٤ ٨٣٣,٥	٢٣ ٦٧٧,٨	١ ١٥٥,٧	١ ٤٨٨,٧	٢٥ ١٦٦,٥	(٣٣٣,٠)	(١,٣)
الاتصالات	٢ ٩٤٦,٥	١ ٦٨٥,٤	١ ٢٦١,١	١ ٢٢٢,٣	٢ ٩٠٧,٧	٣٨,٨	١,٣
تكنولوجيا المعلومات	٢٧ ٣٣٨,٧	٧ ٥٣٤,٨	١٩ ٨٠٣,٩	١٩ ٩٢١,٣	٢٦ ٩٥٥,٧	٣٨٣,٠	١,٤
الخدمات الطبية	١١٦,١	٨٨,٢	٢٧,٩	٢٩,١	١١٧,٣	(١,٢)	(١,٠)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٥ ٠٠٧,٨	٤ ٦١٤,٦	١٠ ٣٩٣,٢	٤ ٣٢١,٩	٨ ٩٣٦,٥	٦ ٠٧١,٣	٤٠,٥
المجموع الفرعي	**٨٩ ٥٩٦,٦**	**٤٨ ٣٤٤,٠**	**٤١ ٢٥٢,٦**	**٣٣ ٩٩٦,٩**	**٨١ ٦٩٩,٤**	**٧ ٨٩٧,٢**	**٨,٨**
إجمالي الاحتياجات	**٢٨٢ ٤٠١,٩**	**١٦٥ ٧٩٢,١**	**١١٦ ٦٠٩,٨**	**٩٥ ٠١٠,٥**	**٢٦٠ ١٦١,٢**	**٢٢ ٢٤٠,٧**	**٧,٩**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٦ ٢٢١,٢	١٢ ٤٤٩,٧	١٣ ٦٨٤,٥	١٢ ٢١٦,٨	٢٤ ٦٦٦,٥	١ ٤٦٧,٧	٥,٦
صافي الاحتياجات	**٢٥٦ ١٨٠,٧**	**١٥٣ ٣٤٢,٤**	**١٠٢ ٩٢٥,٣**	**٨٢ ٧٩٣,٧**	**٢٣٥ ٤٩٤,٧**	**٢٠ ٧٧٣,٠**	**٨,١**

(أ) تعكس الأموال المعتمدة لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ومركز البيانات الأولية الجديد في الحديقة الشمالية، البالغة قيمتها ١٠٠ ٤٧٩ ٨ دولار، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣.

المرفق الرابع

الخريطة التنظيمية

إدارة عمليات حفظ السلام

مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، شعبة الشرطة

(الملاك المقترح في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩)

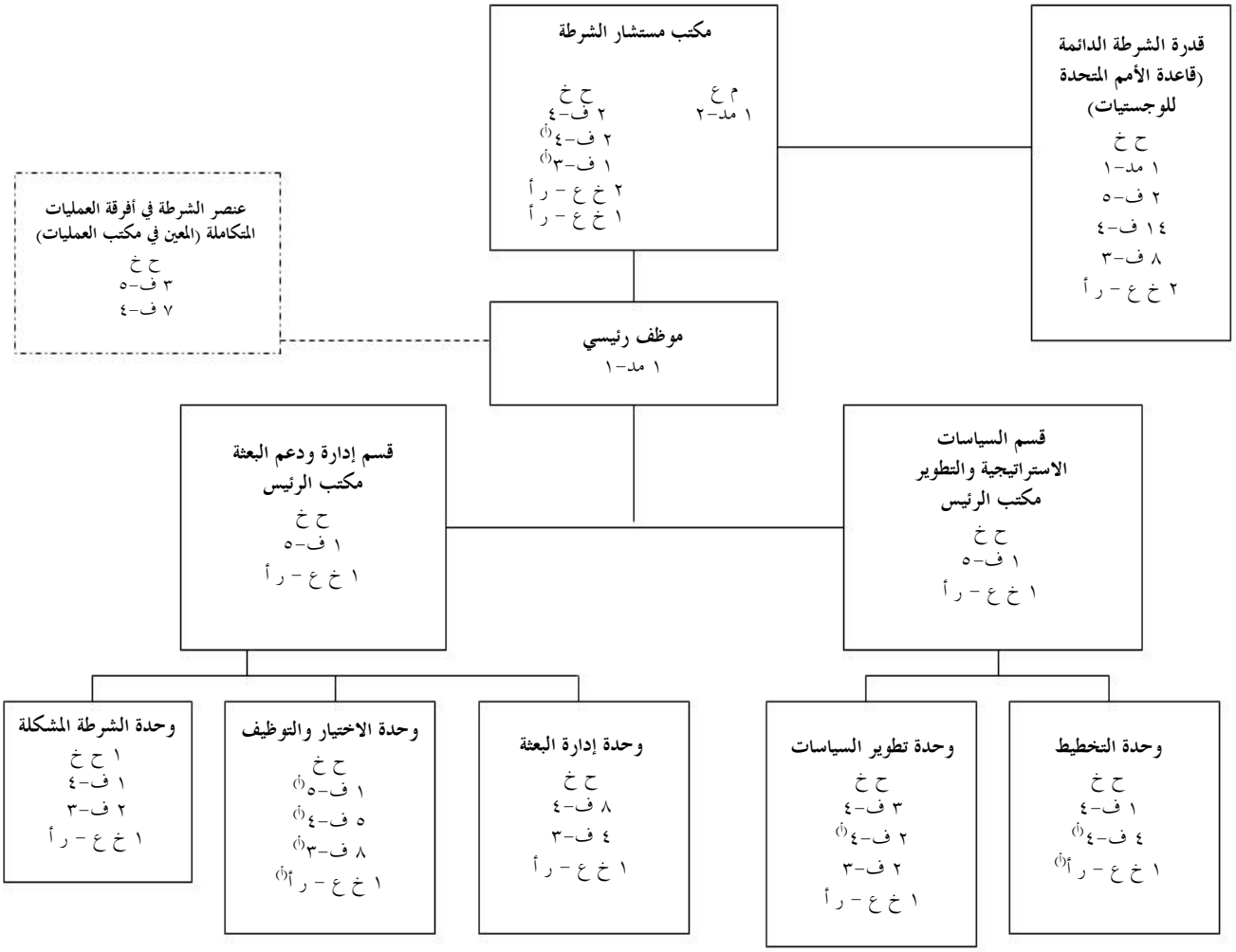

(أ) وظائف جديدة مقترحة.

المرفق الخامس

الخريطة التنظيمية

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملاك المقترح في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

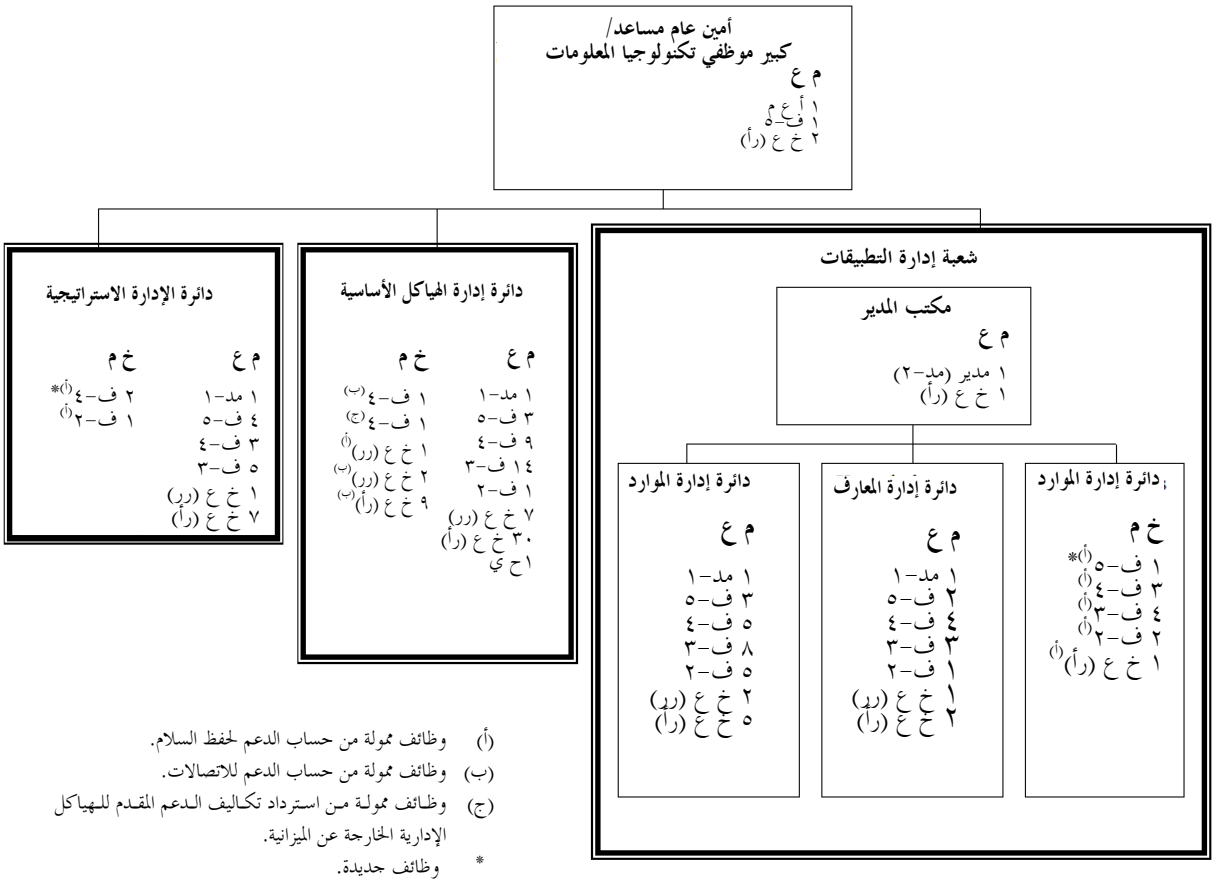

(أ) وظائف ممولة من حساب الدعم لحفظ السلام.

(ب) وظائف ممولة من حساب الدعم للاتصالات.

(ج) وظائف ممولة من استرداد تكاليف الدعم المقدم للهياكل الإدارية الخارجة عن الميزانية.

* وظائف جديدة.